



التقرير السنوي 2025



حضره صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم



حضره صاحب السمو الملكي ولي العهد
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم



إن التحديث الشامل بمساره السياسية والاقتصادية والإدارية يشكل بكل جوانبه مشروعًا وطنياً كبيراً، يجب أن تدور حوله كل الأهداف الوطنية وتسخر الجهود والموارد لتحقيقه. وعلى مؤسسات الدولة تبني مفهوم جديد للإنجاز الوطني يلمس نتائجه المواطنين، ولن نقبل بالتراجع أو التردد في تنفيذ هذه الأهداف.

فالتحديث السياسي هدفه مشاركة شعبية أوسع في صنع السياسات والقرارات من خلال أحزاب برامجية. أما هدف مسار التحديث الاقتصادي، فهو تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص التشغيل والاستثمار بالاستناد إلى العمل الاستراتيجي، حتى تعود الحيوية إلى كل القطاعات الإنتاجية ويعافي الاقتصاد من جديد.

وهذان المساران لا يكتملان دون إدارة عامة كفؤة، توفر أفضل الخدمات للمواطنين وتعتمد التكنولوجيا الحديثة وسيلة لتسريع الإنجاز ورفع مستوى الإنتاجية”

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني
ابن الحسين المعظم
13 تشرين الثاني 2022

رؤيتنا

الارتقاء بسوق رأس المال الوطني ليكون مركزاً إقليمياً رائداً وجاذباً للاستثمار ومعززاً للثقة وداعماً لل الاقتصاد الكلي.

رسالتنا

تطوير النظام التشريعي والرقابي والإشرافي لسوق رأس المال الوطني بما يعزز حماية المستثمرين ويرسخ أسس التعامل السليم ويدعم بناء بيئة استثمارية تنافسية توأكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

قيمنا الجوهرية

- الإفصاح والشفافية واعلاء سيادة القانون.
- الأمانة والنزاهة.
- الولاء والانتماء والموظفوون هم الثروة الحقيقية ولهم الحماية وفق القانون.
- التشاركية والعمل بروح الفريق.
- المبادرة والإبداع والابتكار.
- الحفاظ على سرية المعلومات بما لا يتعارض مع مبادئ الإفصاح.
- المسؤولية المجتمعية.
- التميز والتطوير المستمر في تقديم الخدمة.
- تعزيز المعرفة والتعلم المؤسسي.

أهدافنا

1. تعزيز الثقة في سوق راس المال الاردني.
2. تحفيز التمويل من خلال سوق راس المال الاردني.
3. تحفيز الاستثمار في سوق راس المال الاردني.
4. الابتكار وبناء القدرات المؤسسية والتحول الالكتروني.

الاهداف الوطنية

تدعم الهيئة هدفين عامين من أهداف رؤية التحديث الاقتصادي للعوام 2022-2033 هما :

1. "تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام" عبر مساحتها في هدف "تحفيز الاستثمارات المحلية والدولية من خلال بيئة جاذبة للاستثمار" الوارد في البرنامج التنفيذي الاول للعوام 2023-2025 عن طريق مبادرتها الخاصة بتطوير التشريعات الناظمة للقطاع المالي غير المصرفي من خلال مراجعة التشريعات الناظمة لسوق رأس المال
2. "تعزيز تنافسية الأردن عالمياً" عبر مساحتها في هدف "تحقيق التميز في القطاعات الخدمية وزيادة الصادرات الخدمية إلى الأسواق الخارجية" الوارد في البرنامج التنفيذي الاول للعوام 2023-2025 عن طريق مبادرتها الخاصة بتعزيز وتوسيع السوق المالي من خلال تبسيط متطلبات إصدار وتسجيل وإدراج الصكوك القابلة للتداول والعمل على تحفيز إنشاء صناديق الاستثمار.

بسم الله الرحمن الرحيم

وضعت هيئة الأوراق المالية ومنذ نشأتها عملية النهوض بسوق رأس المال الوطني في مقدمة أولوياتها، وواصلت خلال العام 2025 جهودها الرامية لتطوير البيئة التنظيمية والتشريعية والرقابية وفق أفضل الممارسات العالمية. وذلك في إطار سعيها إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة تلبي تطلعات المستثمرين وأصحاب المصلحة. وقد مثل العام الماضي انطلاقة جديدة لمسيرة الهيئة نحو تحقيق تطلعاتها المستقبلية، انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية للتحديث الاقتصادي. ومع الخطط الحكومية الرامية إلى تحفيز الاستثمار وتعزيز الحكومة، والتحول الرقمي.

ويسرني، أن أستعرض أبرز ما حققه الهيئة خلال العام الماضي، الذي تشرفت بصدور الإرادة الملكية السامية بتعييني رئيساً لمجلس مفوضيها في بداية الثلث الأخير منه، من إنجازات وما شهده سوق رأس المال الوطني من تطورات نوعية، إلى جانب التوجهات المستقبلية التي تعززها الهيئة المضي قدماً بها في الأعوام المقبلة.

فعلى صعيد البنية التشريعية المنظمة لسوق رأس المال، فقد شهد العام الماضي خطوات تشريعية مهمة أبرزها: صدور قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية رقم (14) لسنة 2025 كأول إطار وطني شامل لتنظيم هذا القطاع، بالإضافة إلى صدور نظام ترخيص مزودي خدمات الأصول الافتراضية وذلك استناداً إلى الرؤية الملكية السامية الداعية إلى تعزيز التحول الرقمي على مستوى المملكة. وفي ذات الإطار، قامت الهيئة بمراجعة وتعديل مجموعة من الأنظمة والتعليمات المعمول بها، شملت النظام المعدل لنظام رسوم وبدل الخدمات لهيئة الأوراق المالية وذلك في سبيل دعم استدامة أداء شركة بورصة عمان، وتعليمات معايير الملاعة المالية وكفاية رأس المال، وتعليمات المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها وقيدهم في السجل، كما قامت الهيئة بمراجعة وتعديل أنسنة التعامل مع الحسابات الراكدة لعملاء الوسيط المالي، وإصدار أنسنة اعتماد شركات الوساطة المالية لممارسة التداول البياني في الأسواق المالية الأجنبية.

كما أصدر مجلس المفوضين حزمة من التعليمات الرقابية الهادفة إلى ضبط المخاطر، وتعزيز سلامة وكفاءة السوق، وإرساء توفير إطار رقابي متواافق مع معايير الامتثال والحكومة والشفافية والاستقرار المالي، ومع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وقد شهد عام 2025 تحقيق المزيد من الإنجازات التي انسجمت مع رؤية التحديث الاقتصادي، والتي جاءت ثمرة للتوجهات والقرارات الحكومية الرشيدة التي كان من أهمها: المحفزات الضريبية لصناديق الاستثمار المشترك، وزيادة ساعات التداول ساعة إضافية. وقد انعكست هذه الإجراءات إيجاباً على أداء الشركات المدرجة، وعلى مؤشرات بورصة عمان الأمر الذي أسهم في تقدم ترتيب البورصة ليصبح الأول عربياً والثالث عشر عالمياً وفقاً لتقارير وكالة بلومبرغ. وفي هذا السياق، فقد صعد المؤشر العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة (ASEGI) إلى أعلى مستوىاته منذ 17 عاماً بنسبة ارتفاع بلغت 45.1% ليصل إلى 3611.6 نقطة. كما ارتفع حجم التداول ليبلغ 2.2 مليار دينار بنسبة 80.6% مقارنة بالعام 2024. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة لتصل إلى 26.6 مليار دينار بزيادة بلغت 50% عن العام السابق. أما نسبة ملكية غير الأردنيين في القيمة السوقية فقد بلغت 46.5% لعام 2025.

كما أقرت الهيئة خلال العام الماضي خطتها الاستراتيجية للأعوام 2025-2027 والتي جاءت منسجمة مع توجهات رؤية التحديث الاقتصادي والمشاريع المستقبلية المشتركة مع البنك الدولي، إذ تطمح الهيئة من خلال العمل على تنفيذ خطتها الاستراتيجية إلى تحقيق رؤيتها بأن يصبح سوق رأس المال الوطني مركزاً إقليمياً رائداً وجاذباً للاستثمار ومعززاً للثقة وداعماً لل الاقتصاد الكلي.

وعلى صعيد العلاقات والتعاون الدولي، فقد شاركت الهيئة في العديد من المؤتمرات والفعاليات الدولية من خلال عضويتها في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO وإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، إضافةً إلى مشاركاتها بفعاليات أخرى على المستوى العربي والدولي بهدف تبادل الخبرات وتعزيز التنسيق والتعاون المشترك والاطلاع على احدث التطورات ذات العلاقة بقطاع الأوراق المالية، مما أسهم في تعزيز الرقابة والاستجابة للمخاطر ورفع مستوىوعي. ولا سيما عبر مشاركتها في حملة أسبوع المستثمر العالمي، فضلاً عن استقبالها لوفود والخبراء الدوليين واطلاعهم على اهم الإنجازات التي تحققت خلال الفترات الماضية.

كما اولت الهيئة اهتمام مطلق لتعزيز التعاون والتنسيق محلياً من خلال إبرامها لعدد من مذكرات التفاهم مع جهات محلية حكومية ورقابية وأكاديمية وإعلامية، بهدف تنسيق الجهود وتعزيز الوعي المالي، ومواكبة التطورات التقنية والتشريعية في المجالات ذات العلاقة بسوق رأس المال من بينها: المركز الوطني للأمن السيبراني، وضريبة الدخل والمبيعات، والجامعة الألمانية الأردنية، وجمعية المحاسبين القانونيين، ومركز الملك عبدالله الثاني للتميز، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ومديرية الأمن العام، وقناة المملكة الإخبارية.

وفي إطار التحول الرقمي في عمل الهيئات العالمية، فقد نفذت الهيئة مشاريع نوعية من أهمها مشروعالربط مع المركز الوطني للأمن السيبراني للاستفادة من خدمات (SoC)، مشروع تحديث نظام الهيئة الإلكتروني لقواعد البيانات الخاصة بأذونات وسندات الخزينة وربطه مع نظام XBRL، ومشروع تفعيل خدمات جديدة للدفع الإلكتروني بالتعاون مع إي-فواتيركم من خلال اضافة رسوم ادراجه الأوراق المالية ورسوم الامتحانات الإلكترونية.

وتطلع الهيئة إلى عام 2026 بمزيد من التفاؤل لتخفيض التحديات وتعزيز مكانتها دورها الرقابي والإشرافي، وتضع أمامها مجموعة من الأولويات للمرحلة المقبلة تمثل في استكمال الإطار التنظيمي للأصول الافتراضية بما فيه التعليمات التنفيذية، ومراجعة التشريعات الناظمة لسوق رأس المال والجهات الخاضعة للرقابة، وتعزيز الحكومة والامتثال لدى الشركات المدرجة وشركات الخدمات المالية، وتعزيز حماية المستثمرين وخصوصاً صغار المستثمرين، وفي هذا الإطار، تعكف الهيئة حالياً على تعديل خطتها الاستراتيجية من خلال تبني أدوات رقابية وتقنيات حديثة، ورفع جاهزية كوادرها لمواجهة المخاطر الناشئة، وذلك دعماً لمشاريع البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي للأعوام 2029-2026.

ختاماً

أتقدم بخالص الشكر لزملائي في مجلس المفوضين ولجميع موظفي الهيئة على إخلاصهم وجهودهم المتميزة، التي كان لها الأثر الواضح في تعزيز مكانة سوق رأس المال الوطني ودفع مسيرته نحو مزيد من التقدم.

نسأل الله أن يحفظ الأردن في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، وولي عهده الأمين، وأن يديم على وطننا نعمة الأمن والاستقرار والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عماد أبو حلتم

رئيس مجلس مفوضي
هيئة الأوراق المالية

النشأة



نشأت هيئة الأوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997، كجهة حصرية مسؤولة عن تنظيم سوق رأس المال الأردني، وتوفير البيئة التشريعية الناظمة والبنية الفنية والمؤسسية الداعمة لأداء السوق من حيث الكفاءة والعدالة والشفافية.

تمتتع الهيئة باستقلال مالي وإداري وترتبط برئيس الوزراء وتخضع لرقابة وحدة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي ولرقابة ديوان المحاسبة فيما يخص الجوانب الإدارية والمالية والفنية.

تحرص الهيئة على الالتزام بأفضل الممارسات الدولية ومواكبة التطورات في إجراءات تنظيم الأسواق المالية من خلال عضويتها في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO والالتزام بمبادئها والمشاركة الفاعلة في اللجان المنبثقة عنها، إضافة إلى كون الهيئة عضواً في مجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة

يخضع لرقابة الهيئة وإشرافها وفقاً لاحكام قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه كل من:

- 1. السوق المالي.
- 2. مركز إيداع الأوراق المالية.
- 3. الجهات المصدرة للأوراق المالية.
- 4. شركات الخدمات المالية المرخص لها ممارسة أعمال الخدمات المالية.
- 5. المعتمدين الماليين المرخصين.
- 6. صناديق وشركات الاستثمار المشترك المرخص لها.

واستناداً إلى أحكام قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية رقم (14) لسنة 2025. أصبح مزودو خدمات الأصول الافتراضية خاضعين لرقابة والإشراف من قبل الهيئة. ويتعين عليهم الالتزام بالأنظمة والضوابط التي يحددها القانون.

صلاحيات ومهام الهيئة

تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها المهام والصلاحيات الرئيسية التالية:

- اعتماد معايير الملاعة المالية لشركات الخدمات المالية وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية.
- تنظيم شؤون الترخيص والاعتماد ومراقبة أعمال المرخص لهم والمعتمدين في سوق رأس المال المحلي والبورصات الأجنبية.
- تنظيم صناديق الاستثمار المشترك وشركات الاستثمار.
- تنظيم ومراقبة السوق المالي وأسواق تداول الأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها.
- ضمان إفصاح المصادرin بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين والمتعلقة بالإصدارات العامة للأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح والحكمة بما في ذلك التقارير الدورية التي يعدها المصدون.
- تنظيم مركز إيداع الأوراق المالية ومراقبته.

رؤية التحديث الاقتصادي

انطلاقاً من الدور التنظيمي والرقيبي والتشريعي الذي تقوم به هيئة الاوراق المالية في تطوير سوق رأس المال الاردني، عملت الهيئة على تنفيذ التوجهات الوطنية الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي للعام 2023-2033، من خلال اقتراح ثلاثة مشاريع رئيسية تسهم في تحقيق رؤية سيد البلاد جلالة الملك عبدالله الثاني، حفظه الله ورعاه، وهي على النحو التالي:

- تبسيط اجراءات اصدار صكوك اسلامية قابلة للتداول في بورصة عمان.
- تحفيز انشاء صناديق الاستثمار المشترك والاستثمار المؤسسي.
- مراجعة وتعديل التشريعات الناظمة لسوق رأس المال.

اذ التزمت الهيئة بانجاز جميع مراحل مشروع "تحفيز انشاء صناديق الاستثمار المشترك والاستثمار المؤسسي" ، وعدها تسع مراحل وبنسبة انجاز 100%. وقد تم خلال فترة التنفيذ الموافقة على تسجيل صندوق استثمار مشترك مفتوح وذلك خلال العام 2024، إضافة الى استلام طلبات لتسجيل صندوقين استثماريين مع نهاية عام 2025، كما تواصل الهيئة حالياً التباحث مع جهتين لغايات التقدم بطلبات تسجيل لصناديق استثمارية جديدة.

في المقابل، فقد عملت الهيئة على تحقيق انجاز تراكمي يُقدّر بما نسبته 60%-70% من مراحل انجاز المشاريع الاخرى الواردة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، على ان يتم استكمال تنفيذ ما تبقى من هذه المشاريع خلال البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي للعام 2026-2029.

هذا ومن الجدير بالذكر أن هيئة الاوراق المالية قد التزمت بتنفيذ ثمانية مشاريع ضمن البرنامج التنفيذي الثاني تهدف جميعها الى تحقيق غايات رئيسة في رؤية التحديث الاقتصادي في مقدمتها "تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام، وزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية، والمساهمة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الحكومة"

مؤشرات وإحصائيات سوق رأس المال الأردني لسنة 2025



مجلس مفوضي الهيئة

يتولى إدارة الهيئة والإشراف على شؤونها مجلس يسمى "مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية" يتتألف من خمسة مفوضين متفرجين من ذوي الخبرة والاختصاص بمن فيهم الرئيس ونائبه، يتم تعينهم بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من رئيس الوزراء لمدة أربع سنوات، ويقترن قرار التعيين بالإرادة الملكية السامية. رئيس المجلس هو الرئيس التنفيذي للهيئة وآمر الصرف فيها والمنفذ لسياستها والمسؤول عن إدارة شؤونها.

وقد صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بتاريخ 31/08/2025 بتعيين رئيس وأعضاء مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية لمدة أربع سنوات اعتباراً من تاريخ 02/09/2025 كما يلي:

1. عطوفة السيد عماد محمد محمود أبو حلم رئيسيًّا للمجلس.
2. عطوفة المهندس علاء الدين ناصر عبد الكريم الزعبي.
3. عطوفة المهندس إلياس أيوب شراري زريقات.
4. عطوفة السيد محمد عبد الستار محمد جرادات.

حيث كان مجلس المفوضين السابق قد أنهى مدة المحددة في قانون الأوراق المالية والبالغة أربعة سنوات بتاريخ 31/08/2025، والذي تكون من:

1. عطوفة الدكتور عادل بنو رئيساً للمجلس.
2. عطوفة السيد فراس العدوان نائباً للرئيس.
3. عطوفة السيدة منى المفتى.
4. عطوفة الدكتور نبيه موسى.

ويneath مجلس المفوضين مهام عديدة لتحقيق الأهداف التي تم إنشاء الهيئة من أجلها، تشمل إعداد مشاريع القوانين والأنظمة وإصدار التعليمات المتعلقة بالأوراق المالية، وإقرار التعليمات والأنظمة الداخلية لشركة بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية المتعلقة بالتعامل بالأوراق المالية، ومنح التراخيص لممارسة أعمال الخدمات المالية ومعتمدي سوق رأس المال، والموافقة على تسجيل الأوراق المالية، وإنشاء وتسجيل صناديق وشركات الاستثمار المشترك، ووضع قواعد الحكومة للجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وتحديد الرسوم التي تتقاضاها شركة بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية والعمولات التي تتقاضاها شركات الخدمات المالية، واعتماد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ومعايير تقويم الأداء التي يجب على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة التقيد بها.

اجتماعات وقرارات مجلس المفوضين

يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل شهر وكلما دعت الحاجة لذلك وفق ما نص عليه قانون الأوراق المالية، اذ عقد مجلس مفوضي الهيئة (33) اجتماعاً خلال عام 2025، واتخذ (446) قراراً، يبين الجدول التالي طبيعتها:

جدول رقم (1): قرارات مجلس مفوضي الهيئة خلال العام 2025

عدد القرارات	الموضوع
22	دراسة وإقرار التشريعات التي تنظم سوق رأس المال
22	الموافقة على نشرات الاصدار وتسجيل الورق المالية وتغطية الاسهم غير المغطاة من خلال الاكتتاب
53	تسجيل سندات وأذونات خزينة (دينار، دولار) واسناد قرض
5	منح والغاء تراخيص شركات خدمات مالية محلية
2	منح والغاء تراخيص شركات خدمات مالية أجنبية
24	اعتماد الأشخاص الطبيعيين لممارسه أعمال الخدمات المالية في السوق المالي المحلي
11	اعتماد الأشخاص الطبيعيين لممارسه أعمال الخدمات المالية في السوق المالي الأجنبي
141	اتخاذ الإجراءات بحق المخالفين لقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه
166	قرارات ادارية وعمومية
446	المجموع

كما عقد مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المشكّل بموجب قانون صكوك التمويل الإسلامي خلال عام 2025 اجتماعين واصدر قرارين .

صدر نظام التنظيم الإداري لهيئة الأوراق المالية لسنة 2021 استناداً لاحكام الفقرة (أ) من المادة (118) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017، حيث يتتألف الهيكل التنظيمي للهيئة من ثلاث إدارات ترتبط بها اثنتا عشرة مديرية، بالإضافة إلى اربع مديريات ترتبط مباشرة برئيس الهيئة، فضلاً عن عدد من المكاتب واللجان المتخصصة.

كما تلتزم الهيئة بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بأعمالها وأعمال الجهات الخاضعة لرقابتها، والتي من أهمها: مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، ومعايير التدقيق الدولية IAS، ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ومبادئ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي FATF.

وفيما يلي بيان لأهم أعمال إدارات الهيئة:

• إدارة شؤون المصدررين والمنتجات:

تتولى الإدارة مهام متابعة شؤون إصدار وتسجيل الأوراق المالية، وشؤون إصدار وتسجيل صكوك التمويل الإسلامي، إضافة إلى مهام متابعة ومراقبة الإفصاحات الواردة من الشركات المصدرة للأوراق المالية، والتأكد من مدى التزام هذه الشركات بتعليمات الحكومة ومتطلبات الأفصاح المعتمدة.

• إدارة شؤون المرخصين:

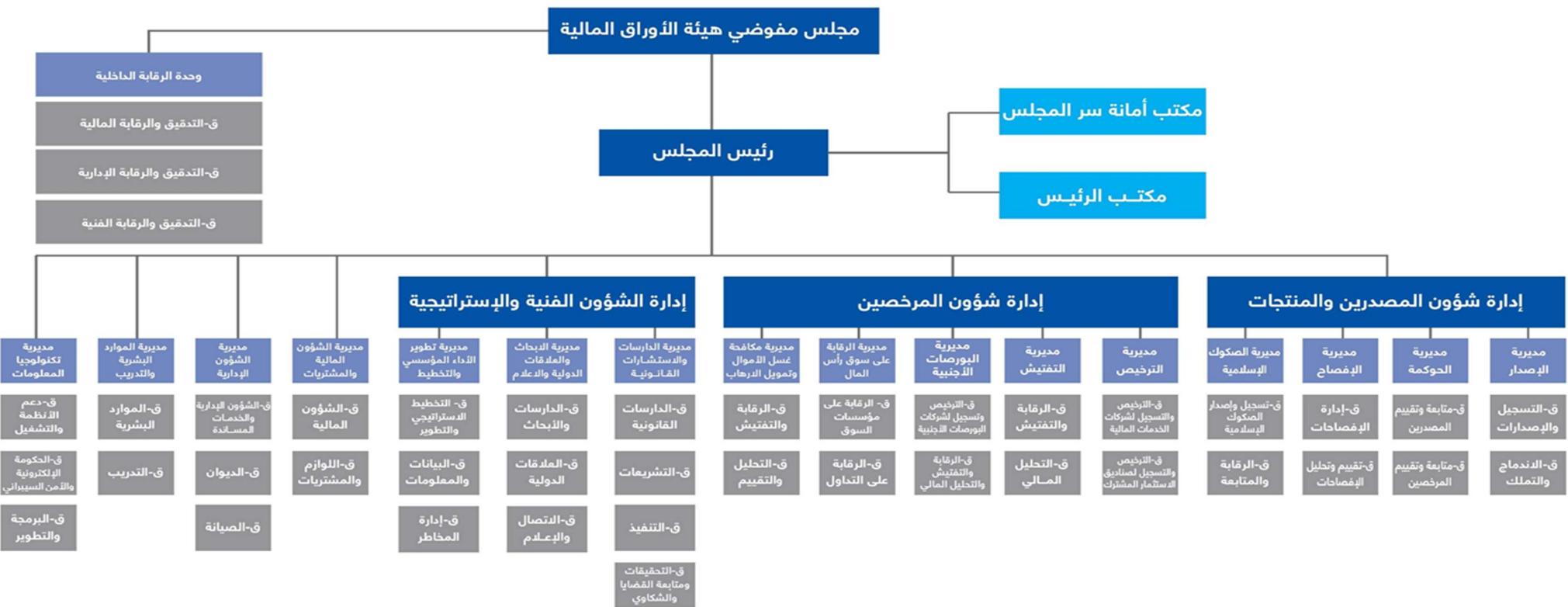
تتولى الادارة مهام ترخيص الشركات لممارسة أعمال الخدمات المالية والتفتيش عليها في كل من السوق المحلي والبورصات الأجنبية، كما تُعد الجهة المعنية بتنظيم وترخيص أنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية ضمن نطاق استخدامها لغايات الاستثمار، وهي المعنية كذلك بإعتماد الأشخاص الطبيعيين المؤهلين لممارسة مختلف أعمال الخدمات المالية، كما وُتشرف على مراقبة عمليات التعامل بالأوراق المالية في السوق المالي بما يضمن سلامة التداول، ورصد أي ممارسات مخالفة بهذه تخفيف المخاطر في السوق وحماية المستثمرين، وتشمل مهامها أيضاً مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والرقابة على كل من السوق المالي ومركز إيداع الأوراق المالية.

• إدارة الشؤون الفنية والإستراتيجية:

تتولى الادارة مهام مراجعة وتحديث التشريعات الناظمة للتعامل بالأوراق المالية، وتقديم الاستشارات والدراسات القانونية ومتابعة تنفيذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، كما تقوم بإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بسوق رأس المال والاقتصاد الوطني، ومتابعة علاقات الهيئة مع المنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة على الصعيد المحلي والعربي والدولي، وإعداد وتنفيذ خطط وبرامج توعية المستثمرين والتواصل مع شركاء الهيئة، وتشمل مهامها أيضاً تنظيم المؤتمرات واللقاءات المحلية والعربية والدولية إضافة إلى جهودها في متابعة عملية التطوير المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي ودراسة ومتابعة المخاطر المالية والاقتصادية المرتبطة بسوق رأس المال.



الهيكل التنظيمي للهيئة



موظفو الهيئة

بلغ عدد موظفي الهيئة 153 موظفاً وموظفة مع نهاية عام 2025، جاء توزيعهم حسب المستوى التعليمي والجنس على النحو المبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (2): توزيع موظفي الهيئة حسب المستوى التعليمي والجنس

المستوى العلمي	الذكور	الإناث	العدد	النسبة من الإجمالي
دكتوراه	7	-	7	%4
ماجستير	30	19	49	%32
دبلوم دراسات عليا	-	1	1	%1
بكالوريوس	37	26	63	%41
دبلوم كلية مجتمع	2	4	6	%4
ثانوية عامة	4	7	11	%7
تلذذة مهنية	4	-	4	%3
دون الثانوية	9	3	12	%8
الإجمالي	93	60	153	%100

التدريب

تولي الهيئة أهمية كبيرة لتنمية القدرات العلمية والمهنية لموظفيها واطلاعهم على أهم التطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، تم إيفاد 89 موظفاً خلال عام 2025 في 185 مشاركة لحضور دورات تدريبية ومؤتمرات متخصصة داخل المملكة وخارجها (مباشرة وعن بعد). وكان من أبرز مجالات الإيفاد داخل المملكة: البرامج المتخصصة بتأهيل شاغلي الوظائف الإشرافية والقيادية التي يعقدها مركز القيادات الحكومية/ معهد الإدارة العامة والاطلاع على أعمال وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أما فيما يرتبط بالإيفاد لخارج المملكة، فقد ركز على البرامج التدريبية المتخصصة بأعمال هيئات أسواق رأس المال من خلال التعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، وصندوق النقد العربي

ويبيّن الجدول التالي توزيع الدورات التدريبية بين داخل المملكة وخارجها:

جدول رقم (3): الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال العام 2025

الدورات والمؤتمرات	عدد الموظفين	عدد المشاركات
داخلية	73	169
خارجية	16	16
المجموع	89	185

تقوم الهيئة بتقديم مختلف الخدمات اللازمة للمستثمرين والمهتمين بسوق رأس المال، من خلال إتاحة البيانات المالية والتقارير الدورية الخاصة بالشركات المصدرة. كما تستقبل الهيئة الاقتراحات المتعلقة بعملها وبعمل السوق المالي عبر صندوق البريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني، حيث يتم تحويلها إلى الجهات المختصة لدراستها والنظر فيها وإتخاذ الإجراء اللازم بشأنها. هذا وتعمل الهيئة في إطار تحسين جودة خدماتها وبالتعاون مع مؤسسات السوق المالي على مراجعة الخدمات المقدمة وتطويرها بصورة مستمرة بما يتواافق مع احتياجات المستثمرين والمراجعين وبما يعزز ثقتهم وكفاءة السوق.

كما تقوم بالإجابة على طلبات الحصول على المعلومات التي ترد ورقياً عبر مكتب خدمة الجمهور أو الكترونياً من خلال البريد الإلكتروني أو نموذج طلب الحصول على المعلومات المتوفر على موقعها الإلكتروني والتطبيق الإلكتروني الخاص بها، إذ يتم استقبال هذه الطلبات وتسجيلها في سجل خاص بها والتعامل معها استناداً لإجراءات داخلية تتوافق مع القانون المعدل لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (3) لسنة 2024، وقد بلغ عدد طلبات الحصول على المعلومات الواردة للهيئة 140 طلباً خلال عام 2025، تم الإجابة عليها جميعاً ضمن المدة المحددة في القانون من دون رفض أي طلب.

وفي ضوء صدور نظام فهرسة وتصنيف المعلومات والوثائق رقم (71) لسنة 2025 والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 10/1/2025، ستقوم الهيئة بمراجعة وإعادة ترتيب وتنظيم جميع بياناتها ومعلوماتها ووثائقها لمواعيدها مع أحكام النظام وما سيصدر بمقتضاه من تعليمات، وبما ينسجم مع متطلبات إدارة المعلومات المؤسسية. ويكفل توحيد منهجيات التصنيف والفهرسة، ورفع كفاءة الوصول إلى المعلومات، وضمان سلامتها وحمايتها، كما ستعمل الهيئة على التنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة فور اطلاق النسخة المحدثة من منصة البيانات الحكومية المفتوحة بما يضمن جاهزية بيانات الهيئة، وتوافق التصنيفات المعتمدة لديها مع المتطلبات الجديدة للمنصة، ومتابعة الجوانب الفنية والتنظيمية ذات العلاقة، وذلك وفق الأطر والتشريعات النافذة.

أما فيما يتعلق بشكاوى المستثمرين، إذ تقوم الهيئة باستلامها وتسجيلها في سجل مخصص لهذا الغرض، ومن ثم دراستها والتحقق من مضمونها من قبل الجهات المختصة في الهيئة، والعمل على معالجتها وإتخاذ الإجراءات الالزمة بشأنها. وقد تعاملت الهيئة خلال عام 2025 مع عدد من الشكاوى الواردة إليها من المستثمرين. إذ يبين الجدول التالي عدد الشكاوى التي تعاملت معها الهيئة خلال السنوات الثلاث الأخيرة:

جدول رقم (4): عدد الشكاوى خلال الأعوام 2023 - 2025

السنة	العدد الإجمالي	ما تم حله	ما كان قيد الدراسة في نهاية العام
2023	56	25	81
2024	20	22	42
2025	57	14	71

وقد تركزت طبيعة هذه الشكاوى حول ما يلي:

- تصرف شركات الوساطة بمحافظ العملاء بيعاً وشراءً دون تفويض منهم.
- التشكيك بالإفصاحات المقدمة من الشركات المصدرة.
- التعامل في البورصات الأجنبية.
- التأثير على سعر السهم.

التطورات التشريعية والتنظيمية

عملت الهيئة خلال عام 2025 على إقرار وتعديل عدد من التشريعات الناظمة لسوق رأس المال الأردني، بالإضافة إلى إصدار جملة من القرارات التنظيمية المتعلقة به، ومن أهمها:

اولاً: قانون تنظيم التعامل بالاصول الافتراضية

فقد شهد العام 2025 إصدار قانون تنظيم التعامل بالاصول الافتراضية رقم (14) لسنة 2025، والذي يهدف إلى وضع الإطار التشريعي الناظم لاعمال مزودي خدمات الاصول الافتراضية داخل المملكة، وتعزيز حماية المتعاملين بها، وتوفير أدوات استثمارية جديدة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات بالاصول الافتراضية المحلية والاجنبية.

وقد تضمن القانون جملة من الأحكام، من أبرزها ما يلي:
أ. الانشطة المرتبطة بتقديم خدمات الاصول الافتراضية في المملكة او العمليات المرتبطة بها لصالح الغير او نيابة عنه.

ب. قصر ممارسة انشطة الاصول الافتراضية لصالح الغير او الترويج لها داخل المملكة على الاشخاص الاعتباريين الحاصلين على ترخيص من الهيئة وفقاً لاحكام القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

ج. حظر استخدام الاصول الافتراضية لغراض الدفع، ومنح البنك المركزي صلاحية تحديد المتطلبات الخاصة بإصدار او استخدام اي اصل افتراضي لغراض الدفع، كما بين القانون الانشطة التي يسمح للجهات الخاضعة لشراف ورقابة البنك المركزي بممارستها وذلك بعد الحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي.

د. تعزيز حماية المستثمر من خلال التنص على الأحكام التي تضمن عدم إخضاع اصول العملاء وأموالهم لدى مزودي خدمات الاصول الافتراضية لإجراءات الحجز والرهن او التصفية او الاعسار التي قد يخضع لها مزود خدمات الاصول الافتراضية.

هـ. تحديد العقوبات المرتبطة بممارسة انشطة الاصول الافتراضية دون الحصول على ترخيص من الهيئة.

ثانياً: الانظمة

1- إصدار نظام ترخيص مزودي خدمات الاصول الافتراضية رقم (94) لسنة 2025، الذي يهدف إلى تحديد شروط منح الترخيص لمزودي خدمات الاصول الافتراضية داخل المملكة وقد تضمن ما يلي:
أ. تحديد شروط ومتطلبات منح الترخيص لمزودي خدمات الاصول الافتراضية، وحالات الفائدة والرسوم الواجب استيفاؤها، والحد الأدنى لرأس المال والضمانات اللازمة لذلك.

ب. حظر مزاولة انشطة الاصول الافتراضية لصالح الغير او الترويج لها داخل المملكة من قبل اي جهة لم يكن شخصاً اعتبارياً مرخصاً من هيئة الوراق المالية.

ج. تحديد الانشطة الخاضعة لترخيص ورقابة هيئة الوراق المالية وفق احكام قانون تنظيم التعامل بالاصول الافتراضية رقم (14) لسنة 2025، في اربعة أنشطة هي: تشغيل منصة اصول افتراضية وادارتها، وحفظ الاصول الافتراضية وادارتها، والوساطة في تداول الاصول الافتراضية، والمشاركة في الخدمات المالية لعرض او بيع الاصول الافتراضية.

د. تحديد المعلومات والبيانات الواجب تقديمها للحصول على الموافقة المبدئية لمزاولة اي من انشطة الاصول الافتراضية للهيئة.

هـ. بيان الوثائق المطلوبة لتقديم طلب الترخيص والشروط الواجب توافرها لمنح الترخيص .

و. النص على الاعمال المحظورة التي يُمنع على مزودي خدمات الاصول الافتراضية القيام بها.

ز. الزام مزودي خدمات الاصول الافتراضية بمتطلبات عدّة منها: متطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، وانتشار اسلحة الدمار الشامل.

2- نظام معدل لنظام رسوم وبدل الخدمات لهيئة الاوراق المالية لسنة 2025

اجرت الهيئة تعديلاً على رسم التداول الذي تستوفيه، وذلك في ضوء قيامها بمراجعة لتعديل نظام رسوم وبدل الخدمات لهيئة الاوراق المالية، وقد تضمن التعديل ما يلي:

- زيادة حصة بورصة عمان من عمولات التداول بمقدار (0.0001) واحد بالعشرة الاف اعتباراً من تاريخ 2026/1/1 و(0.0001) واحد بالعشرة الاف اضافية اعتباراً من تاريخ 2027/1/1
- تخفيض رسم تجديد الترخيص السنوي المفروض على شركة بورصة عمان ليصبح مائة الف دينار بدلًا من (200,000) مائتي الف دينار، وذلك ما دامت الشركة مملوكة بالكامل للحكومة.

ثالثاً: التعليمات

1- تعديل تعليمات المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الاوراق المالية وشرافتها وقيدهم في السجل لسنة 2014، وقد شملت هذه التعديلات ما يلي:

- تعديل بعض التعريفات وهي: مكتب التدقيق، الخطأ المهني، كما تم اضافة تعريف جديد وهو فريق التدقيق ليتناسب مع الممارسات العملية.
- ادخال بعض التعديلات التي تتوافق مع الممارسات الدولية مثل شرط الخبرة، كما تم الزام المدققين بالمعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.
- اضافة بعض الاحكام التي تعزز النزاهة والكفاءة والشفافية في ممارسة المهنة، منها: تدوير مكتب التدقيق كل 7 سنوات متتالية، وتحديد مدة المنع لعادة انتخابه بستين متراتلين باستثناء الشركات الخاضعة لرقابة البنك المركزي الاردني
- شمول جميع اعضاء فريق التدقيق، بحظر تدقيق الحسابات لأي من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة اذا كان هو او احد اقاربه عضواً في مجلس ادارة اي من تلك الجهات او هيئة مديرتها او ادارتها التنفيذية العليا، وكذلك منعهم من شراء وبيع وامتلاك الاسهم والحقوق في الجهات التي يقومون بتدقيق حساباتها
- الزام مكتب التدقيق ومدقق الحسابات باعلام الهيئة بأية احكام قضائية قطعية صادرة بحقهم.

2- تعليمات معايير الملاعة المالية وكفاية رأس المال لسنة 2025، والتي تسري احكامها على الشركات الحاصلة على ترخيص الوسيط المالي وال وسيط لحسابه والتمويل على الهامين في السوق المحلي والمالي والحاصلة على ترخيص الوسيط المالي و/أو الوسيط لحسابه في البورصات الاجنبية، والتي تضمنت ما يلي:

- بيان معايير الملاعة المالية، وذلك من خلال ما يلي:
 - تحديد سقف اجمالي أرصدة الذمم الدائنة لعملاء الشركة في السوق المحلي،
بمن فيهم الشركاء والناتجة عن عمليات شراء وبيع الاوراق المالية.
 - تحديد سقف لنسبة مجموع الالتزامات المترتبة على الشركة في السوق المالي المحلي من صافي حقوق ملكيتها، مع الزام الشركات بالاحتفاظ، وفي جميع الالوان،
بأصول سائله او قابلة للتحويل الى سيولة، تغطي كافة الالتزامات المتداولة بنسبة لا تقل عن 100%.

- تحديد آلية اجراء التقييمات اللازمة للتوصيل الى مبلغ السيولة، وكيفية التوصيل الى قيمة محفظة الادوات المالية في الاسواق المالية المحلية، كما تم تحديد ما يسنتن من قيمة محفظة الشركة في الاوراق المالية المدرجة في السوق المالي المحلي.
- تقييم استثمارات الشركة في البورصات الاجنبية بالقيمة السوقية، وباعتماد اسعارها من الجهات الرقابية والجهات المنظمة لسوقها، واعتماد تصنيفاتها الائتمانية.

الصادرة من شركات التصنيف الأئتماني المحددة من المجلس بموجب قرار يصدر لهذه الغاية.

ب. بيان معايير كفاية رأس المال، وذلك من خلال ما يلي:

- أوردت التعليمات مكونات رأس المال التنظيمي من مجموع رأس المال الشريحة الأولى ورأس المال الشريحة الثانية بعد الخصومات المقررة، مع شرح مفصل لهذه الشرائح.

إلزام الشركة بالاحتفاظ برأس مال تنظيمي يغطي ما لا يقل نسبته عن 12% من الأصول المرجحة بالمخاطر والمحددة بموجب قرار يصدر من المجلس لهذه الغاية، على أن لا تقل نسبة تغطية رأس المال الشريحة الأولى عن 6% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

ج. بيان أحكام عامة، إذ منحت التعليمات مجلس مفوضي الهيئة، لتحقيق أهدافها، عدداً من الصلاحيات منها :

- فرض متطلبات رأس مال إضافية أو رفع الحد الأدنى لنسب كفاية رأس المال.
- تعديل الحدود الدنيا أو العليا للنسب المالية أو طريقة احتسابها أو البنود المضافة إلى أو المخصومة من رأس المال الشريحة الأولى ورأس المال الشريحة الثانية أو على بنود الأصول المرجحة بالمخاطر وأوزان مخاطرها.
- اعتماد قائمة شركات التصنيف الأئتماني أو التعديل عليها وعلى نسب الاحتساب ذات العلاقة بتصنيفاتها الأئتمانية.
- اعتماد و/أو التعديل على النسب المحتسبة من القيمة السوقية لاستثمارات الشركة في عقود المشتقات وفترة الاستحقاق المتبقية عليها.

د. بيان التزامات الشركة، إذ الزمت التعليمات الشركات بما يلي :

- احتساب النسب المالية باعتماد نموذج الملاعة المالية وكفاية رأس المال.
- تحديد ما يجب أن تلتزم به الشركة عند احتسابها للنسب المالية وفقاً لنموذج الملاعة المالية، وكفاية رأس المال، واعدادها لملف الملاعة المالية، وكفاية رأس المال الإلكتروني، ولبياناتها المالية الدورية.
- تسجيل كافة القيود التعديلية التي تخص السنة المالية المغلقة في حساباتها على النظام المحاسبي، وبما يتفق مع بياناتها السنوية المدققة.
- مطابقة بياناتها المالية الدورية مع بياناتها المالية.
- تضمين اتفاقيتها مع مدققي الحسابات الخارجي وفق ضوابط معينة.
- تزويد الهيئة فور صدور بياناتها المالية الدورية بكتاب خطي يتضمن أسباب ابداع مدقق حساباتها الخارجي لاي تحفظ، والإجراءات التي ستقوم الشركة باتخاذها لازالة الاسباب التي أدت ابداع هذا التحفظ او الملاحظة.
- حظر الشركاء او اقربائهم او الشركات التابعة لهم او ذو العلاقة بهم او من يمثلهم قانونا سحب اية مبالغ تزيد عن رصيد الذمة الدائنة المترصدة لاي منهم في حساباتهم لدى الشركة، وتحديد ما سيتم اتخاذه من تدابير على الشركة في حال مخالفتها هذا الحظر.
- تحديد شروط تصنيف القرض المساند ضمن البنود المضافة لرأس مالها المدفوع لغايات احتساب النسب المالية، وللفترة التي يوافق عليها المجلس طالما بقي القرض المساند محققاً.
- إلزام الشركات بتجهيز انظمتها المحاسبية لتصبح قادرة على اعداد الملف الإلكتروني للملاءة المالية، وكفاية رأس المال على ان تقوم بتزويد الهيئة بالملف الإلكتروني واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لضمان صحة ودقة البيانات الوارد في هذا الملف.

٥. بيان مسؤوليات المدير المالي وضابط الامتثال في الشركة، والتي تتضمن:
- تجهيز الملف الإلكتروني للملاءة وكفاية رأس المال وتزويد الهيئة به وفق الموصفات والالية المحددة من المجلس
 - متابعة مدى التزام الشركة بأحكام هذه التعليمات.

رابعاً: الأسس

- ١- **تعديل أساس التعامل مع الحسابات الراكدة لعملاء الوسيط العالمي**، من ابرز ما جاء في هذه التعديلات:

أ. تعديل المادة (٣/أ) من الأسس، بحيث تم تمديد مدة اعتبار الحساب راكداً من سنة لثلاث سنوات لمنح شركات الوساطة المالية مهلة كافية لتطوير وتجهيز بياناتها والأنظمة المحاسبية، لتصبح قادرة على فرز وتصنيف العملاء الذين تطبق عليهم شروط الحسابات الراكدة، إضافة إلى إتاحة إمكانية قطع حالة الركود عند قيام العميل بتحديث بيانات حسابه.

ب. تعديل المادة (٦/أ) من الأسس، بحيث أصبحت مدة اخطار العميل من قبل وسيطه المالي ستين يوماً بدل من ثلاثين يوماً، وذلك انسجاماً مع تعديل مدة اعتبار الحساب راكداً وهي ثلاثة سنوات.

- ٢- **أسس اعتماد شركات الوساطة المالية لممارسة نشاط التداول البيئي في الأسواق المالية الأجنبية لسنة ٢٠٢٥**، التي صدرت استناداً لحكم المواد (٨/ب-٤) و (١٢/ص.١١٨) من قانون الوراق المالية، ومن ابرز ما جاء فيها:

أ. منع شركات الوساطة المالية ممارسة نشاط التداول البيئي في السوق المالي الاجنبي الا بعد الحصول على الموافقة من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

ب. تحديد شروط إعتماد شركات الوساطة المالية لممارسة التداول البيئي في السوق المالي الاجنبي.

ج. تحديد شروط السوق المالي الاجنبي الذي ترغب شركات الوساطة في ممارسة نشاط التداول عن بعد لديه.

د. الالتزام بمتطلبات يحددها مركز ايداع الوراق المالية وأو السوق المالي الاجنبي، وفقاً لمتطلبات يحددها مركز ايداع الوراق المالية وأو السوق المالي الاجنبي لتلك الغاية.

٥. بيان حالات الغاء الموافقة الممنوحة لشركة الوساطة المالية لممارسة نشاط التداول البيئي في السوق المالي الاجنبي، وذلك في حال فقدت الشركة أي من الشروط المحددة في هذه الأسس، او ارتكبت اي مخالفة للتشريعات او القواعد المعمول بها في السوق المالي الاجنبي.

خامساً: التعامل

- ١- **تعظيم لغایات فرض كفالة اضافية على شركات الخدمات المالية المرخصة للتعامل ك وسيط مالي لحساب الغير في البورصات الأجنبية التي تتعامل بالعقود مقابل الفروقات (CFDs)، تضمن ما يلي:**

- فرض كفالة اضافية على شركات الخدمات المالية المرخصة للتعامل ك وسيط مالي لحساب الغير في البورصات الأجنبية التي تتعامل بالعقود مقابل الفروقات (CFDs) بقيمة (500,000) خمسمائة الف دينار، بحيث يصبح مجموع الكفالات المقدمة مقابل هذا الترخيص مليون دينار كحد أدنى.
- منح الشركات مهلة تنتهي بتاريخ 31/1/2026 لتصويب اوضاعها وتقديم الكفالات المطلوبة.

2- تعليم حول تعديل اسس احتساب مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها مقابل الذمم المدينة -عملاء السوق المالي المحلي، موجه للشركات المرخصة لممارسة اعمال الخدمات المالية في السوق المالي المحلي. وقد تضمن ما يلي:

- تعديل اسس احتساب مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها مقابل الذمم المدينة لعملاء السوق المالي المحلي اعتبارا من تاريخ 1/1/2026، مع التأكيد على اعتمادها كحد أدنى لاحتساب مبلغ المخصص. وذلك لدى اعداد الملف الالكتروني للملاءة المالية وكفاية رأس المال ونموذج الملاءة المالية وكفاية رأس المال واحتساب النسب المالية ذات العلاقة.
- الطلب من الشركات المرخصة لممارسة اعمال الخدمات المالية في السوق المالي المحلي العمل على تعديل الانظمة المحاسبية لديها، لتوافق مع تنفيذ ما ورد في التعليم، والتأكد من صحة احتساب المخصصات وفقا للاسس التي تم اعتمادها في التعليم.

3- تعليم حول تنظيم آلية التعامل على الأسس النقدي، موجه للشركات المرخصة

لممارسة اعمال الخدمات المالية في السوق المالي وتضمن هذا :

- الطلب من الشركة بحصر تعاملها مع عملائها لغایات التداول في السوق المالي المحلي على الاسس النقدي وعلى أساس التمويل على الهامنش.
- ثبيت ارصدة الذمم المدينة الناشئة خارج رخصة التمويل على الهامنش وأرصدة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها بما يقابل مبلغ الذمم المدينة المعمره لأكثر من ثلاثة اشهر وغير المغطاة بقيمة سوقية لوراق مالية تقابلها كما بنهاية 31/12/2025.
- منح الشركات مهلة اربع سنوات من تاريخ 1/1/2026 لتحصيل كامل مبلغ هذه الذمم المدينة والطلب من الشركات تعديل الانظمة المحاسبية لتنفيذ هذا التعليم.

4- تعليم حول تنظيم ترخيص قطاع شركات الخدمات المالية المرخصة، موجه للشركات

المرخصة لممارسة اعمال الخدمات المالية، حيث تم اعلامها بما يلي:

- فتح باب الترخيص للشركات الخدمات المالية القائمة والمرخصة لممارسة اعمال الخدمات المالية في البورصات الاجنبية للحصول على تراخيص اضافية باستثناء رخصة الوسيط المعرف وحسب الاصول.
- استمرار تعليق النظر في طلبات تأسيس شركات خدمات مالية جديدة حتى اشعار آخر.
- استمرار تعليق منح الترخيص لممارسة اعمال الخدمات المالية للتعامل في البورصات الاجنبية لشركات الخدمات المالية المرخصة للتعامل في السوق المحلي والتي لم يسبق لها الحصول على ترخيص لممارسة اعمال الخدمات المالية في البورصات الاجنبية حتى اشعار اخر.

5- تعليم بخصوص عمولات الوساطة المالية التي تتقاضاها شركات الوساطة المالية

لقاء تداول الاسهم، تضمن:

- تخفيض الحد الاعلى والحد الادنى للعمولات التي تتقاضاها شركات الوساطة المالية لقاء تداول الاسهم.
- السماح للوسيط المالي بتقاضي عمولة تقل عن الحد الادنى المحدد في هذا التعليم على عملية التداول الواحدة (شراء او بيع ورقة مالية واحدة في يوم واحد للعميل الواحد) التي تزيد عن (100,000) مائة الف دينار على ان لا تقل هذه العمولة بأي حال من الاحوال عن (0.001) دينار عن كل الف دينار.

6- **تعظيم بخصوص الضريبة المفروضة على صناديق الاستثمار المشترك.** بناء على قرار مجلس الوزراء والمتضمن ما يلي:

- عدم إخضاع أرباح الحصص والأسهم التي توزعها الشركات على صناديق الاستثمار المشترك لضريبة الدخل.
- عدم اخضاع الارباح الموزعة من قبل صناديق الاستثمار المشترك على حملة الوحدات الاستثمارية لضريبة الدخل .
- عدم اخضاع صناديق الاستثمار المشترك لاحكام المادة (11/ب) من قانون ضريبة الدخل النافذ المتعلقة بنسب ضريبة الدخل التي تستوفى عن الدخل الخاضع للضريبة للشخص الاعتباري.
- اخضاع صناديق الاستثمار المشترك لضريبة دخل قطعية مقدارها (0.08%) ثمانية عشرة الاف من قيمة الأسهم تحصل من البائع والمشتري عن كل عملية.

تُعد الهيئة الجهة الرسمية المختصة بتنظيم عمليات إصدار الأوراق المالية للشركات المساهمة العامة، حيث يتوجب على الجهات المصدرة للأوراق المالية القيام بتسجيلها لدى الهيئة، ويعتبر التسجيل لدى الهيئة بمثابة التوثيق الرسمي لوجود هذه الأوراق المالية، ويلي عملية التسجيل لدى الهيئة استكمال الإجراءات لدى مركز إيداع الأوراق المالية لغایيات تسجيلها باسماء مالكيها، ومن ثم إدراجها في بورصة عمان تمهيداً لتداولها في السوق المالي.

وقد ألزم قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه الجهات المصدرة عند قيامها بعملية العرض العام للأوراق المالية، بتقديم نشرة إصدار إلى الهيئة تتضمن جميع المعلومات والبيانات والمرفقات المحددة بموجب التعليمات التي تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري، إضافة إلى تقديم أية بيانات أو معلومات ترى الهيئة ضرورة إطلاع المستثمر عليها.

وتعُد نشرة الإصدار المصدر الرئيسي والموثوق للمعلومات بالنسبة للمستثمرين، ولا يتم إنفاذها إلا بعد الحصول على موافقة مجلس المفوضين عليها، وذلك حال استيفاء الجهة المصدرة لكافة متطلبات قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه. وللمجلس كامل الصلاحية لرفض أو تعليق إنفاذ نشرة الإصدار إذا ثبّت له أنها تحتوي على بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة أو غير مكتملة.

جدول رقم (5): الأوراق المالية المصدرة والمسجلة خلال العام 2025

طبيعة الإصدار	المسجلة	عدد الأوراق المالية	قيمة الأوراق المالية المغطاة	المغطاة (بالدينار)
إصدارات السوق الأولى لأسهم الشركات المساهمة العامة	206,919,084	197,557,739	190,164,275	
أسهم الشركات المصدرة لغایيات زيادة رؤوس أموالها من خلال رسملة الأرباح أو الاحتياطيات	110,695,507	110,695,507	110,695,507	
إسناد القرض	100,000	-	-	-
إسناد قرض مسجلة في سنوات سابقة وتم تغطيتها في عام 2025	-	48,759	55,590,000	
صكوك التمويل الإسلامي	-	-	322,000,000	

ويوضح الجدول التالي نوع وقيمة الأوراق المالية المسجلة لدى الهيئة الصادرة عن الحكومة أو بكتافتها خلال العام 2025.

جدول رقم (6): الأوراق المالية المسجلة لدى الهيئة الصادرة عن الحكومة أو بكتافتها خلال العام 2025

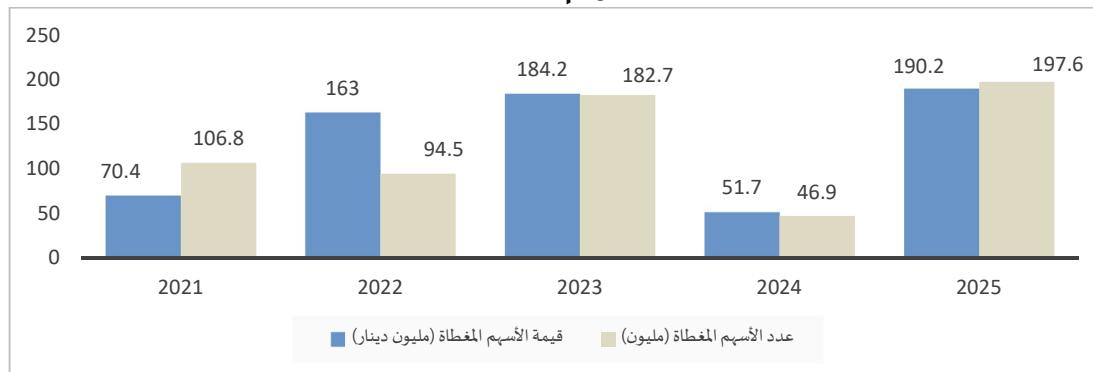
نوع الإصدار	عن الحكومة أو بكتافتها (بالدينار)	المسجلة بالدينار الصادرة عن الحكومة أو بكتافتها (بالدينار)	المسجلة بالدولار الأمريكي*	المجموع (بالدينار)
سندات الخزينة	3,725,000,000	1,470,466,000	5,195,466,000	
أذونات الخزينة	800,000,000	42,540,000	842,542,000	
أذونات وسندات شركة الكهرباء الوطنية	275,000,000	-	275,000,000	
يورو بوند	-	496,300,000	496,300,000	
الإجمالي	4,800,000,000	2,009,306,000	6,809,306,000	

* سعر صرف الدولار الأمريكي 0.709 دينار أردني لكل دولار واحد.

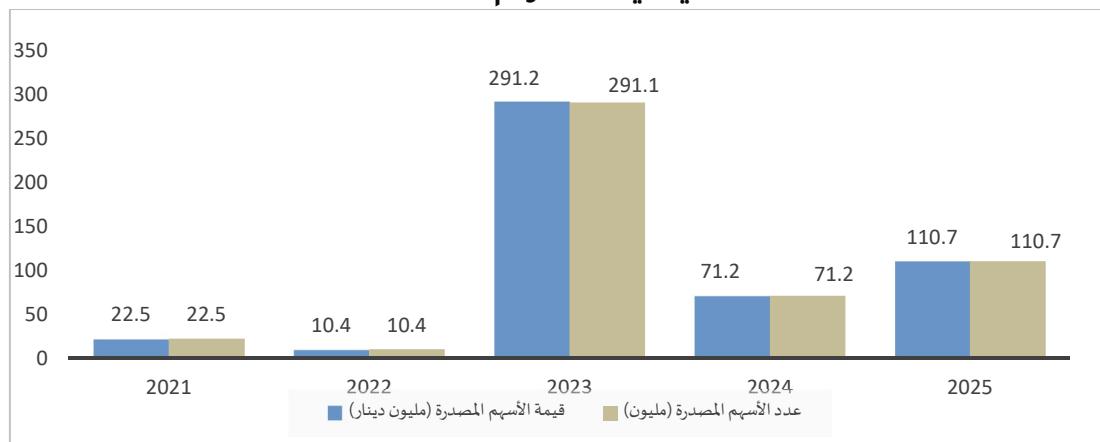
ومن ناحية أخرى، فقد قامت 11 شركة بتحفيض رؤوس أموالها خلال العام 2025 بسبب الخسائر المتراكمة أو لأن رأس المالها فائض عن الحاجة أو للتخلص من أسهم خزينة بقيمة بلغت 89,718,205 دينار كما شهد عام 2025 تصفية إجبارية لشركة مساهمة عامة واحدة، بالإضافة إلى تحويل الصفة القانونية لشركة أخرى لتصبح شركة ذات مسؤولية محدودة.

وفيما يلي الأشكال البيانية التي توضح الإصدارات لسنة 2025 مقارنة مع السنوات السابقة:

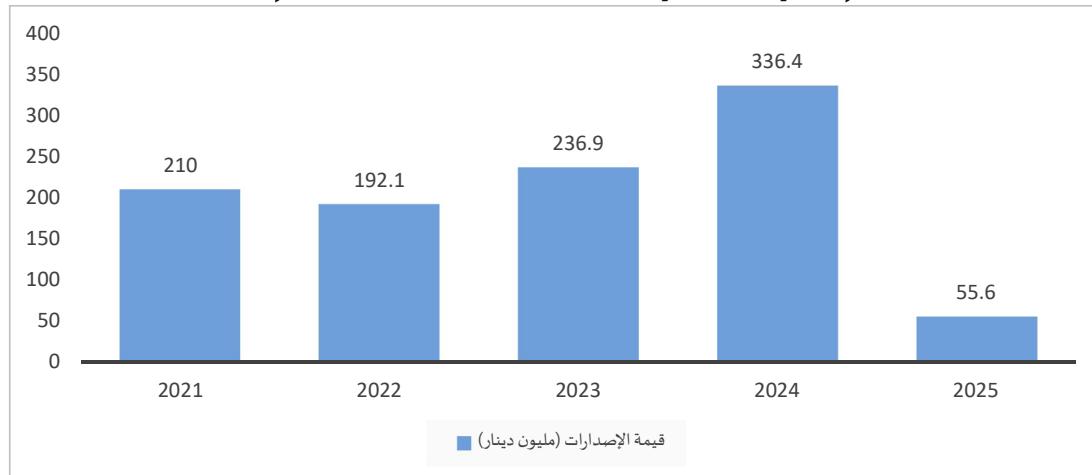
**شكل رقم (1): إصدارات السوق الأولى لأسهم الشركات المساهمة العامة
للأعوام 2025-2021**



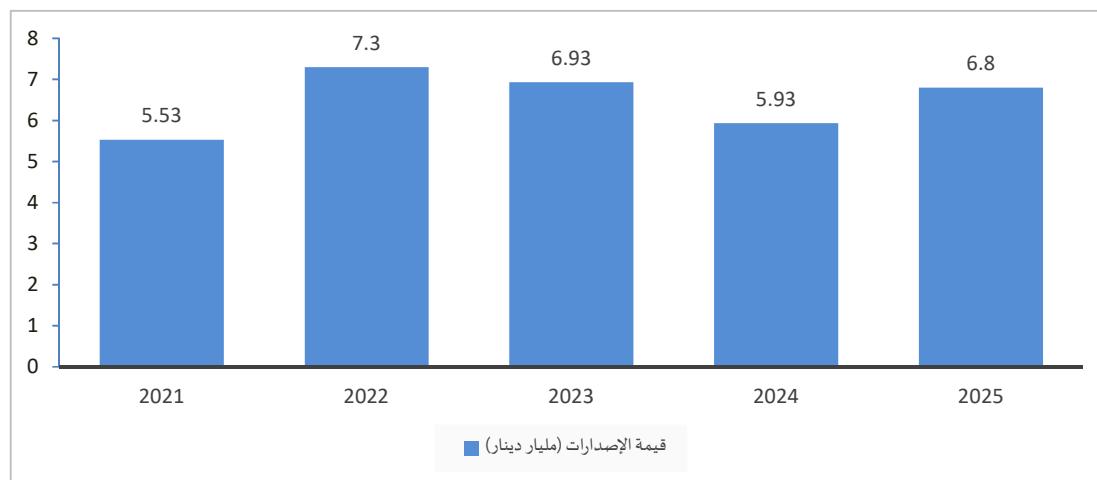
شكل رقم (2): زيادة رأس المال عن طريق رسملة الأرباح المدورة أو علاوة الإصدار أو الاحتياطيات للأعوام 2025-2021



شكل رقم (3): إصدارات إسناد القرض المغطاة للأعوام 2025-2021



شكل رقم (4): إصدارات السندات الحكومية للأعوام 2025-2021



يُعد الإفصاح الأولي والمستمر الدقيق والشامل بالإضافة إلى توفير المعلومات للجمهور وللمستثمرين من المقومات الأساسية في الأسواق المالية كونها تساعد في الوصول إلى سوق يتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية. وهناك عدة مراحل لعملية الإفصاح يتوجب على الجهات المصدرة القيام بها وهي الإفصاح الأولي عن طريق نشرة الإصدار والإفصاح الدوري عن البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة السنوي، والإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على سعر الأوراق المالية، والإفصاح عن تعاملات المطلعين وكبار المساهمين، بالإضافة إلى إصدار البيان العلني المتعلق بالخبر الصحفى.

وبموجب أحكام قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017، وتعليمات إفصاح الشركات المصدرة، والمعايير المحاسبية، ومعايير التدقيق، وتعليمات المعايير الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات لرقابة الهيئة وإشرافها والأنظمة والقرارات الصادرة بمقتضاهما، تولي الهيئة من خلال الجهة المختصة لديها أهمية خاصة لعملية تزويد المصدرين للتقارير الدورية في المواعيد المحددة سندًا لأحكام المادة (43/أ) من قانون الأوراق المالية.

اذ الزمت التشريعات والأنظمة النافذة الشركات المصدرة، خلال عام 2025، بتزويد الهيئة بالتقارير الدورية وفق المواعيد المحددة، وذلك على النحو التالي:

- **تقرير نتائج أعمالها الأولية عن عام 2024.** (أو البيانات المالية السنوية أو التقرير السنوي عوضا عنها)، خلال فترة لا تتجاوز خمسة واربعين يوما من تاريخ انتهاء السنة المالية (2024).
- **تقريرها السنوي لعام 2024.** والذي يتضمن البيانات المالية السنوية المدققة خلال فترة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية.
- **تقاريرها السنوية الثلاثة لعام 2025.** خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء الربع المعنى (الأول أو الثاني أو الثالث).

كما تنص أحكام المادة (43/د) من قانون الأوراق المالية على اعتبار قيام الجهة المصدرة بتزويد الهيئة بالمعلومة الجوهرية فور العلم بها أمراً واجباً، وبين التعميم الصادر عن الهيئة بتاريخ 2010/1/10 أن المقصود بكلمة فوراً هو أي توقيت قبل بداية جلسة التداول التالية - في بورصة عمان - لليوم الذي وقعت فيه المعلومة الجوهرية.

التزام الشركات المدرجة بتزويد التقارير الدورية خلال العام 2025:

بلغت نسبة الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق النظامي (الأول والثاني) التي التزمت بتزويد الهيئة بنتائج أعمالها الأولية عن عام 2024 ضمن التاريخ المحدد في التشريعات ما نسبته 96%. وهي ذات النسبة المسجلة لعام 2023.

كما بلغت نسبة الشركات المدرجة التي التزمت بتزويد الهيئة ببياناتها المالية أو بتقريرها السنوي عن عام 2024 ضمن المدة المحددة في التشريعات ما نسبته 94%. مقارنةً بنسبة 98% مسجلة في العام السابق.

فيما بلغت نسبة التزام الشركات المدرجة بتزويد الهيئة بتقاريرها الربعية في العام 2025 للربعين الأول والثاني 94% وبلغت 96% للربع الثالث. بينما بلغت نسبة التزام الشركات المدرجة بتزويد الهيئة بتقاريرها الربعية في العام السابق 2024 للربعين الأول 95% والثاني 97% وما نسبته 93% للربع الثالث. وبلغت نسبة الشركات المساهمة العامة المدرجة التي زودت بالتقارير المالية الدورية خلال عام 2025 وبصيغة XBRL (باستثناء قطاع التأمين) للتقرير السنوي لعام 2024 ما نسبته 95%， وللتقارير الربعية لعام 2025 للربعين الأول والثاني 92% وما نسبته 93% للربع الثالث.

مدققو الحسابات المسجلين لدى الهيئة:

تم خلال عام 2025 قيد إثنين عشر مدققاً في السجلات المعتمدة لدى الهيئة، حيث تم قيد إحدى عشر مدققاً في سجل المدققين المسموح لهم بتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها، في حين جرى قيد مدقق واحد في سجل المدققين المسموح لهم بتدقيق حسابات الشركات غير المساهمة العامة.

كما تم خلال العام 2025 شطب قيد مدقق واحد بناءً على طلبه، ورفض طلب قيد مدققين اثنين لعدم استيفائهما شروط ومتطلبات القيد، إضافة إلى نقل مدقق واحد من سجل المدققين المسموح لهم بتدقيق حسابات جميع الجهات الخاضعة للهيئة إلى سجل المدققين المسموح لهم بتدقيق حسابات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة من غير المساهمة العامة.

جدول رقم (7): التغيرات التي حصلت على سجل المدققين المؤهلين لدى الهيئة خلال العام

2025

المجموع	سجل مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق	سجل المدققين المؤهلين لتدقيق	الحالة
	حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية واسرافها باستثناء الشركات المساهمة العامة	حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية واسرافها	
12	1	11	قيد
2	-	2	رفض
1	-	1	شطب
1	-	1	نقل

ومع بداية العام 2025، استكملت الهيئة عملية تجديد قيد المدققين في سجل مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها لمدة ثلاثة سنوات، وذلك حتى نهاية عام 2027، وفقاً لمتطلبات أحكام المادة (8/أ) من تعليمات المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية وإشرافها، والتي تنص على:

“ تكون مدة قيد مدقق الحسابات في السجل لثلاث سنوات تنتهي في نهاية شهر كانون الأول من السنة الثالثة، ”، حيث تم ما يلي:-

- تجديد قيد 96 مدقق حسابات قانوني يعملون لدى 50 مكتب تدقيق، في سجل المدققين المسموح لهم تدقيق حسابات جميع الجهات.
- تجديد قيد 10 مدققي حسابات قانونيين يعملون لدى 10 مكاتب تدقيق، في سجل المدققين المسموح لهم تدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة من غير المساهمة العامة.

الافصاح الالكتروني بلغة XBRL :-

تم في نهاية العام 2020 اطلاق نظام الافصاح والخدمات الالكتروني XBRL. بهدف إدارة ونشر الافصاحات المالية وغير المالية الواردة الى الهيئة والبورصة باللغتين العربية والإنجليزية. واعتماده كوسيلة وحيدة وحصرية للإفصاح. ويشتمل النظام على نماذج متعلقة بالافصاحات غير المالية. بما يحقق متطلبات الافصاح عن مختلف أنواع المعلومات الجوهرية والهامة وفقاً للأنظمة والتعليمات النافذة. كما صدر بتاريخ 2021/4/14 قرار مجلس المفوضين والذي ألزم كل جهة مقدرة للوراق المالية بتزويد الهيئة بالتقارير المالية الدورية بصيغة XBRL.

ويوفر نظام الافصاح الالكتروني خاصية الترجمة الآلية للقوائم المالية الرئيسية الى اللغة الانجليزية. وقد اعتبر قرار مجلس المفوضين المشار إليه اعلاه أن التزام الشركات بالإفصاح عن بياناتها المالية بصيغة XBRL يُعد مسليفيًّا لمتطلبات الافصاح عن البيانات المالية المترجمة الى اللغة الانجليزية.

وتعمل هيئة الوراق المالية حالياً بالتعاون مع بورصة عمان. على تعديل النماذج والتصنيفات المالية المعتمدة ضمن نظام الخدمات والافصاح الالكتروني XBRL لقطاعي البنوك الإسلامية والتجارية. وذلك بما يعكس التعديلات المرتبطة بمعايير المحاسبة الدولية رقم 9 ورقم 16. ولقطاعي التأمين التجاري والتكافلي بما يبيّن أثر التعديلات الناتجة عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17. كما صدر عن مجلس مفوضي الهيئة قراراً يتضمن إعفاء شركات التأمين من الافصاح عن بياناتها المالية بصيغة ملف XBRL الى حين إستكمال تعديل النماذج والتصنيفات المالية لقطاع التأمين ضمن النظام بما يتلائم مع احدث الممارسات العالمية.

وفيما يلي جدول يبين عدد الإفصاحات المستلمة خلال عام 2025 مقارنة 2024 من خلال نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL:

جدول رقم (8): إحصائية الإفصاحات المستلمة من خلال نظام الإفصاح الإلكتروني

بلغة XBRL

نوع الافصاح	عدد الافصاحات المنشورة	
	2024	2025
الافصاحات المالية	1942	1918
الافصاحات غير المالية	3762	4177
الإجمالي	5704	6095

المخالفات والتدابير:

1- الشركات المساهمة العامة المدرجة وغير المدرجة التي لم تلتزم بتزويد الهيئة بالتقارير الدورية خلال المدد المحددة.

بلغ عدد الشركات التي لم تقم بتزويد الهيئة بنتائج أعمالها الأولية عن العام 2024 ضمن الموعด المحدد بالتشريعات (26) شركة، حيث تم فرض غرامة مالية على (4) شركات مدرجة تتراوح قيمتها بين 500 - 750 دينار. كما تم توجيه تبليه لباقي الشركات وقيد المخالفات في سجل الشركات المهني لدى الهيئة، وتم التأكيد على الشركات تصويب المخالفة وعدم تكرارها وذلك تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الوراق المالية.

اما بخصوص التقرير السنوي المتعلق بالعام 2024 للشركات، والذي يحتوي على جزئين هما البيانات المالية السنوية المدققة بالإضافة الى الجزء المتعلق بتقرير مجلس الادارة السنوي، فقد بلغ عدد الشركات التي لم تزود الهيئة بكامل التقرير السنوي لعام 2024 ضمن الموعد المحدد 30 شركة.

منها 5 شركات زودت بالبيانات المالية السنوية المدققة فقط ولم تزود الهيئة بالجزء المتعلق بتقرير مجلس الادارة الذي يتم وضعه ضمن التقرير السنوي للشركة. وقد تم اتخاذ تدابير قانونية بحق الشركات المخالفة، تضمنت فرض غرامة مالية على 11 شركة تراوحت قيمتها بين 750 - 6250 دينار وتوجيهه تبليغه الى 19 شركة وقيد المخالفات في سجل الشركات المهني لدى الهيئة، والتأكد على الشركات تصويب المخالفه وعدم تكرارها وذلك تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

أما فيما يتعلق بالبيانات المالية الدورية للربع الاول لعام 2025 فقد بلغ عدد الشركات المخالفة والتي لم تزود الهيئة بهذه البيانات ضمن الموعود المحدد 29 شركة، تم فرض غرامة مالية على 10 شركات مدرجة تتراوح قيمتها بين 750 - 1250 دينار وتوجيهه تبليغه لباقي الشركات وقيد المخالفات في السجل المهني لدى الهيئة، والتأكد عليهم بعدم تكرار المخالفه وذلك تحت طائلة اتخاذ الهيئة المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

أما فيما يتعلق بالبيانات المالية الدورية للربع الثاني لعام 2025، فقد بلغ عدد الشركات المخالفة والتي لم تزود الهيئة بهذه البيانات ضمن الموعود المحدد 28 شركة، تم فرض غرامة مالية على 10 شركات مدرجة تتراوح قيمتها بين 1000 - 1500 دينار مع توجيهه تبليغه الى باقي الشركات وقيد المخالفات في السجل المهني لدى الهيئة، والتأكد عليهم تصويب المخالفه وعدم تكرارها، تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

كما بلغ عدد الشركات التي لم تقم بتزويد الهيئة ببياناتها المالية للربع الثالث لعام 2025 ضمن الموعود المحدد في التشريعات 26 شركة، تم فرض غرامة مالية على 7 شركات مدرجة تتراوح قيمتها بين 1000 - 1250 دينار وتوجيهه باقي الشركات وقيد المخالفات في السجل المهني لدى الهيئة، والتأكد عليهم عدم تكرار المخالفه تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

جدول رقم (9): عدد الشركات المساهمة العامة التي التزمت خلال العام 2025 بتزويد الهيئة بتقاريرها الدورية ضمن الموعود المحدد.

السنة المالية	ال்தقرير الدوري المطلوب	سوق الاوراق المالية غير المدرجة				الجمالي الشركات القائمة
		عدد الشركات القائمة	عدد الشركات الملزمة	عدد الشركات القائمة	عدد الشركات الملزمة	
2024	نتائج الاعمال الاولية لعام 2024	47	27	161	155	208
2024	البيانات المالية السنوية المدققة لعام 2024	47	31	161	152	208
2025	تقرير الربع الاول لعام 2025	48	29	160	150	208
2025	تقرير الربع الثاني لعام 2025	46	28	161	151	207
2025	تقرير الربع الثالث لعام 2025	45	26	162	155	207

التزويد بالتقارير المالية الدورية بصيغة ملف XBRL

تم فرض غرامة مالية بقيمة 250 دينارا على 40 شركة مدرجة لم تزود الهيئة بالبيانات المالية بصيغة ملف XBRL خلال عام 2025، وتبينه 81 شركة غير مدرجة وقيد المخالفات في السجل المهني لهذه الشركات لدى الهيئة لعدم تزويدها بالتقارير المالية الدورية بصيغة XBRL، والتأكد على هذه الشركات تصويب المخالفة وعدم تكرارها تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الوراق المالي.

جدول رقم (10): عدد الشركات المساهمة العامة التي التزمت خلال العام 2025، بتزويد الهيئة بتقاريرها الدورية بصيغة XBRL خلال الفترة المحددة.

إجمالي الشركات القائمة	سوق الوراق المالي غير المدرجة		سوق الوراق المالي المدرجة		السنة المالية	التقرير الدوري المطلوب بصيغة XBRL بِاستثناء شركات التأمين
	عدد الشركات القائمة	عدد الشركات الملزمة	عدد الشركات القائمة	عدد الشركات الملزمة		
190	47	28	143	136	2024	التقرير السنوي لعام 2024
190	47	26	143	131	2025	الربع الاول لعام 2025
189	44	25	145	134	2025	الربع الثاني لعام 2025
189	44	22	145	135	2025	الربع الثالث لعام 2025

2- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بتضمين التقرير السنوي بالبنود الافصاحية المطلوبة في التعليمات.

تم اتخاذ اجراء بحق 66 شركة مساهمة عامة بخصوص 120 بند كان يتوجب الافصاح عنها ضمن التقرير السنوي للشركة المصدرة لعام 2024 سندًا لأحكام المادة (٤/ب، هـ) من تعليمات الافصاح، فعلى سبيل المثال لم يتضمن التقرير السنوي لبعض الشركات معلومات عن طبيعة عمل ونشاط الشركة التابعة لها، أو بيان درجة الاعتماد على العملاء الرئيسيين للشركة، أو تضمين التحليل المالي لبيانات الشركة، أو تقديم نبذة تعريفية عن أعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا أو بيان المزايا والرواتب التي حصل عليها كل منهم.

علمًا أنه تم فرض غرامات مالية قيمة كل منها 250 دينارا بخصوص 27 بندًا واجب تضمينها كاملة في التقرير السنوي للشركة المساهمة العامة سندًا لأحكام التعليمات المشار إليها أعلاه.

كما تم توجيهه تبليغه 17 بندًا أخرى مطلوب تضمينها ضمن التقرير السنوي للشركة المساهمة العامة لعام 2024 وقيد هذه المخالفات في السجل المهني للشركات المخالفة لدى الهيئة، كما تم توجيهه تأكيد بالالتزام بالتشريعات المعمول بها بخصوص 76 بند آخر من بنود التقرير السنوي، والتأكد على جميع الشركات المخالفة تصويب المخالفة وعدم تكرارها، وذلك تحت طائلة اتخاذ الهيئة للمزيد من التدابير بموجب قانون الوراق المالي.

3- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بمتابعة إفصاحاتها المتعلقة بالبيانات المالية السنوية وإعادة تحميل البيانات المالية المرفوضة من قبل الهيئة على نظام الافصاح الالكتروني ضمن المدة القانونية.

تم اتخاذ 3 اجراءات بحق ثلاثة شركات مساهمة عامة لعدم التزامها بالتعيم الصادر عن الهيئة بتاريخ 2021/4/18 والتعيم الصادر بتاريخ 2025/2/18 والمتضمنين قيام الشركة المساهمة العامة باتخاذ

الاجراءات اللازمة المتعلقة بتبني البيانات المالية المحمولة على نظام الخدمات والافصاح الالكتروني XBRL والتحقق من انتهاء الاجراءات المتعلقة بها ليتم نشرها اصوليا خلال الفترة القانونية المحددة، حيث تم رفض البيانات المالية السنوية لعام 2024 بصيغة XBRL من قبل الهيئة وذلك لحين اكمال النقص الحاصل بها، وتم توجيهه تنبئه اليها وقيد المخالفات في السجل المهني للشركات الثلاث لدى الهيئة.

4- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة عن التغييرات المتعلقة باعضاء مجلس الادارة عند انتخابهم أو تعيينهم أو شغور منصبهم ضمن المدة القانونية.

تم اتخاذ اجراء بحق 26 شركة مساهمة عامة لعدم إعلامها الهيئة خطياً وضمن المدة القانونية عن التغييرات التي تمت على اعضاء مجلس ادارة الشركة، حيث تم فرض غرامة مالية على 19 شركة تتراوح قيمة كل منها بين 250 و 1000 دينار فيما تم توجيهه تنبئه الى 7 شركات وقيد المخالفات في سجل هذه الشركات المهني لدى الهيئة، والتأكيد على عدم تكرار المخالفة تحت طائلة اتخاذ المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

5- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة عن التغييرات المتعلقة بأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ضمن المدة القانونية.

تم اتخاذ تدابير قانونية بحق 12 شركات مساهمة عامة لعدم إعلامها الهيئة وضمن المدة القانونية عن التغييرات التي تمت على أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية، حيث تم فرض غرامة مالية على 10 شركات تتراوح قيمة كل منها بين 250 و 1000 دينار فيما تم توجيهه تنبئه الى شركتين وقيد هذه المخالفات في السجل المهني لدى الهيئة، والتأكيد على عدم تكرار المخالفة تحت طائلة اتخاذ المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

6- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة حول الفروقات بين نتائج الأعمال الأولية والبيانات المالية السنوية لعام 2024.

تم اتخاذ اجراءات بحق 11 شركة مساهمة عامة لم تقم بإعلام الهيئة بأسباب الفروقات بين نتائج الأعمال الأولية والبيانات المالية السنوية لها، حيث تم فرض غرامة مالية قيمتها 1000 دينار على كل منها وقيد المخالفات في سجل هذه الشركات المهني لدى الهيئة، والتأكيد عليها بتصويب المخالفة وعدم تكرارها وذلك تحت طائلة اتخاذ مزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

7- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة عن قرار مجلس إدارة الشركة باقتراح توزيع الأرباح المقدم الى الهيئة العامة للشركة ضمن المدة القانونية.

تم اتخاذ اجراء بحق 11 شركة مساهمة عامة لم تقم بإعلام الهيئة بقرار مجلس الادارة حول الارباح السنوية المقترن توزيعها على المساهمين وذلك قبل بداية جلسة التداول ليوم العمل التالي لليوم الذي تم به اتخاذ قرار مجلس الادارة بتوزيع الأرباح، حيث تم فرض غرامة مالية على 10 شركات تتراوح قيمتها بين 500 - 2000 دينار فيما تم توجيهه تنبئه الى شركة واحدة وقيد المخالفات في سجل هذه الشركات المهني لدى الهيئة، والتأكيد على عدم تكرار المخالفة تحت طائلة اتخاذ المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

8- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة ضمن المدة القانونية عن قرار مجلس الادارة بتحديد موعد اجتماع الهيئة العامة غير العادلة للشركة.

تم اتخاذ اجراء بحق 22 شركة لم تقم بإعلام الهيئة عن موعد اجتماع الهيئة العامة غير العادل للشركة قبل بداية جلسة التداول ليوم العمل التالي لتاريخ اتخاذ القرار بدعوة الهيئة العامة غير العادلة حيث تم فرض غرامة مالية بخصوص 13 مخالفة تتراوح قيمتها بين 250 - 1000 دينار، فيما تم توجيه تنبية الى 9 شركات وقيد هذه المخالفات في السجل المهني لدى الهيئة، والتأكد عليهم عدم تكرار المخالفة تحت طائلة اتخاذ المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

9- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة ضمن المدة القانونية عن مختلف انواع المعلومات الجوهرية الأخرى التي لها أثر على سعر الورقة المالية.

تتضمن احكام المادة (8) من تعليمات الإفصاح امثلة عن المعلومات الجوهرية يتوجب على الشركة المساهمة العامة تزويد الهيئة بها قبل بداية جلسة التداول ليوم العمل التالي لحصول الحدث الجوهرى، مثل الإفصاح عن الدعاوى القضائية المتعلقة بالشركة او التغيرات في الاستثمارات الراسمالية للشركة أو الشروع بالاندماج، حيث تم اتخاذ 5 اجراءات بحق الشركات لم تقم بإعلام الهيئة عن المعلومات الجوهرية خلال المدة القانونية المحددة سندًا لأحكام المادة (8) من تعليمات الإفصاح، وتم فرض غرامة مالية على 4 شركات قيمة كل منها 1000 دينار وتوجيه تنبية الى شركة واحدة وقيد المخالفات في سجل الشركات لدى الهيئة، والتأكد على عدم تكرار المخالفة تحت طائلة اتخاذ المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

10- الشركات المساهمة العامة التي لم تلتزم بإعلام الهيئة حول رأيها المتعلق بتحفظ مدقق الحسابات على بياناتها المالية السنوية المدققة لعام 2024.

سندًا لأحكام المادة (19) من تعليمات الإفصاح تم اتخاذ اجراء بحق 12 شركة مصدرة لم تقم بإعلام الهيئة عن رأيها حول تحفظ مدقق حساباتها الخارجي على بياناتها المالية السنوية المدققة لعام 2024، حيث تم فرض غرامة مالية بقيمة 1000 دينار على 11 شركة وتوجيه تنبية الى شركة وقيد المخالفات في سجل هذه الشركات المهني لدى الهيئة، والتأكد على الشركات تصويب المخالفة وعدم تكرارها وذلك تحت طائلة اتخاذ المزيد من التدابير بموجب قانون الاوراق المالية.

11- الجهات التي لم تلتزم بإعلام الهيئة حول انتخاب مدقق حسابات جديد أو اعتذار مدقق الحسابات عن التدقيق خلال عام 2025.

بموجب احكام المادتين (20 و21) من تعليمات الإفصاح تم اتخاذ اجراء بحق شركة مساهمة عامة واحدة وشركة تدقيق حسابات واحدة لم تقم بإعلام الهيئة حول إعتذار مدقق الحسابات القانوني عن تدقيق حسابات الشركة المساهمة، حيث تم فرض غرامة مالية بقيمة 1000 دينار على كل منهما وقيد المخالفتين في سجل الجهات لدى الهيئة.

12- مدققو الحسابات المقيدون في سجل مدققي الحسابات لدى الهيئة والذين لم يلتزموا بتحديث بيانات المدقق او مكتب التدقيق.

تم اتخاذ اجراء بحق مكتب تدقيق حسابات واحد مؤهل لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة واسيرافها لم يقم بإعلام الهيئة عن التغيرات التي حصلت على بياناته المسجلة لدى الهيئة بحسب متطلبات تعليمات المعايير والشروط الواجب توفرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات

الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها وقيدهم في السجل لسنة 2014. وتوجيهه تنبيه وقيد المخالفه في السجل لدى الهيئة.

التوزيعات النقدية التي اقرتها الجمعيات العمومية حسب التصنيف القطاعي:

بلغت التوزيعات النقدية للشركات المساهمة في بورصة عمان خلال العام 2025 ما يقارب 1.274 مليار دينار، تركز الجانب الاكبر من هذه التوزيعات وفقاً للتوزيع القطاعي المعتمد لدى الهيئة على قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة التوزيعات النقدية للقطاع 577 مليون دينار وشكلت ما نسبته 45.28% من اجمالي التوزيعات النقدية، ثم تلاه قطاع الصناعة ومن ثم قطاع الخدمات بقيمة توزيعات بلغت 512 و 169 مليون دينار على التوالي بما نسبته 13.26% و 10.18% من اجمالي التوزيعات، وأخيراً بلغت توزيعات قطاع التأمين 16.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 1.28% وذلك كما موضح بالجدول ادناه:

جدول رقم (11): التوزيعات النقدية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

موزعة قطاعياً

القطاعات	الارباح الموزعة (بالدينار) خلال العام 2025*	نسبة الارباح الموزعة خلال العام 2025
قطاع البنوك	577,027,968	%45.28
قطاع الصناعة	512,007,434	%40.18
قطاع الخدمات	169,017,824	%13.26
قطاع التأمين	16,293,500	%1.28
الاجمالي	1,274,346,726	%100

*المصدر بورصة عمان

حكومة الشركات

في عام 2025، تابعت الهيئة عملية تسليم الشركات المدرجة لتقارير الحكومة الخاصة بعام 2024 ضمن المهلة المحددة لتقديم التقرير السنوي بموجب تعليمات الحكومة، والتي تنتهي في 31/3/2025. وقد قامت 153 شركة، أي ما يعادل 97.5% من مجموع 157 شركة مساهمة مدرجة في السوق النظامي، بتزويد الهيئة بتقرير الحكومة لعام 2024 في الوقت المناسب.

كما تم تدقيق ومراجعة جميع تقارير الحكومة الواردة إلى الهيئة لعام 2024. وتبين أن 19 شركة من الشركات المدرجة كان هنالك نقص في بعض البنود الواجب تضمينها في تقريرها، حيث تم فرض غرامات مالية على 15 شركة نتيجة عدم التزامها التام بإدراج هذه البنود، وقيد المخالفات في سجلات هذه الشركات لدى الهيئة، وأخذت الإجراءات اللازمة لتصويب تلك المخالفات.

كما تم فرض غرامة مالية على 4 شركات بعد ثبوت عدم تضمينها بعض البنود الواجب ذكرها في تقرير الحكومة، مع التأكيد عليها بالالتزام التام بكافة البنود الواجب إدراجها في تقارير الحكومة المستقبلية. كما تم مخالفة وفرض غرامة مالية على شركة واحدة لمخالفتها أحكام المادة (4/ز) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لعام 2017.

وقد تم مخاطبة جميع هذه الشركات والتأكد عليها بضرورة الالتزام بتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017. فيما يتعلق بتنزيل الهيئة بتقرير الحكومة متضمناً جميع البنود الواجب تضمينها وفقاً لأحكام هذه التعليمات. وتؤكد الهيئة استمرار متابعتها الدورية لكافة الإفصاحات الواردة من الشركات للتأكد من مدى توافقها مع متطلبات تعليمات الحكومة.

1. السوق المالي المحلي:

يعتبر تنظيم أعمال الخدمات المالية من أهم مهام هيئة الأوراق المالية، وذلك للمحافظة على سلامة التعامل في سوق رأس المال الوطني وحمايته من المخاطر التي يتعرض لها وحماية المستثمرين في الأوراق المالية. وتشمل التراخيص التي تمنحها الهيئة في السوق المالي المحلي: الوساطة المالية وأمانة الاستثمار وإدارة الاستثمار والاستشارات المالية والحفظ الأمين وإدارة الإصدارات من خلال الالتزام ببذل عناء وإدارة الإصدارات من خلال الالتزام بتحقيق غاية وأمانة الإصدار والتمويل على الهاشم.

وقد حددت الأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئة شرطًا يجب توافرها في الشركات للحصول على تراخيص لممارسة أي من النشاطات والخدمات المالية التي تمنحها الهيئة في السوق المالي المحلي، وجاء تنظيم أعمال الخدمات المالية من أجل تشجيع الاستثمار المؤسسي وخلق كفاءات مهنية مالية محترفة مسؤولة.

وفيما يلي نتائج عام 2025 فيما يتعلق بتراخيص شركات الخدمات المالية ومعتمديها في السوق المالي المحلي:

أ- تم منح (6) ترخيص لـ (4) شركات خدمات مالية قائمة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (12):

التراخيص الممنوحة لشركات الخدمات المالية القائمة خلال عام 2025

اسم الشركة	الترخيص الممنوح	تاريخ قرار المجلس
شركة السهم الدولي للاستثمار والوساطة المالية	التمويل على الهاشم	2025/10/23
بنك صفوة الإسلامي	إدارة الاستثمار أمانة الاستثمار الاستشارات المالية	2025/10/29
شركة الأردن والخليج للاستثمارات المالية	التمويل على الهاشم	2025/11/6
شركة العربية الأردنية المتحدة للاستثمار والوساطة المالية	إدارة الاستثمار	2025/11/6

ب- تم الغاء ترخيص لشركة خدمات مالية قائمة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (13): التراخيص الملغاة لشركات الخدمات المالية القائمة خلال عام 2025*

اسم الشركة	الترخيص الملغى	تاريخ قرار المجلس
شركة الأمل للاستثمارات المالية	التمويل على الهاشم	2025/12/29

*تم إلغاء الترخيص بناء على طلب الشركة

ج- اعتماد الأشخاص الطبيعيين:

وافقت الهيئة على منح 26 شخصًا طبيعياً 48 اعتماداً لممارسة أعمال الخدمات المالية في السوق المالي المحلي وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (14): الاعتمادات الممنوحة لممارسة اعمال الخدمات المالية في السوق المحلي خلال العام 2025

نوع الاعتماد	عدد الاعتمادات
ال وسيط المالي	9
المستشار المالي	11
أمين الاستثمار	7
مدير الاستثمار	13
الحفظ الأمين	1
إدارة الإصدار	3
أمين إصدار	2
ضابط امتحان	2
الإجمالي	48

2. الرقابة والتفتيش على شركات الخدمات المالية

تقوم الهيئة بالتفتيش على شركات الخدمات المالية والتأكد من التزامها بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه، من خلال الزيارات التفتيشية الميدانية والمكتبية وتحليل التقارير والبيانات المالية (الملاعة المالية) التي تقدمها هذه الشركات، وفيما يلي أهم الإجراءات التي قامت بها خلال عام 2025:

- تم التفتيش الميداني على ثلاثة وعشرون شركة خدمات مالية خلال عام 2025.
- متابعة مدى تقييد شركات الوساطة المالية بمعايير الملاعة المالية وبأحكام المادتين (6.5) من تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الملاعة المالية الأسبوعية لهذه الشركات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركات المخالفة ومتابعة تصويب أوضاعها.
- متابعة مدى تقييد شركات الوساطة المالية بتعليمات التمويل على الهاشم من خلال متابعة ودراسة كافة تقارير الهاشم لسنة 2025 للشركات الممارسة لأعمال التمويل على الهاشم والتي تبلغ ثلاثة وشركة وساطة مالية، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الملاعة المالية الأسبوعية لهذه الشركات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركات المخالفة ومتابعة تصويب أوضاعها.
- متابعة مدى التزام شركات الوساطة المالية بتعليمات الفصل بين أموال الوسيط المالي وأموال عامله لسنة 2013 من خلال التقارير اليومية وال أسبوعية المزودة من قبلهم للهيئة، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الملاعة المالية الأسبوعية لهذه الشركات، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركات المخالفة ومتابعة تصويب أوضاعها.
- متابعة مدى التزام شركات الوساطة المالية بقرارات مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الصادرة، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الملاعة المالية الأسبوعية لهذه الشركات، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركات المخالفة ومتابعة تصويب أوضاعها.
- متابعة التزام شركات الوساطة المالية بتزويد الهيئة بملف الملاعة الإلكتروني وفقاً لما جاء في تعليمات الهيئة رقم 1313/1/3 تاريخ 19/4/2009، وتحميلها لملف الخاص بنظام مركبة المخاطر ضمن التوقيت المحدد من قبل الهيئة يومياً، وذلك انسجاماً مع تعليمات نظام مركبة

المخاطر، حيث تبين التزام كافة الشركات بتزويد الهيئة بالملف الإلكتروني للملاءة وملف مركبة المخاطر وفق المواعيد المحددة، من خلال مراجعة وتحليل الملاءة المالية الأسبوعية لهذه الشركات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركات المخالفة ومتابعة تصويب أوضاعها.

جدول رقم (15): الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من قبل الهيئة بحق شركات الوساطة المالية لعام 2025

طبيعة المخالفة أو التدبير	عدد المخالفات أو التدابير
فرض قيد التعامل النقدي وتدابير أخرى.	10
انخفاض نسبية صافي حقوق الملكية لرأس المال المدفوع عن 75%	8
مخالفة قرار مجلس المفوضين فيما يخص تخفيض الديون المدينة وساطة إلى ما دون 50%	1
من صافي حقوق الملكية.	
مخالفة قيد التعامل النقدي المفروض على عملاء الشركة.	3
مخالفة تعليمات تداول أعضاء مجالس إدارة/ هيئة مديرية شركات الوساطة المالية	4
وموظفيها وذوي العلاقة بهم.	
مخالفة تعليمات الفصل بين أموال الوسيط المالي وأموال عملائه.	14
مخالفة تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية.	1
قصور في نظام الرقابة الداخلية.	7
عدم وجود مدير عام/ تنفيذي متفرغ.	2
مخالفة تعليمات الترخيص والاعتماد لشركات الخدمات المالية وتنظيمها لسنة 2005 فيما يخص دور ضابط الامتثال	3
عدم اتخاذ الإجراءات السليمة لمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية بصورة منتظمة وصحيحة.	1
مخالفة أحكام المادة (15) من تعليمات التمويل على الهاشم لسنة 2018	4
تجاوز مبالغ التمويل الممنوحة للعميل الواحد النسبة المحددة وبالنسبة 10% من صافي حقوق الملكية.	1
مخالفة أحكام المادة (55/أ) من تعليمات الترخيص والاعتماد وأحكام المادة (11/د) من تعليمات التمويل على الهاشم فيما يخص عدم تعبئة كافة البيانات الأساسية في اتفاقيات التمويل على الهاشم الموقعة مع العملاء	1
مخالفة قرار مجلس المفوضين فيما يخص تسديد الديون الدائنة للعملاء أولًا بأول وأن لا تتجاوز نسبة الديون الدائنة للعملاء ما قيمته 20% من صافي حقوق الملكية.	1
مخالفة قرار مجلس المفوضين فيما يخص تسديد الديون الدائنة للعملاء أولًا بأول وأن لا تتجاوز إجمالي رصيد الديون الدائنة للعملاء ما نسبته 90% من الكفالات المقدمة للهيئة	1
مخالفة أحكام المادة (63) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017	3
مخالفة معايير الملاءة المالية لشركات الوساطة العاملة في السوق.	2
مخالفة قرار مجلس المفوضين فيما يخص التخلص من العقارات المملوكة من قبل الشركة	1
مخالفة التعميم الصادر عن الهيئة فيما يخص عدم التحقق من صحة ودقة المعلومات التي يتم تزويد الهيئة بها في ملف الملاءة المالية الإلكتروني.	1
مخالفة أنسس وإجراءات التعامل مع شكاوى عملاء شركات الخدمات المالية المرخصة لممارسة أعمال الوسيط المالي فيما يخص عدم قيامهم بتضمين مستند منفصل في الاتفاقية الموقعة مع العملاء يضمن حقوقهم بالتقدم بأي شكاوى تتعلق بالخدمات المقدمة لهم	6

3. البورصات الأجنبية:

في ظل صدور قانون تنظيم التعامل بالبورصات الأجنبية رقم (1) لسنة 2017. والذي حصر بالبنوك وبشركات الخدمات المالية ممارسة نشاط التعامل بالبورصات الأجنبية أو التوسط فيها لصالح الغير فقد أنماط القانون ب الهيئة الأوراق المالية إصدار التعليمات والقرارات الالزمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ضمن اختصاصها، حيث يهدف القانون لحماية المستثمرين وتنظيم التعاملات في البورصات الأجنبية من خلال جهات مرخصة ومؤهلة لذلك.

ومن الجدير بالذكر، فإنه لم يتم منح أية تراخيص لممارسة أعمال الخدمات المالية في البورصات الأجنبية خلال عام 2025 وذلك لصدور قرار مجلس المفوضين في جلسته المنعقدة بتاريخ 2020/9/8 المتضمن ما يلي:

أولاً: تعليق النظر في طلبات تأسيس شركات خدمات مالية جديدة حتى إشعار آخر.

ثانياً: تعليق منح التراخيص لممارسة أعمال الخدمات المالية للتعامل في البورصات الأجنبية حتى إشعار آخر.

التراخيص في البورصات الأجنبية:

ومع نهايات العام 2025 قرر مجلس المفوضين في جلسته المنعقدة بتاريخ 2025/12/17 2025 وبموجب قراره رقم (2025/435) إعادة فتح باب التراخيص لشركات الخدمات المالية القائمة والمرخصة لممارسة أعمال الخدمات المالية في البورصات الأجنبية للحصول على تراخيص إضافية باستثناء رخصة الوسيط المعرف وحسب الأصول، مع الإبقاء على ما تبقى من التعليق وكما ورد في قرار مجلس المفوضين بتاريخ 2020/9/8 2020 المشار إليه أعلاه.

كما قرر مجلس المفوضين في جلسته المنعقدة بتاريخ 2025/12/17 2025 وبموجب قراره رقم (2025/431) فرض كفالة إضافية على شركات الخدمات المالية المرخصة للتعامل ك وسيط مالي لحساب الغير في البورصات الأجنبية التي تتعامل بالعقود مقابل الفروقات (CFDs) بقيمة (500,000) خمسمائة ألف دينار، بحيث يصبح مجموع الكفالات المقدمة مقابل هذا التراخيص مليون دينار كحد أدنى.

وخلال العام 2025 تم إلغاء رخصتين لشركاتين قائمتين بناء على طلبهما لممارسة أعمال الخدمات المالية التالية في البورصات الأجنبية وعلى النحو التالي:

جدول رقم (16): التراخيص الملغاة لشركات الخدمات المالية القائمة خلال عام 2025*

اسم الشركة	التاريخ قرار المجلس	الترخيص الملغى	تاريخ قرار المجلس
رم للوساطة المالية	2025/7/15	ال وسيط المالي لحساب الغير	
الامل للاستثمارات المالية	2025/12/29	ال وسيط المعرف	

*تم إلغاء التراخيص بناء على طلب الشركة

الاعتمادات في البورصات الأجنبية

وافقت الهيئة خلال عام 2025 على منح عشرأشخاص طبيعيين، إحدى عشر اعتماداً جديداً لممارسة أعمال الخدمات المالية في البورصات الأجنبية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (17): الاعتمادات الممنوحة لممارسة أعمال الخدمات المالية في البورصات الأجنبية خلال العام 2025

العدد	نوع الاعتماد
8	ال وسيط المالي
1	المستشار المالي
2	مدير الاستثمار
11	الإجمالي

4- الأصول الافتراضية:

انسجاماً مع الرؤية الملكية السامية الداعية إلى تعزيز التحول الرقمي والاقتصاد القائم على التكنولوجيا والابتكار، وبما يتوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي وأولويات الاقتصاد الرقمي في المملكة، تولت الهيئة ملف الأصول الافتراضية بوصفه أحد الملفات التي تستلزم بناء إطار وطني واضح يوازن بين تمكين الابتكار واستقطاب الأنشطة النوعية من جهة، وتعزيز التنظيم والرقابة ووضوح المسؤوليات من جهة أخرى. وقد انطلق توجه الهيئة في هذا المجال من إدراك أهمية إدارة هذا القطاع ضمن بيئة منظمة تحدّ من الممارسات غير الخاضعة للرقابة، وترفع مستوى الثقة لدى المتعاملين، وتعزز جاهزية السوق للتطورات التقنية والمالية المتتسعة.

وقد شهد عام 2025 صدور قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية رقم (14)، الذي شكل الخطوة التشريعية الأولى نحو تأسيس إطار وطني منظم لهذا القطاع. حيث وضع تعريفاً واضحاً للأصول الافتراضية وأنشطة مزودي خدماتها لصالح الغير، وحدد القاعدة العامة التي تحكم التعامل معها داخل المملكة، بما يرسّخ مبدأ تقديم خدمات الأصول الافتراضية للجمهور ضمن إطار مؤسسي مرجّح وخاصّ للإشراف. كما أسلّم في تحديد نطاق الممارسة داخل المملكة، ووضع أساس تشريعي واضح للقطاع والمتعاملين فيه، وفتح المجال أمام تنظيم السوق بصورة سليمة.

كما أكد القانون أن الهيئة هي الجهة المختصة بتنظيم وترخيص أنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية ضمن نطاق استخدامها لغايات الاستثمار، وبما يضمن وحدة المرجعية الرقابية للقطاع. وتبّرر أهمية هذا التنظيم المؤسسي في توفير نقطة اتصال واضحة، وتعزيز اتساق المتطلبات الرقابية، ورفع كفاءة الإشراف، ودعم قدرة الهيئة على تطوير أدوات رقابية تناسب مع طبيعة هذا النشاط الرقمي، سواء من حيث المتطلبات التنظيمية أو متابعة الامتثال أو التعامل مع المخاطر المرتبطة بالنشاط.

وانطلاقاً من المتطلبات الواردة في القانون، تم إعداد نظام ترخيص مزودي خدمات الأصول الافتراضية رقم (94) لسنة 2025 باعتباره الإطار التنفيذي الذي يحدد الأسس العامة لتنظيم الترخيص ومتطلبات الدخول إلى السوق. كما يحدد المسار الذي سيتّم من خلاله استقبال طلبات الترخيص، ويبين الشروط والإجراءات والمتطلبات الأساسية التي تُبنى عليها ممارسة الأنشطة ضمن بيئة مرجّحة. ويعكس ذلك نهجاً تدريجياً في بناء المنظومة التنظيمية يبدأ بالقاعدة التشريعية، ثم بالإطار التنفيذي، تمهدّاً لاستكمال التفاصيل التشغيلية والفنية عبر التعليمات ذات العلاقة.

وقد انطلق البناء التنظيمي للأصول الافتراضية من منهجية تقوم على تمييز الأنشطة بحسب طبيعتها، بما يتيح ربط كل نشاط بمتطلبات مناسبة عند التطبيق، ويعزز وضوح الأدوار والمسؤوليات داخل السوق. ويخدم هذا النهج هدفين عمليين هما: تمكين القطاع من فهم نطاق النشاط ومتطلباته بصورة دقيقة، وتمكين الهيئة من التركيز على المخاطر الفعلية لكل نشاط ومواءمة أدوات الإشراف تبعاً لها. وهو ما يمثل مدخلاً ضرورياً لتأسيس سوق منظم قادر على النمو ضمن ضوابط واضحة، وبما يقلل التداخل بين الأدوار ويعزز الحكومة.

ونظراً للطبيعة الرقمية والعاشرة للحدود للأصول الافتراضية، بُرّزت أهمية ربط مسار التنظيم بمتطلبات الامتثال وإدارة المخاطر، لضمان أن تطور هذا القطاع يتم ضمن بيئة تدعم سلامة

التعاملات وموثوقيتها. وفي هذا الإطار، يرتكز التنظيم على تعزيز تطبيق نهج قائم على المخاطر لدى مزودي الخدمات عند بدء الترخيص، بما يشمل العناية الواجبة بالعملاء، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر التشغيلية والتكنولوجية، وبما ينسجم مع المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويعزز ثقة الشركاء والمعاملين محلياً ودولياً.

وبعد استكمال القاعدة التشريعية والإطار التنفيذي، تتجه الهيئة إلى وضع المتطلبات التفصيلية اللازمة للتطبيق العملي المنظم، من خلال إعداد التعليمات المرتبطة التي ستوضح بصورة أدق المتطلبات التشغيلية والسلوكية والفنية لكل نشاط، وبما يدعم جاهزية القطاع للالتزام، ويفوّض لبيئة سوقية مرخصة وشفافة وقابلة للنمو وفق ضوابط واضحة. حيث أن من المتوقع صدور هذه التعليمات خلال الربع الأول من العام 2026.

5- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قامت الهيئة خلال عام 2025 باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف حماية سوق رأس المال الأردني من المخاطر المرتبطة بهذه الجرائم، وذلك على النحو التالي:

- بتاريخ 2025/1/8 تم تعميم إشعار على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بخصوص التطبيق الإلكتروني الخاص باللجنة الفنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن.
- بتاريخ 2025/7/24، تم تسمية ممثلي عن الهيئة للمشاركة في فرق العمل الوطنية المشكّلة لغایات إعداد تقرير التقييم الوطني للمخاطر وذلك بموجب كتابي وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورئاسة الوزراء، والمتعلقة ب:
 - فريق نقاط الضعف الوطنية
 - فريق تقييم التهديدات الوطنية
- خلال الفترة من 1/3/2025 ولغاية 8/1/2025 نفذت الهيئة تفتيش ميداني على ثلاث شركات خاضعة لرقابتها.
- بتاريخ 2025/10/5 تم تعميم قرار اللجنة الفنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن على الجهات الخاضعة، والمتضمن تحديد القائمة الوطنية.
- بتاريخ 2025/10/16، قامت الهيئة وبالتعاون مع الفريق المشكّل من قبل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بإعداد مسودة تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح الخاضعة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs).
- بتاريخ 2025/11/11، قدمت الهيئة محاضرة مخاضرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن برنامج المحاضرات الذي تنظمه إدارة البحث الجنائي / مركز تدريب الإدارة، بالإضافة إلى تقديم عدة محاضرات متخصصة في مقر إدارة البحث الجنائي.
- بتاريخ 2025/12/21، تم تعميم طلب تزويد الهيئة بـ تقرير مدقق الحسابات المستقل الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2025 على جميع الجهات الخاضعة.
- بتاريخ 2025/12/28 تم تعميم طلب تزويد الهيئة بنموذج تقييم المخاطر المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2025 على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

أولاًً: الرقابة على التداول

عزّزت الهيئة خلال عام 2025 جهودها الرقابية للحد من المخاطر في السوق المالي، ولا سيما تلك المرتبطة بتداولات الأوراق المالية، وذلك حمايةً للمستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة. وتسند الهيئة في أعمالها الرقابية إلى مجموعة من البرامج والأنظمة الإلكترونية الداعمة، والتي تسهم في تحقيق أهداف الرقابة وفق المحاور التالية:

- الرقابة الحثيثة على جلسات التداول اليومية للتأكد من سلامة العمليات وامتثالها لقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه، وذلك من خلال التحليل الفني والدراسات المتخصصة التي تجري بخبرات موظفي الهيئة وباستخدام أنظمة الرقابة على التداول. وفي حال رصد أي تداولات مشبوهة قد تشكل مخالفة، يتم إعداد الدراسات اللازمة ورفعها إلى مجلس المفوضين لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- متابعة التغيرات في أسعار الأوراق المالية للشركات المتداولة في جميع الأسواق الخاصة لرقابة الهيئة، ودراسة أسباب أي نشاط غير طبيعي على الأسعار سواء من حيث الإفصاحات والمعلومات الجوهرية الواردة من المصادر أو من حيث أنماط تداول المستثمرين والوسطاء. وفي الحالات التي لا يصدر فيها ما يبرر التغير السعري (ارتفاعاً أو انخفاضاً)، يتم مخاطبة المصدر خطياً لطلب أي معلومات أو أحداث جوهرية قد تكون وراء ذلك، ونشرها تحقيقاً لمبدأ الشفافية والعدالة.
- التواصل مع الوسطاء للإجابة عن استفساراتهم وتوجيههم لتجنب السلوكات المخالفة عند إصدار أوامر التداول أو تنفيذها، وتبنيهم عند رصد أي ممارسات قد تؤدي إلى مخالفة، وكذلك التواصل مع المستثمرين لتوعيتهم بالقوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لعمل السوق.
- تتبع تداولات المطلعين من أعضاء مجالس الإدارة وممثليهم والإدارة العليا والأطراف المرتبطة بهم، للتحقق من عدم ارتكاب أي مخالفات، ولا سيما التداول بناءً على معلومات داخلية محظورة.
- إجراء التحقيقات مع الجهات المخالفة من مستثمرين ووسطاء، بشكليها الخطي والاستدعاء الشخصي، وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية وتعليمات التحقيق.
- دراسة الشكاوى المتعلقة ب التداولات الواردة من المستثمرين والوسطاء وشركات المساهمة العامة، واتخاذ جميع الإجراءات الفنية والتحقيقية الالزمة لمعالجتها.
- إعداد الدراسات على الشركات المتداولة بالاستناد إلى تداولاتها التاريخية، والأشخاص المتداولين عليها، وبشكل خاص أعضاء مجلس الإدارة وكبار المالكين. إضافة إلى تحليل أسعار أسهمها التاريخية وطبيعة نشاطها وأبرز مؤشراتها المالية.
- متابعة معاملات المستثمرين المتعلقة بالحصول على الجنسية بالتعاون مع وزارة الاستثمار، والتحقق من سلامة الإجراءات المتبعة من قبل مدير الاستثمار وتطبيقهم للمتطلبات الالزمة، وقد تم إنجاز 15 معاملة خلال العام.
- إعداد تقارير التداول اليومية التي تعرض ملخصاً شاملاً لحركة التداول، متضمنة أحجام التداول والتغيرات السعرية والرقم القياسي، والشركات الأكثر ارتفاعاً وانخفاضاً وحجماً وتذبذباً، بالإضافة إلى تفاصيل الصفقات الكبيرة وحركة كبار المساهمين بيعاً وشراءً، مع مقارنتها بنتائج الأيام السابقة.

كما اصدرت الهيئة خلال عام 2025 العديد من المبادرات التي كان لها تأثيراً ايجابياً من حيث ضخ السيولة في السوق وزيادة حجم التداول وتعزيز جاذبية السوق وتوسيع قاعدة المستثمرين وخاصة الاجانب منهم، نذكر عدد منها:

1. اعادة هيكلة عمولات التداول التي يتقاضاها الوسيط
2. تمديد ساعات جلسة التداول المستمر

ونتيجة لعمليات المراقبة على التداول، اتخذت الهيئة خلال عام 2025 عدداً من التدابير بحق كل من شركات الوساطة والمعاملين والشركات المساهمة العامة، على النحو التالي:

جدول رقم (18): الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها نتيجة المراقبة على التداول لعام 2025

الجهة المعنية بالإجراء	العدد	طبيعة الإجراء المتتخذ
تسعة إشعارات لمعاملين وثلاثة لشركات وساطة	12	إشعارات سمعاً أقوال
شركات مساهمة عامة	32	استفسار للشركات نظراً لحدوث تغير ملحوظ في أسعار أسهمها
ثمانية معاملين وثلاث شركات وساطة مالية	11	المخالفات

ثانياً: الرقابة على مؤسسات السوق
أ- شركة بورصة عمان

تقوم الهيئة بمتابعة تنفيذ شركة بورصة عمان لأعمالها وفقاً لقانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 والإشراف على أعضائها والتأكد من ممارسة أعضاء مجلس إدارة البورصة والإدارة التنفيذية لصلاحياتهم وفق هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، كما يتم النظر بقرارات مجلس إدارة البورصة بشكل دوري ومنتظم والمتعلقة بالتعامل بالأوراق المالية وإقرار أو إيقاف أي منها وفق القانون.

نفذت بورصة عمان خلال عام 2025 العديد من المشاريع الحيوية الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير الأطر التشريعية والفنية وتعزيز التحول الرقمي في البورصة وفق أحد المعايير والممارسات الدولية، بما يعزز المناخ الاستثماري في سوق رأس المال الوطني ويزيد من جاذبية البورصة للاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن أهم ما تم تنفيذه: تعديل تعليمات إدراج الأوراق المالية وتعليمات سوق الأوراق المالية غير المدرجة، وإعادة نشر بيانات تداول السندات الحكومية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني. وتنظيم عدد من الورش التدريبية المتخصصة للشركات المدرجة فيما يتعلق بالاستدامة والمناخ، بالإضافة إلى إطلاق الإطار التنظيمي والإرشادي للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتغيير المناخي.

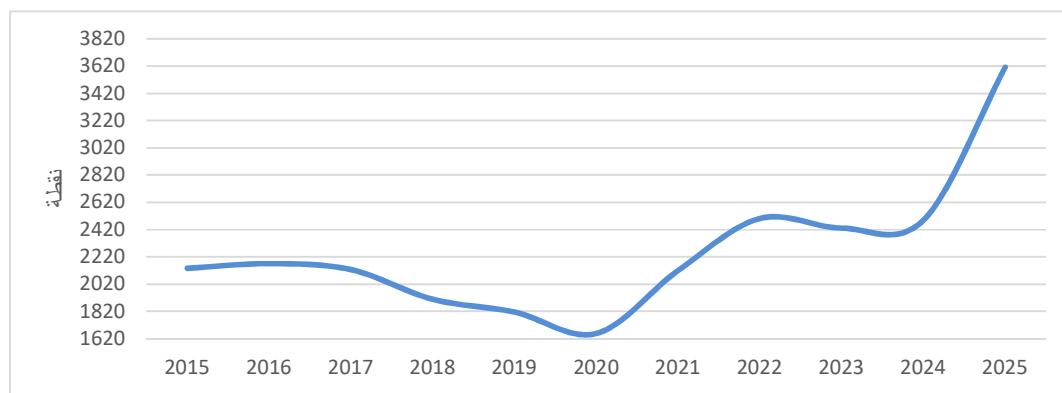
أداء البورصة خلال عام 2025

اختتمت بورصة عمان عام 2025 بأداء قياسي مكّنها من التقدّم إلى مصافّ أفضل الأسواق العالمية، إذ حلّت في المركز الأول عربياً، والمركز الثالث عشر عالمياً من حيث ارتفاع المؤشر وفقاً لتقرير وكالة بلومبرغ. وقد جاء هذا الأداء نتيجة مسار إيجابي تصاعدي بدأ منذ نهاية عام 2024، وانعكس بوضوح على عدد من المؤشرات الرئيسية.

فقد سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسماء الحرة (ASEGI) ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 3611.6 نقطة في نهاية عام 2025 مقارنة مع 2488.8 نقطة في نهاية عام 2024، أي بارتفاع نسبته 45.1%. وهو أعلى مستوى يصل إليه المؤشر منذ عام 2007.

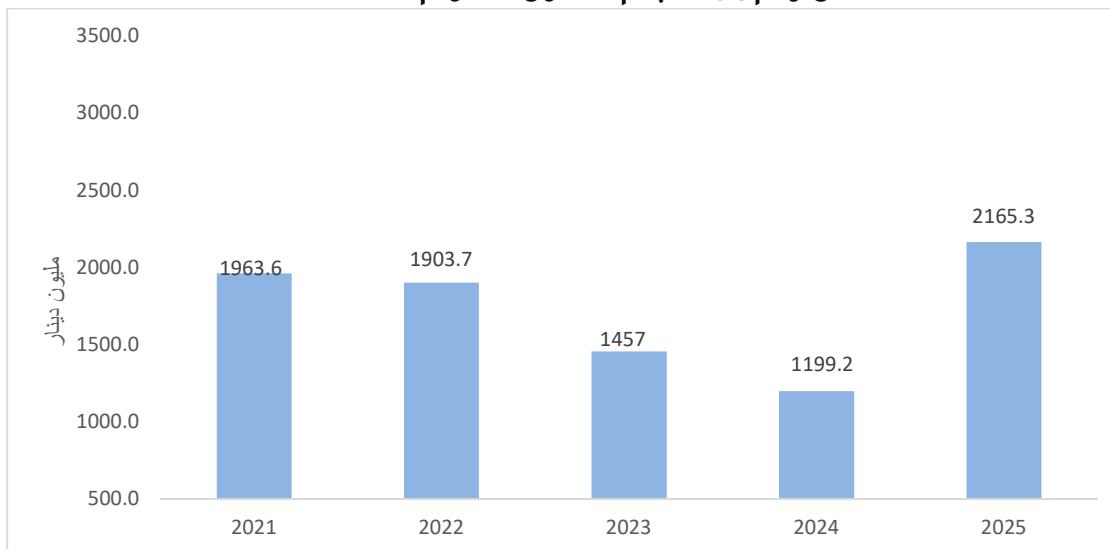
كما ارتفع مؤشر ASE20 ليبلغ 1978.6 نقطة في نهاية عام 2025 مقابل 1344 نقطة في نهاية عام 2024. محققاً نمواً بنسبة 47.2%. وفي السياق ذاته، سجل مؤشر العائد الكلي (ASETR) -الذي يقيس التغير في أسعار أسهم شركات عينة المؤشر مضافاً إليها التوزيعات النقدية بافتراض إعادة استثمارها- ارتفاعاً ليصل إلى 2602.1 نقطة مقارنة مع 1641.5 نقطة في نهاية عام 2024. أي بنسبة نمو بلغت 58.5%.

شكل رقم (5): الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح للأسهم الحرة ASEGI للأعوام 2025-2015



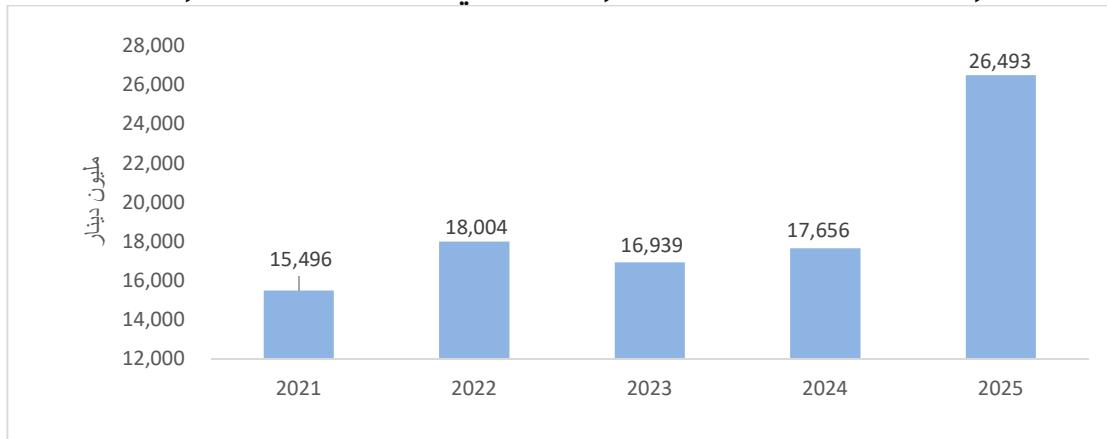
أما فيما يتعلق بحجم التداول، فقد شهد العام 2025 ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى حوالي 2.2 مليار دينار مقارنة مع ما يقارب 1.2 مليار دينار في عام 2024. أي بزيادة نسبتها 80.6%. كما بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2025 نحو 1.1 مليار سهم تُفذت من خلال حوالي 747 ألف عقد، مقابل 913.2 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2024 عبر ما يقارب 543 ألف عقد.

شكل رقم (6): أحجام التداول للأعوام 2025-2021



وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان لتصل إلى نحو 26.5 مليار دينار، مسجّلة أعلى قيمة إغلاق سنوية منذ عام 2007. وبنسبة نمو بلغت 50.1% مقارنة بالقيمة السوقية في نهاية عام 2024. ويُشار إلى أن هذه النسبة تُعد أعلى معدل نمو سنوي في القيمة السوقية منذ عام 2005.

شكل رقم (7): القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان للأعوام 2021-2025



أما بالنسبة لعدد الشركات المدرجة، فقد بلغ عدد الشركات 162 شركة في نهاية العام الحالي. كما بلغت نسبة ملكية غير الأردنيين في الشركات المدرجة في بورصة عمان 46.5% مقارنة مع 47.1% في نهاية العام السابق.

سوق الأوراق المالية غير المدرجة

بلغ عدد الأسهم المتداولة في هذا السوق خلال عام 2025 ما مجموعه 157,831,600 سهماً، بقيمة بلغت 52,802,972 ديناراً، تُفذت من خلال 88,300 عقداً على أسهم 52 شركة غير مدرجة. كما تم تنفيذ خمس صفقات تداول على أسهم خمس شركات بعدد 36,705,996 سهماً وبحجم 29,890,776 ديناراً.

ب- مركز إيداع الأوراق المالية

يعمل مركز إيداع الأوراق المالية على تسجيل الأوراق المالية وإيداعها وحفظها ونقل ملكيتها، إضافة إلى تنفيذ عمليات التفاصص والتسوية الخاصة بها. وتتابع الهيئة قيام المركز بمهامه وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017، بما في ذلك التأكيد من ممارسة أعضاء مجلس إدارته والإدارة التنفيذية فيه لصلاحياتهم وفقاً للقانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه. كما يقوم مجلس مفوضي الهيئة بالنظر بشكل دوري ومنتظم في القرارات الصادرة عن مجلس إدارة المركز ذات الصلة بالتعامل بالأوراق المالية، واتخاذ قرار إقرارها أو إيقافها وفقاً لأحكام القانون.

هذا وقد واصل المركز خلال عام 2025 تنفيذ برامجه ومشاريعه الاستراتيجية المدرجة ضمن خطته للأعوام (2024-2026)، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي. بالإضافة إلى استكماله لعدد من المشاريع المرتبطة بمهامه الرئيسية ضمن إطار تنفيذ خارطة الطريق المعدّة من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وقد تركزت أبرز إنجازات المركز خلال العام على المحاور التالية: تحديث أجهزة وأنظمة الجدار النارى (Firewall) بما يعزز حماية الأنظمة والبيانات، وتسوية أئمان أسناد القرض، ومشروع الربط الإلكتروني مع سوق أبوظبي للأوراق المالية.

قام مركز إيداع الأوراق المالية خلال عام 2025 بتسجيل 57 ورقة مالية جديدة، بقيمة إجمالية بلغت 6.75 مليار دينار أردني، توزعت على النحو الآتي:

- واحد وثلاثون سند خزينة بالدينار الأردني
- تسعة سندات خزينة بالدولار الأمريكي
- ستة أذونات خزينة بالدينار الأردني
- ستة إسناد قرض شركات بالدينار الأردني
- ثلاثة سندات مؤسسات حكومية

- أذن خزينة واحد لمؤسسات حكومية بالدينار الأردني
 - صك واحد من صكوك إسلامية بالدولار الأمريكي
- كما قام المركز بإطفاء 57 ورقة مالية بقيمة إجمالية بلغت 4.8 مليار دينار أردني، وذلك وفق الآتي:
- عشرون سند خزينة بالدينار الأردني
 - اربعه سندات خزينة بالدولار الأمريكي
 - خمسة أدونات خزينة بالدينار الأردني
 - خمسة أدونات خزينة بالدولار الأمريكي
 - إسناد قرض شركات واحد بالدولار الأمريكي
 - سبعة عشر إسناد قرض شركات بالدينار الأردني
 - سندات اثنان من لمؤسسات حكومية بالدينار الأردني
 - أذن خزينة واحد لمؤسسات حكومية بالدينار الأردني
 - صكان اثنان من الصكوك الإسلامية بالدينار الأردني

وقد عمل مركز الإيداع خلال عام 2025 بإجراء التغييرات الالزمه على الأوراق المالية المسجلة لديه وتحديث سجلات المساهمين نتيجة للإجراءات المختلفة التي اتخذتها الشركات المصدرة. وفي هذا السياق، عمل المركز على تسجيل أسهم الزيادة لـ 20 شركة مساهمة عامة وبما مجموعه نحو 313 مليون سهم، بما في ذلك أسهم الزيادة على رأس المال بنك الاتحاد الناتجة عن مبادلة أسهم الزيادة بتملك البنك لجميع الأسهم المكتوقة لرأس المال البنك الاستثماري الأردني.

وقد تم تخفيض رؤوس أموال 11 شركة مساهمة عامة بما يقارب 90 مليون سهم، وبلغ عدد الأوراق المالية المصدرة نحو 7.75 مليار ورقة مالية، بقيمة إجمالية بلغت 30 مليار دينار أردني. كما بلغ عدد الأوراق المالية المسجلة والمحفوظة في قيود وسجلات نظام المركز الإلكتروني (SCORPIO) حوالي 7.7 مليار ورقة مالية، وبقيمة إجمالية وصلت إلى 29.9 مليار دينار أردني وذلك كما في نهاية عام 2025.

كما بلغت المبالغ المقبوضة والمدفوعة من خلال حساب التسوية الخاص بالمركز لدى البنك المركزي الأردني خلال عام 2025 – والمرتبط مباشرة بحسابات الوسطاء أعضاء المركز لدى البنوك التجارية – ما مجموعه 999 مليون دينار أردني. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم التي تم نقل ملكيتها خلال العام نحو 2,140,954,960.84.

بالاضافة الى ما سبق فقد عمل مركز الإيداع خلال عام 2025 بتنفيذ عمليات تحويل ونقل لملكية الأوراق المالية المستندة من التداول، والتي شملت التحويلات الارثية بعدد 17,254 عقداً وبعدد 34,766,393 سهماً وبقيمة اجمالية 79,772,171.07 ديناراً، والتحويلات العائلية بعدد 3,985 عقداً وبعدد 12,489,889 سهماً وبقيمة اجمالية 23,548,950.46 ديناراً، وعمليات التحويل للأوراق المالية غير المتداولة والتحويلات الأخرى بعدد 6,518 عقداً و 126,949,512 سهماً وبقيمة إجمالية بلغت 243,027,086.28 ديناراً.

وفي إطار تنفيذ قيود الملكية قام المركز بثبت عدد من الحركات وشملت 118 عملية رهن بعدد 164,809,604 ورقة مالية، وتم رفع رهن على 261 عملية وبعدد 167,982,393 ورقة مالية، بالإضافة الى إجراء 7,974 عملية حجز بعدد 125,931,954 ورقة مالية ورفع الحجز عن 6,611 عملية وبعدد 115,849,679 ورقة مالية، وتم تجميد 4 عمليات وبعدد 8,807,834 ورقة مالية ورفع التجميد عن 5 عمليات وبعدد 1,390,551 ورقة مالية.

كما عمل المركز خلال العام بتعريف ما مجموعه 37,431 مستثمرًا، ليصبح إجمالي عدد المستثمرين الذين تم تعريفهم على قاعدة بيانات المركز كما في نهاية العام ما مجموعه 718,962 مستثمرًا منهم 653,712 أردني الجنسية و 57,628 عربي و 7,622 أجنبي. كما بلغ عدد المستثمرين الجدد المشتركين بخدمة محفظتك الالكترونية 3,296 مستثمرًا، ليصبح العدد الإجمالي للمستثمرين المشتركين بالخدمة كما في نهاية العام 8,266 مستثمر.

ويبيّن الجدول التالي تصنيف ملكية الأوراق المالية المسجلة لدى مركز الإيداع كما هي بـنهاية عام 2025:

جدول رقم (19): ترتيب ملكية الأوراق المالية حسب الجنسية لعام 2025

القيمة الإجمالية		الأوراق المالية		تصنيف الجنسية
%	المبلغ بالدينار	%	عدد	
58.04	16,927,559,924.03	69.517	5,385,497,402	أردنيين
28.226	8,232,164,983.80	24.166	1,872,147,709	عرب
13.734	4,005,627,957.12	6.316	489,337,032	أجانب
100	29,165,352,864.95	100	7,746,982,143	الإجمالي

اما فيما يتعلق بصندوق ضمان التسوية، فقد واصل المركز إدارته باعتباره الجهة المعنية بإدارة المخاطر المرتبطة بعمليات التداول المنفذة من قبل الوسطاء وامناء الحفظ/أعضاء الصندوق، وقد بلغت موجودات الصندوق كما في نهاية عام 2025. كما يلي:

جدول رقم (20): موجودات صندوق ضمان التسوية كما في نهاية عام 2025

5,938,000.00	مجموع الكفالات البنكية
2,965,000.00	مجموع المساهمات النقدية
8,903,000.00	مجموع الفضمانات

تطوير أنظمة الهيئة الإلكترونية

استمراً لنهج الارتقاء بأداء الهيئة ومؤسسات سوق رأس المال الأردني. وبهدف تعزيز أداء العمل والبيئة التقنية الآمنة والمنظورة، فقد شهد العام 2025 البدء بتنفيذ المشاريع المعتمدة في خطة الهيئة، واستكمال وإنهاء العديد من المشاريع بنجاح حسب ما هو مدرج أدناه:

أولاً: مشروع تطوير الموقع الإلكتروني الداخلي

بهدف مواكبة التطور التكنولوجي وتحسين ورفع كفاءة الخدمات الإلكترونية المقدمة لموظفي الهيئة وتطوير خدمات الكترونية جديدة، عملت الهيئة على تحديث وتطوير نسخة جديدة من موقع الإنترنـاـ الداخـلـي (INTRA EB4)، والذي يـعـنـ بتـقـدـيمـ خـدـمـاتـ الـكـتـرـوـنـيـةـ مـؤـتـمـتـهـ لـمـوـظـفـيـهـاـ تـشـمـلـ إـلـسـتـعـلـامـ عـنـ قـسـائـمـ الـرـاتـبـ بـشـكـلـ الـكـتـرـوـنـيـ وـمـتـابـعـةـ الـإـلـاجـازـاتـ وـالـمـغـادـرـاتـ وـالـإـسـتـفـسـارـ عـنـ رـصـيدـ الـاجـازـاتـ مـنـ خـلـالـ النـظـامـ،ـ وـالـإـطـلـاعـ عـلـىـ كـافـةـ الـتـعـامـيمـ الصـادـرـةـ عـنـ الـهـيـةـ وـالـجـهـاتـ ذـاتـ الـعـلـاقـةـ،ـ وـالـنـشـاطـاتـ الـخـاصـةـ بـأـعـمـالـ الـهـيـةـ دـاخـلـيـاـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ رـكـنـ الـمـعـرـفـةـ الـذـيـ يـحـتـويـ عـلـىـ كـافـةـ الـمـوـادـ التـدـريـيـةـ وـالـعـلـمـيـةـ لـلـدـوـرـاتـ التـدـريـيـةـ،ـ وـالـمـهـامـ الـعـلـمـيـةـ الـتـيـ يـشـارـكـ بـهـاـ مـوـظـفـيـ الـهـيـةـ.

ثانياً: مشروع تفعيل خدمات الدفع الإلكتروني

استمراً لنهج التطوير المستمر على الخدمات المقدمة من قبل الهيئة لجمهور المتعاملين في السوق المالي وبهدف توفير قنوات دفع الكترونية لتسهيل تسديد الرسوم المستحقة عليهم الكترونياً بشكل فوري بما يضمن السرعة والكفاءة العالية عملت مديرية تكنولوجيا المعلومات على ادراج خدمات الكترونية جديدة يتم تحصيلها من خلال تطبيق اي فواتيركم وذلك بالتعاون مع شركة مدفوعاتكم وهي الشركة المزودة لخدمات الدفع الإلكتروني (اي-فواتيركم) بالإضافة الى شركة طلال ابو غزاله، ومن الخدمات التي تم ادراجها خلال عام 2025:

- رسوم ادراج الاوراق المالية.
- رسوم الامتحانات الالكترونية.

ثالثاً: مشروعربط مع المركز الوطني للأمن السيبراني للاستفادة من خدمات (SoC)

يهدف هذا المشروع للإستفادة من خدمات Security Operations Center (SoC) الخاص بالمركز الوطني للأمن السيبراني، والذي من مهامه رصد أي حادث أمني (Incident Detection) داخل الهيئة باستخدام أحد الحلول الأمنية المتواجدة لديهم، ومن ثم إبلاغ الهيئة عنه مباشرةً لاتخاذ الإجراء الأمني المناسب (Incident Response) لوقف ذلك الحادث الأمني أو احتوائه أو التخفيف من آثاره، حيث تم تحديث المشروع مع المركز واضافة NDR وهو نظام امني متقدم يراقب حركة البيانات داخل الشبكة.

رابعاً: مشروع تطوير نظام تتبع المعاملات وسير الإجراءات

بهدف الحفاظ على ديمومة وكفاءة عمل الأنظمة الإلكترونية العاملة داخل الهيئة، ولا سيما نظام الديوان الإلكتروني ونظام الإنترنـاـ الداخـلـيـ.ـ قـامـتـ الـهـيـةـ بـتـوـفـيرـ جـهاـزـ خـادـمـ (ـسـيـرـفـ)ـ جـديـدـ بـمـوـاـصـفـاتـ أـدـاءـ عـالـيـةـ،ـ وـالـعـمـلـ عـلـىـ نـقـلـ تـلـكـ الـأـنـظـمـةـ مـنـ الـخـادـمـ الـقـدـيمـ إـلـىـ الـخـادـمـ الـجـديـدـ بـمـاـ يـضـمـنـ اـسـتـمـرـارـةـ عـمـلـهـ بـكـفـاءـةـ وـمـوـثـقـيـةـ.

كما عملت الهيئة على إصدار نسخة جديدة من الأنظمة بصورة تتيح تقديم خدمات إلكترونية تفاعلية لموظفيها، وبما يسهم في أتمـةـ الإـجـرـاءـاتـ الدـاخـلـيـةـ وـتـقـلـيلـ الـاعـتـمـادـ عـلـىـ الـورـقـ،ـ إـضـافـةـ إـلـىـ اـخـتـصـارـ الـوقـتـ الـلـازـمـ لـإـنـجـازـ الـمـعـالـمـاتـ وـتـحـسـينـ جـودـةـ الـعـمـلـيـاتـ التـشـغـيلـيـةـ.

سادساً: مشروع تحديث المقسم الهاتفي للهيئة

يهدف المشروع إلى تحديث المقسم الهاتفي للهيئة وتحويله إلى مقسم إلكتروني يعمل بتقنية (VOIP)، وذلك للإستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات، بما في ذلك تحويل المكالمات وتسجيلها

وتفعيل أنظمة الرد الآلي. وقد تم في هذا الإطار تركيب أجهزة الهواتف لموظفي الهيئة وربطها بالقسم الجديد لضمان تحسين جودة الاتصال ورفع كفاءة الخدمات المقدمة.

سابعاً: مشروع تحديث نظام البيانات والمعلومات الإلكتروني

يهدف المشروع إلى إنشاء قاعدة بيانات متكاملة خاصة بأذونات الخزينة وسندات الخزينة ضمن نظام الهيئة الإلكتروني. تتضمن تطوير شاشات إدخال واستعلام، إضافة إلى إعداد تقارير متخصصة تخدم أغراض التحليل المالي ودراسة أوضاع السوق المالي الأردني.

وفي هذا الإطار، تم ربط نظام XBRL مع نظام البيانات، بحيث يتم سحب بيانات **أذونات وسندات الخزينة** بشكل آلي من نظام XBRL إلى نظام البيانات، وربطها كذلك بنظام رسوم الإدراج وأنظمة الدفع الإلكتروني، بما يسهم في تعزيز دقة البيانات، وتسريع إجراءات العمل، وتوفير قاعدة معلومات تحليلية داعمة لاتخاذ القرار.

المشاريع المستقبلية للعام 2026

- 1 مشروع بناء الموقع الاحتياطي المساند لخدمات الهيئة DR Site
- 2 مشروع تطوير الموقع الإلكتروني والتطبيق الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية.
- 3 استكمال مشروع شراء نظام إلكتروني للرقابة على التداول.
- 4 مشروع شراء نظام الكتروني للرقابة على البورصات الأجنبية
- 5 مشروع شراء نظام الكتروني للرقابة على الأصول الافتراضية
- 6 مشروع تحديث أنظمة حماية الشبكة
- 7 تحديث البنية التحتية و التقنية من خلال شراء اجهزة حاسوب و الات طابعة

إحصائية زوار الموقع الإلكتروني للهيئة:

بلغ عدد زوار الموقع الإلكتروني للهيئة بحدود 94 ألف زائر لسنة 2025 ومن مختلف البلدان العربية والأجنبية، حيث بلغ متوسط وقت التصفح دقیقتان واربع ثوانی وقد تركز تصفح زوار الموقع على الأخبار والإفصاحات بالإضافة إلى الشركات المساهمة العامة وشركات الخدمات المالية .

التواصل المحلي والعربي والدولي

اولت الهيئة اهتمام مطلق لتعزيز التعاون والتنسيق محلياً من خلال إبرامها لعدد من مذكرات التفاهم مع جهات محلية عدّة في المجالات ذات العلاقة بسوق رأس المال من بينها: المركز الوطني للأمن السيبراني، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، والجامعة الألمانية الأردنية، وجمعية المحاسبين القانونيين، ومركز الملك عبدالله الثاني للتميز، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومديرية الأمن العام، وقناة المملكة.

اما على الصعيد الدولي، فقد واصلت الهيئة خلال عام 2025 حرصها على توثيق علاقاتها مع الهيئات النظيرة من خلال تبادل المعلومات والخبرات بما يخدم أهدافها ويسمّهم في تعزيز مكانة سوق رأس المال الوطني والترويج له ويمكّنها من الاطلاع على أحدث الممارسات والمعايير التنظيمية والرقابية والاستفادة من تجارب الهيئات والمؤسسات الدولية.

وفي هذا الإطار، شاركت الهيئة في عدد من الفعاليات الدولية البارزة، من أهمها:

- المؤتمر السنوي الخمسون للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، والمؤتمر العام لهيئة قطر للأسواق المالية في دولة قطر.
- المنتدى العربي الثالث لتعزيز الشفافية والنزاهة في السياسات العامة "في جمهورية مصر العربية".
- الاجتماع السنوي العشرون عالي المستوى حول الاستقرار المالي والأولويات التنظيمية والرقابية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويوضح الجدول التالي أهم المشاركات واللقاءات على المستوى المحلي والعربي والدولي:

جدول رقم (21): مشاركات الهيئة في اللقاءات المحلية والعربيّة والدوليّة

الرقم	عنوان اللقاء	المكان	الفترة
1.	برنامج تعليم تنفيذي (الرقابة على الأسواق المالية)	عن بعد	2025/6/23- 1/21
2.	برنامج تدريسي (الصكوك الإسلامية والتمويل الإسلامي: المعايير الشرعية والرقابة والحكمة)	قطر	2025/2/20-18
3.	Sustainable Growth and Climate Resilience: (Islamic Green Finance in OIC Capital Markets	عن بعد	2025/2/26-25
4.	برنامج تدريسي (Environmental crimes with Money laundering)	عن بعد	2025/4/3
5.	دورة تدريبية (أساسيات معايير مجموعة العمل المالي)	قطر	2025/4/17-13
6.	جلسة حوارية حول الابتكار والتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني	دبي	2025/4/24-22
7.	زيارة مركز دبي المالي العالمي ومهرجان دبي للذكاء الاصطناعي	قطر	2025/5/15-12
8.	الاجتماع السنوي الخمسين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO والمؤتمر العام لهيئة قطر للأسواق المالية	عن بعد	2025/5/15
9.	برنامج تدريسي (Cloud Security and Data Protection in Financial Services	عن بعد	2025/6/5-2
10.	دورة تدريبية (كيفية إنشاء محافظ الاستثمار الأخضر والمستدام)	عن بعد	2025/6/5-2
11.	دورة تدريبية (تحليل القوائم المالية للبنوك الإسلامية)	الرياط	2025/6/5-4

الرقم	عنوان اللقاء	المكان	الفترة
.12	ورشة عمل حول (الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية)	ستراسبوغ	2025/6/12-11
.13	الم المنتدى الأول للمالية العامة (إدارة الدين في عالم متغير: استراتيجيات مستدامة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية)	إسطنبول	2025/6/19-18
.14	برنامج تدريسي (أخصائي معتمد للأصول المشفرة الرقمية)	عمان	2025/8/28-24
.15	دورة تدريبية (تطوير أسواق المال العربية)	عن بُعد	2025/9/18-15
.16	دورة تدريبية (اختبار الضغوط الكلية: تحليل مخاطر الملاعة)	الكويت	2025/10/23-19
.17	الم المنتدى العربي الثالث لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في العصر الرقمي حول "دور التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والنزاهة في السياسات العامة	القاهرة	2025/10/23-22
.18	(Chainlysis Nodes USE 2025	فعالية)	2025/11/20-19
.19	منتدى مكافحة الجرائم السيبرانية وتعزيز الحكومة 2025	عمان	2025/11/25-24
.20	المؤتمر السنوي العشرين حول القضايا المصرفية وتداول الأوراق المالية	بازل	2025/11/26-25
.21	الاجتماع السنوي العشرين عالي المستوى حول الاستقرار المالي والأولويات التنظيمية والرقابية	أبو ظبي	2025/12/11-10

جهود الاتصال والإعلام والتوعية في عام 2025

قامت هيئة الأوراق المالية، في إطار جهودها الإعلامية والتوعوية، بالترويج للقرارات الصادرة عن الحكومة والهيئة، من خلال إجراء مقابلات مع محطات تلفزيونية وإذاعية، والمشاركة في الندوات وورش العمل التي نُظمت لهذه الغاية، إضافةً إلى إصدار البيانات الصحفية ونشرها عبر مختلف وسائل الإعلام، والموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة، ومنصّاتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد حظيت هذه الجهود بتغطية إعلامية واسعة خلال عام 2025، كان من أبرزها ما يلي:

- حديث عطوفة رئيس الهيئة، السيد عماد أبو حلم، لقناة المملكة حول الأرقام القياسية التي سجلها مؤشر بورصة عمان، نتيجةً للقرارات الحكومية المتخذة، والمتمثلة بتحفيض العمولات المفروضة على الوسطاء الماليين، ورفع ساعات التداول في سوق عمان المالي بساعة إضافية، بما يتيح فرصاً أوسع للمتداولين والمستثمرين من خارج المملكة، إضافةً إلى إعفاء أرباح صناديق الاستثمار المشترك من ضريبة الدخل.
- نشر أخبار وتحذيرات عبر وسائل الإعلام المختلفة للتنبيه إلى تطور وازدياد النشاطات الاحتيالية، والتحذير من الانسياق وراء الوعود الوهمية والأرباح غير الواقعية.
- مشاركة عطوفة رئيس الهيئة متحدثاً في مؤتمر ومعرض C8 للتقدم والابتكار والتكنولوجيا في الأمن السيبراني 2025، والذي عُقد في منطقة البحر الميت، حيث تم التأكيد على أن الأمان السيبراني يشكل عاملًا حاسماً في تحقيق التوازن بين الفرص والمخاطر المرتبطة بالأصول المشقرة، في ظل التحول المتتساع نحو العصر الرقمي وتكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوكيشين وإدارة البيانات المتقدمة.
- مشاركة عطوفة رئيس الهيئة في منتدى "الحد من الجرائم الإلكترونية والحكومة السيبرانية"، الذي نظمته الجمعية العلمية الملكية تحت عنوان "الأصول المشقرة: موازنة الفرص مقابل المخاطر بالأمن السيبراني - نظرة مستقبلية للأردن"، حيث تم التأكيد على أن رؤية الهيئة في مواجهة تحديات الأمان السيبراني ترتكز على تعزيز الابتكار والشفافية، وتوفير بيئة آمنة لتداول الأصول المشقرة، وبناء الثقة بين مختلف أصحاب المصلحة.
- عقد ورشة عمل تثقيفية بالتعاون مع جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا بعنوان "تكنولوجيا البلوكيشين والأصول الافتراضية"، والتي جاءت في إطار دخول الهيئة مرحلة جديدة من التشريعات التي أقرّتها المملكة في مجالات الرقمنة والتداول في الأصول الافتراضية، إضافةً إلى التداول في البورصات المحلية والأجنبية.
- المشاركة في منتدى التواصل الحكومي، والذي تم به عبر عدد من محطات التلفزة، حيث جرى استعراض ملامح التوجه المستقبلي للهيئة بما ينسجم مع رؤية التحديات الاقتصادي، من خلال ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في: تطوير سوق رأس المال المحلي، وتنظيم التداول في البورصات الأجنبية، والتعامل مع الأصول الافتراضية (Virtual Assets). كما تم توجيه مجموعة من النصائح للمستثمرين، أبرزها أهمية تنوع الاستثمارات، والتأكد من التعامل مع شركات مرخصة، وعدم الانجرار وراء الأرباح الخيالية، وتجنب بيع الأصول الحقيقية بغرض الاستثمار في الأوراق المالية، وعدم الخلط بين الاستثمار الحقيقي والاستثمار في الأوراق المالية.
- إجراء مقابلات إعلامية مع عدد من القنوات والبرامج، من أبرزها: التلفزيون الأردني من خلال برنامج مسارات، وبرنامج الاقتصاد مع عصام، وبرنامج البث المباشر على الإذاعة الأردنية، إضافةً إلى تقارير متلفزة لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، ومقابلات مع قناة رؤيا، وقناة المملكة ضمن برنامج الأحد الاقتصادي، وكذلك برنامج على قناة CNBC عربية.

كما شارك أصحاب العطوفة أعضاء مجلس مفوضي الهيئة، في عدد من المؤتمرات وورش العمل الدولية التي عُقدت خارج المملكة، والمتصلة بأسواق رأس المال.

كما واصلت الهيئة خلال عام 2025 تنفيذ جملة من الأعمال والإجراءات والمهام المدرجة ضمن نطاق الاتصال والإعلام والتوعية، تعزيزاً لدورها في نشر الوعي الاستثماري وتوثيق التواصل مع الشركاء وضمان حضور إعلامي يعكس جهودها في ترسیخ بيئة استثمارية جاذبة وآمنة. وفي هذا الإطار، باشرت الهيئة تحديث الخطة الاستراتيجية للاتصال الداخلي والخارجي بما ينسجم مع الخطة الاستراتيجية العامة للهيئة ومشاريعها المختلفة، وبما يضمن تحقيق التغطية الإعلامية الملائمة والترويج الفاعل لبرامجها ومبادراتها. كما تولت الهيئة إدارة وتنسيق وتفصيل الفعاليات الرامية إلى تعزيز التواصل مع الشركاء، إلى جانب توقيع عدد من مذكرات التفاهم الهادفة إلى نشر وتعزيز الثقافة المالية.

وفي سياق متصل، عززت الهيئة العلاقات الإعلامية مع مختلف وسائل الإعلام المقرؤة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، وحافظت على قنوات اتصال فعالة مع ممثلي هذه الوسائل لضمان التعاون في النشر. وقد قامت الهيئة خلال العام بإعداد ونشر 55 خبراً في وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى الترتيب لعقد عدد من اللقاءات الإعلامية ذات الصلة.

كما جرى تحديث وتغذية الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة وصفحاتها على شبكات التواصل الاجتماعي وقناتها الرسمية على تطبيق الواتساب بالأخبار والمواد الإعلامية. وتم نشر وتحديث المحتوى الإلكتروني المتعلق بالتشريعات واجتماعات وقرارات مجلس المفوضين، حيث تم خلال العام نشر مخرجاً 37 اجتماعاً تضمن قرارات تنظيمية وتشغيلية متعددة، إلى جانب نشر التعاميم والإعلانات ذات العلاقة، وبطاقات المعايدات والتهاني بالمناسبات الوطنية والدينية، بما يخدم الأهداف التشغيلية لخطة الاتصال.

أما في مجال التوعية، فقد شاركت الهيئة في عدد من الفعاليات التي عُقدت عن بعد ضمن الإعداد التحضيري لحملة أسبوع المستثمر العالمي (WIR) 2025 بالتعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وقد شاركت الهيئة من خلال دليل موحد للمستثمر الذي أعد ضمن فريق التوعية المشكل من اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، بهدف رفع الوعي بمخاطر الاستثمار وأساسياته. بالإضافة إلى إعداد ونشر التحذيرات المتعلقة بالتعامل مع شركات الخدمات المالية غير المرخصة.

وفي إطار الشراكات الإعلامية، أعدت الهيئة ملقاً متكاملاً بوسائل التوعية التي ستقوم قناة المملكة بإنتاج فيديوهات تغطي مضمونها، وذلك ضمن مذكرة التفاهم التي ساهمت الهيئة في إعداد بنودها والتنسيق لمراحل تنفيذها وتغطيتها إعلامياً. هذا بالإضافة إلى إنتاج ومونتاج عدد من الفيديوهات ونشرها عبر الموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي لأغراض التوعية والتوثيق.

اما فيما يتعلق بتحسين الأداء الإعلامي وتعزيز الشفافية، تواصل الهيئة العمل على تحديث الموقع الإلكتروني من حيث التصميم والمحتوى، بما يعزز قدرات إدارة المحتوى ويرتقي بجودته.

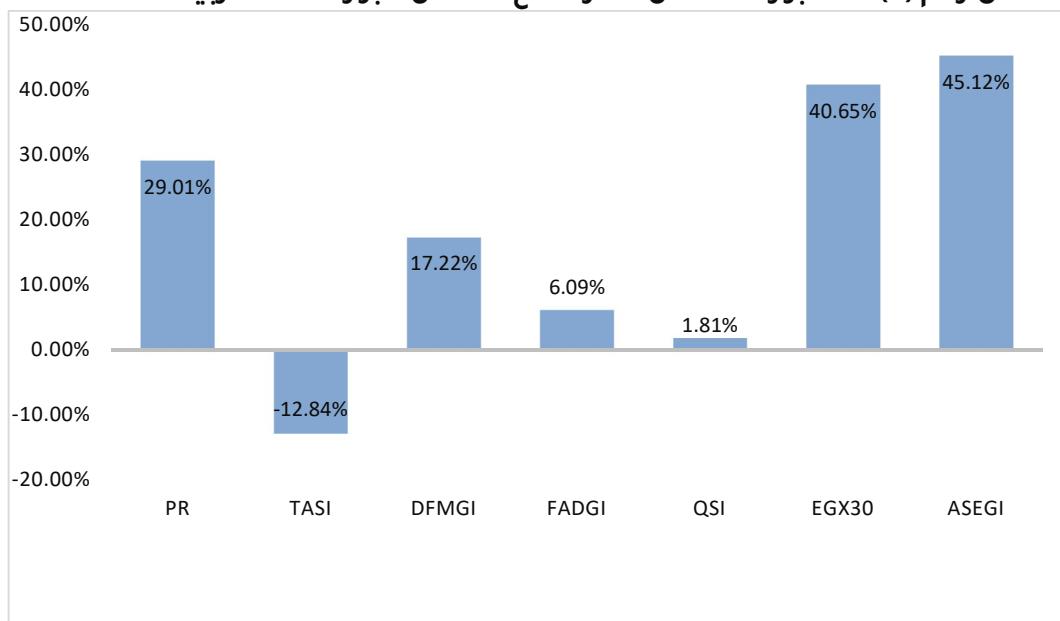
أداء بورصة عمان مقارنة مع البورصات العربية والعالمية

شهدت البورصات العربية تبايناً في مؤشراتها لعام 2025 مقارنة مع عام 2024. إذ كان التغير في مؤشر بورصة عمان أعلىها ارتفاعاً، وقد جاء ترتيبها وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (22): أداء بورصة عمان مقارنة مع عدد من البورصات العربية

المؤشر	إغلاق 2024	إغلاق 2025	التغير
مؤشر السوق المالية السعودية الرئيسي TASI	12036.5	10,490.69	%-12.84
مؤشر بورصة قطر QSI	10571.09	10,762.51	%1.81
مؤشر فوقي سوق أبو ظبي العام FADGI	9419	9992.72	%6.09
مؤشر سوق دبي العام DFMGI	5158.67	6,047.09	%17.22
مؤشر السوق العام لبورصة الكويت PR	7362.54	9,498.31	%29.01
مؤشر البورصة المصرية EGX30	29740.58	41,828.97	%40.65
الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لبورصة عمان ASEGI	2488.76	3,611.62	%45.12

شكل رقم (8): أداء بورصة عمان مقارنة مع عدد من البورصات العربية لسنة 2025

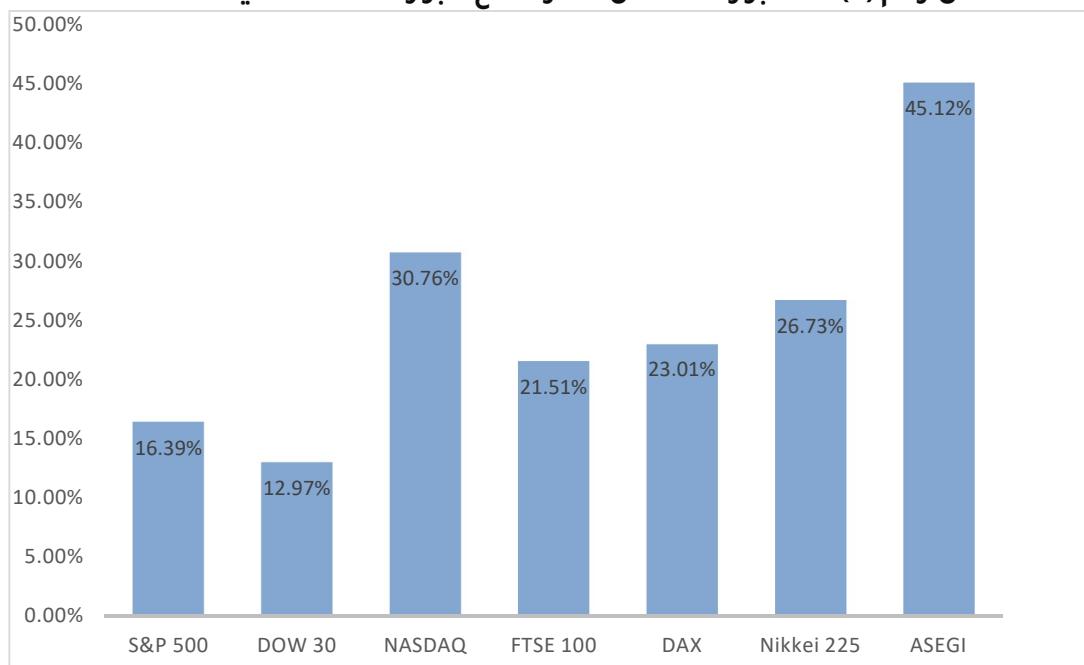


أما بالنسبة للبورصات العالمية الرئيسية، والتي بالرغم من ان التغير في جميع مؤشراتها كان ايجابية إلا ان التغير في مؤشر بورصة عمان كان أعلىها وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (23): أداء بورصة عمان مقارنة مع البورصات العالمية الرئيسية لسنة 2025

المؤشر	إغلاق 2025	إغلاق 2024	التغير
Standard and Poor's 500 S&P 500	5,881.63	6,845.50	%16.39%
Dow Jones Industrial Average DOW 30	42,544.22	48,063.29	%2.97
NASDAQ Composite NASDAQ	19,310.79	25,249.85	%30.76
Financial Times Stock Exchange 100 Index FTSE 100	8,173.02	9,931.38	%21.51
Deutscher Aktienindex DAX	19,909.14	24,490.41	%23.01
Nikkei Stock Average Nikkei 225	39,894.54	50,560	%26.73
الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لبورصة عمان ASEGI	2,488.76	3,611.62	%45.12

شكل رقم (9): أداء بورصة عمان مقارنة مع البورصات العالمية لسنة 2025



البيانات المالية السنوية المدققة

كما في 2025/12/31



هيئة الأوراق المالية
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية
وتقدير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

هيئة الأوراق المالية
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

فهرس

صفحة

	تقرير مدقق الحسابات المستقل
١	قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
٢	قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
٣	قائمة التغير في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
٤	قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
١٩-٥	إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لهيئة الأوراق المالية (شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري) والمكونة من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية الجوهرية.

برأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدها من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للهيئة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأداؤها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية.

نحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، بالإضافة لإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.

في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا.

فقرة توكيدية

نود أن نلفت انتباهم إلى إيضاح رقم (١٠) حول القوائم المالية، فإنه من ضمن بند الممتلكات والمعدات يوجد أرض ومبني كلفتها ١٦٥,٥٥٠ دينار أردني تمثل حصة هيئة الأوراق المالية والبالغة ٤٧ % في ملكية مبني مشترك يضم هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية، علمًا بأن المبني والأرض المقام عليها المبني مسجلة باسم هيئة الأوراق المالية

مسؤوليات الادارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على الإستمارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالإستمارية وإستخدام أساس الإستمارية في المحاسبة، ما لم توجد نية لدى الإدارة بتصفية الهيئة أو إيقاف أعمالها أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للهيئة.



مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريرات الجوهرية سواء كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأً جوهريًّا إن وجد، إن التحريرات يمكن أن تنشأ عن الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهريًّا إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي ويمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

جزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بمارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة إلى:

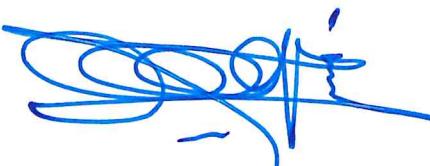
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أخطاء جوهريًّا ناتجة عن إحتيال أعلى من الخطأ الناتج عن الخطأ، كما أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريرات، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغاييات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الهيئة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى مقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج عن مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهريًّا ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهريًّا حول قدرة الهيئة على الإستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا إستنتجنا عدم وجود تيقن جوهريًّا، فنحن مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير المدقق إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المدقق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الهيئة عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والشكل والمحظى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد توصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحكومة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملحوظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

تحفظ الهيئة بسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، تتفق من النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي مجلس المفوضين بالمصادقة عليها.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية



محمد الأزرق
(إجازة رقم ١٠٠٠)



هيئة الأوراق المالية
شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		الموجودات
الموجودات المتداولة			
حسابات جارية لدى البنوك			
٦١٨,١٢٦	١,٠٢٩,٠٦٧	٣	
٧,٢٠١	١٣,٦٥٢	٤	
١١,٨٧٠	٧,٦٨٠	٥	
٩,٥١٦	٧,٩٨٠	٦	
٤٢,٣٠٣	٨٤,٢٢٤	٧	
٦٨٩,٠١٦	١,١٤٢,٦٠٣		
مجموع الموجودات المتداولة			
الموجودات غير المتداولة			
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة			
١٧,٤١٥	١٠,٣٢٦	٦	
٢٣٥,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	٨	
٦٠,٣٩٨	٢	٩	
٨٤٢,٤٤٢	٦٨٥,٩٨٢	١٠	
١,١٥٥,٢٥٥	٩٣١,٣١٠		
١,٨٤٤,٢٧١	٢,٠٧٣,٩١٣		
مجموع الموجودات غير المتداولة			
مجموع الموجودات			
المطلوبات والإحتياطيات			
المطلوبات المتداولة			
أرصدة دائنة أخرى			
٧٢٠,٣٦٠	٥٧٣,٩٠٠	١١	
٧٢٠,٣٦٠	٥٧٣,٩٠٠		
مجموع المطلوبات			
الاحتياطيات			
احتياطي الممتلكات والمعدات (رأسمال)			
الفائض المحفظ به (العجز المترآكم)			
١,٨٩١,٩٥٩	٨٤٠,٩٢٩		
(٧٦٨,٠٤٨)	٦٥٩,٠٨٤		
١,١٢٣,٩١١	١,٥٠٠,٠١٣		
١,٨٤٤,٢٧١	٢,٠٧٣,٩١٣		

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة الأوراق المالية
شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		الإيرادات
١,٢٧٥,٩٠٩	٢,٢٤٨,٢٨٤	١٢	عمولات تداول
٥٥٢,٧٥٠	٥٦٣,٦٧٥		رسوم ترخيص الشركات
٣٧٧,١٩٩	٤٩٥,١٣٩	١٣	رسوم تسجيل الأوراق المالية
٣٤٥,٦٨١	٣٣٦,٨٤٤	١٤	رسوم إدراج الأوراق المالية
١٨٧,٥٧٧	١١٩,٩٦٠		غرامات مالية
٢٣٦,٧٢٩	-		دعم من وزارة المالية
١٣,١١٥	٦,٨٨٩	١٥	إيرادات أخرى بالصافي
٢,٩٨٨,٩٦٠	٣,٧٧٠,٧٩١		مجموع الإيرادات
المصروفات			
(٢,٨٢٥,٨٣٦)	(٢,٨٧٨,٦٠٣)	١٦	مصاريف إدارية وعمومية
(٩٣١,١٧٢)	(٢٣٣,١٠٤)		خسائر إنتمانية متوقعة
(٣,٧٥٧,٠٠٨)	(٣,١١١,٧٠٧)		مجموع المصاريف
(٧٦٨,٠٤٨)	٦٥٩,٠٨٤		الفائض (العجز)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة الأوراق المالية
شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغير في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

الإجمالي	(الجزء المترافق) الفائض المحتفظ به	احتياطي الممتلكات والمعدات (رأسمال)	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
١,٩٦٨,٠١١	١٤٨,٠١٢	١,٨١٩,٩٩٩	رصيد ١ كانون الثاني ٢٠٢٤
-	(١٤٨,٠١٢)	١٤٨,٠١٢	إغفال الفائض المحتفظ به في احتياطي الممتلكات والمعدات
(٧٦,٠٥٢)	-	(٧٦,٠٥٢)	المحول لوزارة المالية
(٧٦٨,٠٤٨)	(٧٦٨,٠٤٨)	-	العجز
١,١٢٣,٩١١	(٧٦٨,٠٤٨)	١,٨٩١,٩٥٩	رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
-	٧٦٨,٠٤٨	(٧٦٨,٠٤٨)	إغفال الفائض المحتفظ به في احتياطي الممتلكات والمعدات
(٢٨٢,٩٨٢)	-	(٢٨٢,٩٨٢)	المحول لوزارة المالية
٦٥٩,٠٨٤	٦٥٩,٠٨٤	-	الفائض
<u>١,٥٠٠,٠١٣</u>	<u>٦٥٩,٠٨٤</u>	<u>٨٤٠,٩٢٩</u>	رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة الأوراق المالية
شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(٧٦٨,٠٤٨)	٦٥٩,٠٨٤	الفائض (العجز)
٩٣١,١٧٢	٢٣٣,١٠٤	تعديلات لـ :
٢٠,٦٨٠	٦٠,٣٩٦	خسائر إنتقامية متوقعة
٢١٩,٩٦٢	١٦٤,٤٤٣	إطفاءات
٧,٢٤٢	(٤,٨٢١)	استهلاكات
(٢,٨٩٣)	٢,٥٦٠	التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
٧٢٤,٣٩١	(٤١,٩٢١)	إيرادات مستحقة غير مقوضة
(١,٨٧٢,٦٣٣)	(١٤٦,٤٦٠)	أرصدة مدينة أخرى
(٧٤٠,١٢٧)	٩٢٦,٣٨٥	ذمم أطراف ذات علاقة مدينة
		أرصدة دائنة أخرى
		صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(٩١٨,١٧٤)	(٢٢٤,٤٧٩)	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(٥٠,٧٢٢)	-	شراء موجودات غير ملموسة
(٢٩,٩٣٨)	(٧,٩٨٣)	شراء ممتلكات ومعدات
(٩٩٨,٨٣٥)	(٢٣٢,٤٦٢)	صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-	(٢٨٢,٩٨٢)	المحول لوزارة المالية
-	(٢٨٢,٩٨٢)	صافي النقد من الأنشطة التمويلية
(١,٧٣٨,٩٦٢)	٤١٠,٩٤١	صافي التغير في النقد والنقد المعادل
٢,٣٥٧,٠٨٨	٦١٨,١٢٦	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
٦١٨,١٢٦	١,٠٢٩,٠٦٧	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة
		معلومات عن نشاط غير نفدي
٢٣٥,٠٠٠	-	مشاريع قيد التنفيذ مكونة مقابل مخصص عطاءات والتزامات مستقبلية
٧٦,٠٥٢	-	الجزء المحول لوزارة المالية والذي كان سلفة على وزارة المالية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة الأوراق المالية
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية

١. الوضع القانوني والنشاط

- تأسست الهيئة بتاريخ ١٥ أيار ١٩٩٧ كشخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ والذي تم إلغاؤه وحل محله قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ والذي تم إلغاؤه وحل محله قانون الأوراق المالية رقم (١٨) لسنة ٢٠١٧.
- تهدف الهيئة إلى:
- حماية المستثمرين في الأوراق المالية.
- تنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية.
- حماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها.
- تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس مفوضي الهيئة بموجب قرارهم رقم ٢٠٢٦/٣٤ الصادر بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٦.

٢. أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الجوهرية

١-٢ أسس إعداد القوائم المالية

– الإطار العام لإعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

– أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية إستناداً إلى طريقة التكلفة التاريخية بإستثناء بعض البنود التي تم قياسها بإستخدام طرق أخرى غير طريقة التكلفة التاريخية.

– العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

٢-٢ إستخدام التقديرات

- عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة بإجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات على نحو مستمر. يتم الإعتراف بالتغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات اللاحقة التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول إستخدام التقديرات هي الخسائر الإنتمانية المتوقعة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك، المخصصات، والأصول البيولوجية وأية قضايا مقامة ضد المنشأة.

٢-٢ معايير وتفسيرات أصدرت وأصبحت سارية المفعول

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١).	عدم إمكانية التبادل.	١ كانون ثاني ٢٠٢٥

معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أرقام ١٠, ٩, ٧, ١ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٧.	تحسينات سنوية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	١ كانون الثاني ٢٠٢٦
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) و (٩).	تعديلات متعلقة بتصنيف وقياس الأدوات المالية.	١ كانون ثاني ٢٠٢٦
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١).	الترجمة إلى عملة عرض تضخمية	١ كانون ثاني ٢٠٢٧
صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٨).	العرض والإفصاح للقوائم المالية الذي سيحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (١).	١ كانون ثاني ٢٠٢٧
صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٩).	الإفصاح عن الشركات التابعة التي لا يوجد لها مسئولة عامة.	١ كانون ثاني ٢٠٢٧
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨.	بيع أو مساهمة الموجودات بين مستثمر وشريكه الزميلة أو المشروع المشترك.	متاح للتطبيق اختياري — تاريخ سريان موجل إلى أجل غير مسمى.

٤- ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية

ال أدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة وإلتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

الموجودات المالية

الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:
أ. نقد، أو

ب. أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو

ج. حق تعاقدi لإسلام نقد أو موجود مالي آخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بمحض شرط من المتوقع أن تكون إيجابية لمنشأة، أو

د. عقد من الممكن أو سنتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً (غير المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى إمتلاك الموجود المالي. أما في حالة الموجودات المالية المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم تسجيل تكاليف المعاملات في قائمة الدخل.

تصنف الموجودات المالية إلى ثلاثة فئات وهي على النحو التالي:
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان:

- تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات لالمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس الموجود المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تحقق الشرطان التاليان:

- تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات لالمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى (باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

عند الإعتراف المبدئي بالإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ به للمتاجر وقررت المنشأة منذ الإقتناة معالجة فروقات تقييم القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وإن اختارت المنشأة هذه المعالجة لا تستطيع الرجوع عنها.

القياس اللاحق للموجودات المالية

لاحقاً يتم قياس الموجودات المالية كما يلي:

الموجودات المالية	القياس اللاحق
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بمبلغ خسائر التدريسي. يتم الإعتراف بغيرات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات العملة وخسائر التدريسي في الربح أو الخسارة. وكذلك أي أرباح أو خسائر تنشأ عن عملية الإستبعاد فيتم الإعتراف بها في الربح أو الخسارة.

إستبعاد الموجودات المالية

- يتم إستبعاد الموجود المالي (أو جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عند:
- إنتهاء الحق في إسلام التدفقات النقدية من الموجود المالي؛ أو
 - قيام المنشأة بتحويل الحقوق التعاقدية لإسلام التدفقات النقدية من الموجود المالي أو إلتزامها بتسديد التدفقات النقدية المستلمة من الموجود المالي بالكامل إلى طرف ثالث.

المطلوبات المالية

- المطلوب المالي هو أي مطلوب يكون عبارة عن:
- أ. إلتزام تعاقدي لتسليم نقد أو موجود مالي آخر إلى منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شرط من المتوقع أن تكون غير إيجابية للمنشأة، أو
 - ب. عقد من الممكن أو ستم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
 - يتم الإعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف المعاملات التي تحمل مباشرة على إصدار هذه المطلوبات، باستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.
 - بعد الإعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بقياس جميع المطلوبات المالية حسب التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، باستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس بالقيمة العادلة وبعض المطلوبات المالية الأخرى المحددة والتي لا تقاس حسب التكلفة المطفأة.
 - يتم الإعتراف بالمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات هي إلتزامات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم إسلامها أو التزود بها سواء تم تقديم فواتير بها أو تم الإنفاق رسميًا بشأنها مع المورد أم لا.

مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات المالية والإلتزامات المالية مع إظهار صافي القيمة في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني حالي واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسوية الإلتزامات في نفس الوقت.

النقد والنقد المعادل

هو النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل لدى البنوك ذات فترات إستحقاق ثلاثة أشهر أو أقل، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة للتغير في القيمة.

القروض المدينية

- القروض المدينية هي الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو المحددة والتي لم يتم تسويتها في سوق نشط.
- تظهر القروض المدينية بقيمة رصيد المبالغ الممنوحة مطروحاً منها أي مخصص للقروض المشكوك في تحصيلها والذي يمثل تدني القيمة القابلة للتحصيل للقروض.
- يتم إحتساب فائدة بسيطة دائنة على قروض الإسكان الممنوحة للموظفين بمعدل ٥% سنوياً كما تتحسب فائدة بسيطة مدينة بمعدل ٥% سنوياً على الأقساط المسددة من أصل قروض الإسكان الممنوحة، ويعتبر الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينية جزءاً لا يتجزأ من أصل القروض الممنوحة.

— تدنى قيمة الموجودات المالية

- في كل تاريخ تقرير مالي، تقوم المنشأة بتقييم فيما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تدنت إنتمانياً. يعتبر الأصل المالي قد تدنى إنتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له أثر سلبي على التدفقات النقدية المتوقعة للموجودات المالية.
- تعرف المنشأة بمخصص الخسارة الإنتمانية المتوقع له:
- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
- الإستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- موجودات العقود.
- تقيس المنشأة بمخصص الخسارة بمبلغ يساوي العمر الإنتماني للخسارة الإنتمانية المتوقعة.
- يتم قياس مخصص الخسارة للذمم التجارية المدينة وموجودات العقود دائمًا بمبلغ يساوي العمر الإنتماني للخسارة الإنتمانية المتوقعة.
- عند تحديد فيما إذا كان خطر الإنتمان لأصل مالي قد زاد بشكل جوهري منذ الإعتراف المبدئي وعند تقدير الخسارة الإنتمانية المتوقعة، فإن المنشأة تأخذ بعين الإعتبار المعلومات المعززة ذات العلاقة والمتحدة دون تكالفة زائدة أو جهد مفرط بناء على خبرة المنشأة التاريخية والمعلومات الإستشرافية.
- تعتبر المنشأة الأصل المالي متغير عندما:
- من غير المرجح أن يسدد العميل التزاماته الإنتمانية إلى المنشأة بالكامل، دون رجوع المنشأة إلى إتخاذ إجراءات مثل تحصيل أوراق مالية (إن وجدت)؛ أو
- يتجاوز إستحقاق الأصل المالي أكثر من ٣٦٠ يوم.
- يتم طرح مخصص الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة من القيمة الإجمالية المسجلة لهذه الموجودات.
- يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية. وتقوم المنشأة بشطب المبلغ الإجمالي للأصل المالي في حال تصفية المنشأة أو إعلان الإفلاس أو إصدار حكم محكمة بفرض دعوى المطالبة بالأصل المالي.

— الأطراف ذات العلاقة

- تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تحويل الموارد والخدمات أو الإلتزامات ما بين الأطراف ذات العلاقة.
- يتم إعتماد أسس وشروط التعاملات بين الأطراف ذات العلاقة من قبل الإدارة.

— موجودات غير ملموسة أخرى

- الموجودات غير الملموسة هي موجودات غير نقدية قابلة للتحديد بدون أن يكون لها وجود مادي ملموس.
- تسجل الموجودات التي يتم إمتلاكها بشكل منفصل بالتكلفة ناقص الإطفاء المتراكم وخسائر تدنى القيمة المتراكمة.
- تشمل تكاليف الإمتلاك سعر الشراء والتكاليف الأخرى المحمولة على إعداد الموجودات لاستخداماتها المتوقعة. يتم الإعتراف بال الموجودات التي يتم إمتلاكها من إندماج الأعمال بالتكلفة وهي قيمتها العادلة في تاريخ الإمتلاك بشكل منفصل عن الشهرة.
- يتم الإعتراف بالإطفاء كمصروف بشكل ثابت ومحدد خلال الأعمار الإنتاجية التالية للموجودات غير الملموسة:

العمر الإنتاجي (بالسنوات)	الفترة
٣	برامج ورخص كمبيوتر
٣	موقع إلكتروني

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأى تغير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء اختبار تدنى القيمة التي يظهر بها الموجود غير الملموس في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للاسترداد. في حال ظهور أي مؤشر لتدنى القيمة، يتم احتساب خسائر تدنى تبعاً لسياسة تدنى قيمة الموجودات.

الممتلكات والمعدات

- يتم الإعتراف مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلاً على نقل الممتلكات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط الازمة لها لعمل بالطريقة التي ترغبتها الإدار.
- بعد الإعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المترافق وأي خسائر تدني متراكم في القيمة، أما الأرض فلا تستهلك.
- يتم الإعتراف بالإستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم إحتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع إستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها باستخدام النسب السنوية التالية:

نسبة الإستهلاك	الفترة
%	
٥	نظام الطاقة الشمسية
٤	مبني
١٠	أجهزة مكتبة
٣٣,٣٣	أجهزة كمبيوتر
١٠	وسائط نقل
١٠	نظام حريق
١٠	أثاث

- تم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للإسترداد. وفي حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم إحتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي إستبعاد لاحق للممتلكات أو المعدات فإنه يتم الإعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الإستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات أو المعدات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.

مشروع قيد التنفيذ

يتم تحويل المبالغ التي تدفع لإنشاء الممتلكات أو المعدات بداية إلى حساب مشاريع قيد التنفيذ. وعندما يصبح المشروع جاهزاً للإستخدام يتم نقله إلى البند الخاص به من ضمن الممتلكات والمعدات

تدنى قيمة الموجودات غير المالية

- في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات غير المالية (الممتلكات والآلات والمعدات والممتلكات الاستثمارية) في قائمة المركز المالي، لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
- في حالة ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للإسترداد. وتمثل القيمة القابلة للإسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم ورغبة بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة تولدها من الموجود.
- لأغراض تقييم الإنخفاض في القيمة، يتم تجميع الأصول في أدنى المستويات التي تتتوفر لها تدفقات نقدية بشكل مستقل (الوحدات المولدة للنقد). وتم مراجعة إنخفاض القيمة السابق للأصول غير المالية (فيما عدا الشهرة) للنظر في إمكانية عكسها المحتمل في تاريخ القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

- يتم الإعتراف بخسارة التدني مباشرةً من ضمن الخسائر.
- عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بالقيمة المعدلة التقديرية للقيمة القابلة للإسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس خسارة التدني عن قيمة التكفة التاريخية المستهلكة في حالة عدم الإعتراف بالتدني في السنوات السابقة. ويتم الإعتراف بعكس خسارة التدني مباشرةً من ضمن الربح.

المخصصات -

- المخصصات هي التزامات حالية (قانونية أو إستنتاجية) ناتجة عن أحداث سابقة، ومن المحتمل تسوية هذه الإلتزامات وتقدير مبالغها بطريق موثوقة. وتمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل قيمة محتملة ولازمة من النفقات لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ قائمة المركز المالي.
- تراجع المخصصات وتعدل في تاريخ كل قائمة مركز مالي. إذا إنعدمت إمكانية حصول تدفقات خارجية لتسوية المخصصات، يتم عكس المخصصات وتسجيلها كدخل.
- صدر بالجريدة الرسمية خلال عام ٢٠١١ تعديل على نظام الخدمة المدنية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته، وبموجبه تم إخضاع موظفي هيئة الأوراق المالية لأحكام هذا النظام اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٢. وينص النظام على صرف مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الهيئة الذين كانوا يستحقونها بموجب التشريعات الخاصة بدوائرهم قبل نفاذ أحكام هذا النظام على أن تحسب هذه المكافأة وفقاً للتشريعات الخاصة بهم حتى تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١١ وحسب التعليمات التي يصدرها مجلس الخدمة المدنية لهذه الغاية. وبالتالي تم إيقاف العمل بمكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٢.

الاعتراف بالإيرادات -

- تقاس الإيرادات على أساس المقابل المحدد في أي عقد مبرم مع العميل والمتوقع إسلامه وتستبعد المبالغ المحصلة لصالح أطراف أخرى.
- يتم الإعتراف بالإيراد عند تنفيذ عقود التداول لصالح العملاء.

توزيعات الأرباح وإيرادات الفوائد

يستحق إيراد الفائدة على أساس الزمن وبالرجوع إلى المبلغ الأصلي القائم وسعر الفائدة الفعالة المستخدم.

٣. حسابات جارية لدى البنوك

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	البنك المركزي الأردني/ أمانات
٦١٤,١٠٧	١,٠٠٠,١٣٧	حساب جاري لدى البنك
٤,٠١٩	٢٨,٩٣٠	المجموع
٦١٨,١٢٦	١,٠٢٩,٠٦٧	

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٤. إيرادات مستحقة غير مقبوضة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
١٩٤,٠٥٤	٢٣٠,٣٥٣	إيرادات مستحقة غير مقبوضة
(١٨٦,٨٥٣)	(٢١٦,٧٠١)	يطرح: مخصص خسائر إنتمانية متوقعة على إيرادات مستحقة
<u>٧,٢٠١</u>	<u>١٣,٦٥٢</u>	غير مقبوضة (*)
		الصافي

(*) فيما يلي بيان الحركة التي تمت على بند مخصص خسائر إنتمانية متوقعة على إيرادات مستحقة غير مقبوضة خلال السنة وهي على النحو التالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
١٨٠,١٢٧	١٨٦,٨٥٣	رصيد بداية السنة
٦,٧٢٦	٢٩,٩٩٨	المكون خلال السنة
-	(١٥٠)	نهاية تم إقالتها في المخصص
<u>١٨٦,٨٥٣</u>	<u>٢١٦,٧٠١</u>	رصيد نهاية السنة

٥. أرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
٤,٥٨٦	٤,٥٨٦	تأمينات مستردة
٣,٧٤٢	١,٥٦٨	ذمم أخرى بالصافي (*)
١,٠٠٠	١,٠٠٠	سلفة عمل
٢,٥٤٢	٥٢٦	ذمم موظفين
<u>١١,٨٧٠</u>	<u>٧,٦٨٠</u>	المجموع

(*) يتالف بند ذمم أخرى بالصافي مما يلي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
٣,٧٤٢	٣,١٩٨	ذمم أخرى
-	(١,٦٣٠)	يطرح: مخصص خسائر إنتمانية متوقعة (*)
<u>٣,٧٤٢</u>	<u>١,٥٦٨</u>	الصافي

(*) فيما يلي بيان الحركة التي تمت على بند مخصص خسائر إنتمانية متوقعة على ذمم أخرى خلال السنة وهي على النحو التالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
-	١,٦٣٠	المكون خلال السنة
-	١,٦٣٠	رصيد نهاية السنة

٦. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	الجزء المتداول	الجزء غير المتداول	المجموع	المجموع
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
١٠٠,٤١٤	٩٣,٢٦٥	٨٢,٨٠٩	٩,٤٥٦	١٠٠,٤١٤	٩٣,٢٦٥
(٧٣,٤٨٣)	(٧٤,٩٥٩)	(٧٣,٤٨٣)	(١,٤٧٦)	(٧٣,٤٨٣)	(٧٤,٩٥٩)
٢٦,٩٣١	١٨,٣٠٦	١٠,٣٢٦	٧,٩٨٠	٢٦,٩٣١	١٨,٣٠٦

قروض إسكان منحوطة للموظفين
بطرح: مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على قروض إسكان
منحوطة للموظفين (*)
الصافي

(*) فيما يلي بيان الحركة التي تمت على بند مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على قروض إسكان منحوطة للموظفين خلال السنة وهي على النحو التالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
٧٢,٠٠٧	٧٣,٤٨٣	رصيد بداية السنة
١,٤٧٦	١,٤٧٦	المكون خلال السنة
٧٣,٤٨٣	٧٤,٩٥٩	رصيد نهاية السنة

٧. نعم أطراف ذات علاقة مدينة

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
٩٥٣,٤١٢	١,١٦٥,٩٧٦	بورصة عمان (*)
١١,٨٦١	٤١,٢١٨	مركز إيداع الأوراق المالية
(٩٢٢,٩٧٠)	(١,١٢٢,٩٧٠)	بطرح: مخصص خسائر إئتمانية متوقعة (**)
٤٢,٣٠٣	٨٤,٢٢٤	الصافي

(*) بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (٢٠٢٥/٣٧٤) الصادر بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٥ والمتصل بجدولة المستحقات المالية المترتبة على شركة بورصة عمان والبالغة ١,١٢٢,٩٧٠ دينار أردني والذي يمثل الرصيد المستحق للهيئة من رسم تجديد الترخيص السنوي للقرة (٢٠٢٥-٢٠٢٠) فقد تقرر إلزام بورصة عمان بسداد هذه الدورة بنسبة ٢٠% من صافي الأرباح السنوية قبل الاستهلاكات والإطفاءات بغض النظر عن وجود خسائر متراكمة وذلك اعتباراً من نتائج الأداء المالي للقوائم المالية بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٢٦.

(**) فيما يلي بيان الحركة التي تمت على بند مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على نعم أطراف ذات علاقة مدينة خلال السنة وهي على النحو التالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
-	٩٢٢,٩٧٠	رصيد بداية السنة
٩٢٢,٩٧٠	٢٠٠,٠٠٠	المكون خلال السنة
٩٢٢,٩٧٠	١,١٢٢,٩٧٠	رصيد نهاية السنة

هيئة الأوراق المالية
شخصية اعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمان — المملكة الأردنية الهاشمية
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

٨. مشاريع قيد التنفيذ

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دinar أردني	دinar أردني	
-	٢٣٥,٠٠٠	رصيد بداية السنة
٢٣٥,٠٠٠	-	المكون خلال السنة مقابل مخصص عطاءات وإلتزامات مستقبلية
٢٣٥,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	رصيد نهاية السنة (*)

(*) يمثل هذا البند قيمة ما تم رصده لمشروع إعادة توزيع المديريات والمكاتب لمبنى هيئة الأوراق المالية والذي تم تكوين مخصص عطاءات وإلتزامات مستقبلية له عند طرح العطاء كما هو مشار إليه في إيضاح (١١).

٩. موجودات غير ملموسة

المجموع	موقع إلكتروني	برامج ورخص كمبيوتر	٢٠٢٥	الكلفة
دinar أردني	دinar أردني	دinar أردني		
٩٦١,٩٥١	٢٥,٣١٩	٩٣٦,٦٣٢		الرصيد في بداية السنة
٩٦١,٩٥١	٢٥,٣١٩	٩٣٦,٦٣٢		الرصيد في نهاية السنة
				الاستهلاك المتراكم
٩٠١,٥٥٣	٢٥,٣١٨	٨٧٦,٢٣٥		الرصيد في بداية السنة
٦٠,٣٩٦	-	٦٠,٣٩٦		إطفاءات
٩٦١,٩٤٩	٢٥,٣١٨	٩٣٦,٦٣١		الرصيد في نهاية السنة
٢	١	١		الصافي
			٢٠٢٤	الكلفة
٩١١,٢٢٨	٢٥,٣١٩	٨٨٥,٩٠٩		الرصيد في بداية السنة
٥٠,٧٢٣	-	٥٠,٧٢٣		إضافات
٩٦١,٩٥١	٢٥,٣١٩	٩٣٦,٦٣٢		الرصيد في نهاية السنة
				الاستهلاك المتراكم
٨٨٠,٨٧٣	٢١,٨٩٣	٨٥٨,٩٨٠		الرصيد في بداية السنة
٢٠,٦٨٠	٣,٤٢٥	١٧,٢٥٥		إطفاءات
٩٠١,٥٥٣	٢٥,٣١٨	٨٧٦,٢٣٥		الرصيد في نهاية السنة
٦٠,٣٩٨	١	٦٠,٣٩٧		الصافي

بيانات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

١٠. ممتلكات ومعدات

الكتلة	ارض (*)	نظام المطالبة الشيسية	مبني (*)	اجهزة مكتبية	دينار اردني	اجهزة كهربائية	وسائل نقل	نظام حريق	دينار اردني	دينار اردني	دينار اردني	المجموع
الرصيد في بداية السنة	٢٨٧,٤٤٨٣	١٩٣,٦٢١	١٩٣,٦٢١	١٦٠,٢١١	١٦٠,٢١١	٢,٨٧٨,١٠٧	٣,٢٣١	١٧٨,٨١٠	١٦٠,٢١٠	١٦٠,٢١٠	٤,٧١٣,٤٣١	
اضافات												٧,٩٨٣
الرصيد في نهاية السنة												٤,٧٧١,٤٣١
المستهلك المترافق												
الرصيد في بداية السنة	١٣,٥٧٥	٩٣,٤٢٥	٢٠,٦٨١,٣٨٩	٧٣٤,٥٥٠	٢٢٦,١٩٢	٣٤	٤,٩٢٦,٤٨٩	١٧٨,٠١٩	٣,٢٣١	٢,٨٧٨,١٠٧	١٦٠,٢١٠	٤,٧١٣,٤٣١
إسهامات (*)												
الرصيد في نهاية السنة												٤,٩٠١,٤٣٢
الصافي												٦٣,٩٨٢
الكتلة	٢٠٢٤											
الرصيد في بداية السنة	٢٨٧,٤٤٨٣	١٧٣,١٢١	٢,٨٨٢,٧٨٤	١٦٣,٥٢٧	٢٦٣,٤٠٠	٨,٣,٦٦٤	٨٠٣,٦٤٤	٨٠٣,٦٤٤	١,١٤٥	١,١٤٥	٢٦٣,٤٠٠	٧,٩٨٣
إضالات												
الرصيد في نهاية السنة												٤,٧٧١,٤٣١
المستهلك المترافق												
الرصيد في بداية السنة	٩٣,٤٢٥	١٣,٥٧٥	١١٥	٦,٥٥٤	٢٢٣,٩٣	٣٤	٤,٩٢٦,٤٨٩	١٧٨,٠١٩	٣,٢٣١	٢,٨٧٨,١٠٧	١٦٠,٢١٠	٤,٧١٣,٤٣١
إسهامات (*)												
الرصيد في نهاية السنة												٤,٩٠١,٤٣٢
الصافي												٦٣,٩٨٢

الكتلة	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
الرصيد في بداية السنة	٢٨٧,٤٤٨٣	١٧٣,١٢١	٢,٨٨٢,٧٨٤	١٦٣,٥٢٧	٢٦٣,٤٠٠	٨,٣,٦٦٤	٨٠٣,٦٤٤	٨٠٣,٦٤٤	١,١٤٥	١,١٤٥	٢٦٣,٤٠٠	٧,٩٨٣
إضالات												
الرصيد في نهاية السنة												٤,٧٧١,٤٣١
المستهلك المترافق												
الرصيد في بداية السنة	٩٣,٤٢٥	١٣,٥٧٥	١١٥	٦,٥٥٤	٢٢٣,٩٣	٣٤	٤,٩٢٦,٤٨٩	١٧٨,٠١٩	٣,٢٣١	٢,٨٧٨,١٠٧	١٦٠,٢١٠	٤,٧١٣,٤٣١
إسهامات (*)												
الرصيد في نهاية السنة												٤,٩٠١,٤٣٢
الصافي												٦٣,٩٨٢

(*) إن بقى المبني والأرض أعلاه يشتمل حصة هيئة الأوراق المالية في ملكية مبنى مشترك يضم فيه (هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية) وتبلغ نسبة ملكية الهيئة فيما يخص المبني والأرض المقامة عليهما علية المبني مسجلة باسم هيئة الأوراق المالية في ملكية مبنى مشترك يضم فيه (هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية) وتبلغ

١١. أرصدة داتنة أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
٣٤٢,٤٠٠	٣٣٧,٦٧٥	إيرادات مقوضة مقدماً
١٤٢,٨٣١	١٤٦,٣٣٠	أمانات للنفير
٢٣٥,٠٠٠	٨٩,٨٩٥	مخصص عطاءات وإلتزامات مستقبلية (*)
١٢٩	-	أمانات طوابع
٧٢٠,٣٦٠	٥٧٣,٩٠٠	المجموع

(*) فيما يلي بيان الحركة التي تمت على بند مخصص عطاءات وإلتزامات مستقبلية خلال السنة وهي على النحو التالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
-	٢٣٥,٠٠٠	رصيد بداية السنة
٢٣٥,٠٠٠	-	المكون خلال السنة
-	(١٤٥,١٠٥)	المدفوع خلال السنة
٢٣٥,٠٠٠	٨٩,٨٩٥	رصيد نهاية السنة

١٢. عمولات تداول

تستوفي الهيئة عمولة تداول لقاء نقل ملكية الأوراق المالية المتداولة في السوق الواقع (٥٠,٠٠٠) من القيمة السوقية للأوراق المالية ومن كل طرف من طرف التعاقد.

١٣. رسوم تسجيل الأوراق المالية

تستوفي الهيئة رسم تسجيل على النحو التالي:

- (٣٠,٠٠) من القيمة الإسمية للأوراق المالية التي يتم إصدارها داخل المملكة، ببستثناء أسناد القرض، على أن لا يزيد الرسم المستوفى على خمسين ألف دينار.
- (٢٠,٠٠) من القيمة الإسمية لإسناد القرض التي يتم إصدارها من الشركات المساهمة العامة الأردنية، على أن لا يزيد الرسم المستوفى على ثلاثة آلاف دينار.
- لا تستوفي الهيئة أي رسم لقاء تسجيل إسناد القرض التي يتم إصدارها من الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات.

١٤. رسوم إدراج الأوراق المالية

تستوفي الهيئة رسم إدراج الواقع (٢٠,٠٠) من القيمة الإسمية للأوراق المالية الصادرة داخل المملكة وإسناد القرض الصادرة من الشركات المساهمة العامة الأردنية على أن لا يزيد الرسم المستوفى على ألفي دينار لأي منهما، وتستوفي الهيئة رسماً مقطعاً الواقع مائتان وخمسون ديناراً لقاء إصدار أسناد قرض من الحكومة أو أي من المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات.

١٥. إيرادات أخرى بالصافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
١٠,٣٨٠	٦,٣٠٠	أخرى
٢,٧٣٥	٥٨٩	قوائد وعوائد قروض الإسكان
١٣,١١٥	٦,٨٨٩	الصافي

١٦. مصاريف إدارية وعمومية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	
١,٩٨٢,٠٩٩	٢,٠٥٤,٠٣٦	رواتب وأجور وملحقاتها
٢٣٩,٤٧٣	٢٤٩,٧٨٣	مساهمة الهيئة في الضمان الاجتماعي
٢١٩,٩٦٢	١٦٤,٤٤٣	إستهلاكات
١١٨,٩٠٥	١١٢,٣٨٣	صيانة
٢٠,٦٨٠	٦٠,٣٩٦	إطفاءات
٣٦,٢٣٦	٣٨,٩٤١	أمن وحماية
٣٤,٢١١	٣٣,٢٢٣	نظافة
٣٢,٠١١	٣٠,٠٦٣	مياه وكهرباء
٢٧,٤٩٥	٢٩,١٢٣	اشتراكات
٢٠,٧٢٦	٢٠,٩٥١	مساهمة الهيئة في صندوق إدخار موظفي الهيئة
٢٣,٩٨٢	١٧,١٤٨	سفر وتنقلات
١٢,٦٧٠	١٣,٩٣٠	محروقات
١١,١٧٢	٨,٤٧٥	اتصالات
٧,٠٧٠	٨,٢٩٩	متفرقة
١,٥٠٠	٥,٨٠٠	أتعاب مهنية
١٦,٢٩٧	٥,٧٨٠	تدريب
٤,٢٤١	٥,٦٥٠	قرطاسية ومطبوعات
٥,٣٦٥	٥,٤١٩	تأمين
١,٢٢٧	٤,٩٨٠	دعاية وإعلان
٣,٧٦٨	٤,٣٩٢	ملابس مستخدمين
١,٩٢٢	٣,٣٩٠	ضيافة
٤,٨٢٤	١,٩٩٨	مكافآت غير موظفين
٢,٨٢٥,٨٣٦	٢,٨٧٨,٦٠٣	المجموع

١٧. القضايا المقدمة من أو على الهيئة

كما جاء في كتاب مديرية الدراسات والاستشارات القانونية، يوجد قضايا مقدمة من الهيئة على الغير بتاريخ قائمة المركز المالي بلغت قيمتها ٤٥,٨٢٧ ديناراً أردنياً، وقضايا مقدمة من الغير على الهيئة وأطراف أخرى بلغت قيمتها ٤٣,٢٦١,٤٦٠ ديناراً أردنياً، ولا تزال تلك القضايا منظورة لدى المحاكم المختصة.

١٨. إدارة المخاطر

أ. مخاطر رأس المال (حقوق الملكية)

يتم التحكم بالإحتياطيات والفانض المحتفظ به لضمان استمرارية الأعمال وزيادة العوائد من خلال تحقيق التوازن الأمثل بين حقوق الملكية والديون.

ب. مخاطر سعر الصرف

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تشاً مخاطر سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لنقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- تم إدارة هذه المخاطر عن طريق إجراءات خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.
- إن الهيئة غير معرضة لمخاطر سعر الصرف.

ج. مخاطر سعر الفائدة

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.
- تشاً مخاطر سعر الفائدة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار الفائدة السوقية الناتجة عن عمليات الإيداع في البنوك.
- تم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار الفائدة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة.
- إن الهيئة غير معرضة لمخاطر سعر الفائدة.

د. مخاطر السعر الأخرى

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تشاً مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- إن الهيئة غير خاضعة لمخاطر السعر الأخرى.

هـ. مخاطر الإئتمان

- هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة المالية من القيام بتنفيذ إلتزاماته.
- يتم مراقبة معدلات الإئتمان بانتظام للجهات المدينية وحجم المعاملات مع هذه الجهات خلال السنة.
- يتم تقييم الإئتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الاقتصادية للجهة المدينة.
- تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الإئتمان، بدون الأخذ بعين الاعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.

و. مخاطر السيولة

- هي مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.
- تم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.
- يوضح الجدول التالي تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في ٣١ كانون أول:

سنة واحدة فاكثر		أقل من سنة		الوصف
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
الموجودات المالية:				
-	-	٦١٨,١٢٦	١,٠٢٩,٠٦٧	حسابات جارية لدى البنوك
-	-	٧,٢٠١	١٣,٦٥٢	إيرادات مستحقة غير مفروضة
-	-	١١,٨٧٠	٧,٦٨٠	أرصدة مدينة أخرى
١٧,٤١٥	١٠,٣٢٦	٩,٥١٦	٧,٩٨٠	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
-	-	٤٢,٣٠٣	٨٤,٢٢٤	نف أطراف ذات علاقة مدينة
١٧,٤١٥	١٠,٣٢٦	٦٨٩,٠١٦	١,١٤٢,٦٠٣	المجموع
المطلوبات المالية:				
-	-	١٤٢,٩٦٠	١٤٦,٣٣٠	أرصدة دائنة أخرى
-	-	١٤٢,٩٦٠	١٤٦,٣٣٠	المجموع

١٩. الآثار المحتملة للنقبات الاقتصادية

نتيجة النزاع العالمي الحالي حيث أخذت المنشأة بعين الاعتبار أي تأثير محتمل للنقبات الاقتصادية الحالية في مدخلات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد مدى شدة وإحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الإنتمانية المتوقعة.

الملاحق



ملحق (1): جداول الإصدارات والتخفيفات لرؤوس أموال الشركات المساهمة

جدول (1)

إصدارات السوق الأولي لأسهم الشركات المساهمة العامة عام 2025

الرقم	الشركة	طريقة زيادة رأس المال	عدد الأسهم المسجلة (سهم)	سعر الإصدار (دينار)	عدد الأسهم المغطاة (سهم)	قيمة الأسهم المغطاة (دينار)
1	المشاركة الإسلامية للتأمين	عرض غير عام	2,400,000	0.600	2,400,000	1,440,000
2	المتحدة للاستثمارات المالية	عرض غير عام	15,484,685	1.008	11,160,714	11,250,000
3	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	عرض عام	1,000,000	0.700	1,000,000	700,000
4	المشاركة الإسلامية للتأمين	عرض غير عام	900,000	1.000	900,000	900,000
5	الأردنية ل إعادة تمويل الرهن العقاري	عرض غير عام	10,000,000	1.000	10,000,000	10,000,000
6	بنك الاتحاد *	عرض عام	125,203,252	1.000	125,203,252	125,203,252
7	القدس للتأمين	عرض عام	5,932,397	1.000	5,932,397	5,932,397
8	دار الدواء للتنمية والاستثمار	عرض عام	15,000,000	1.000	12,186,707	12,186,707
9	دلتا للتأمين	عرض عام	7,280,000	1.000	5,055,919	5,055,919
10	الأردنية لانتاج الادوية	رسملة ذمم	11,718,750	1.280	11,718,750	15,000,000
11	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	عرض غير عام	12,000,000	0.208	12,000,000	2,496,000
المجموع						190,164,275
197,557,739						206,919,084

* عن طريق تخصيص أسهم الزيادة لصالح مساهمي البنك الاستثماري لغايات تنفيذ عملية التملك كل بنسبة مساهمته في رأس المال الاستثماري، وذلك مقابل تملك بنك الاتحاد لـ 100% من رأس المال البالغ (125) مليون سهم - ونتج عن العملية علاوة إصدار بقيمة 108,926,829 دينار كما في البيانات المالية لبنك الاتحاد في 30/09/2025

جدول (2)

الأسهم المصدرة لزيادة رؤوس أموال الشركات من خلال رسملة الأرباح أو الاحتياطيات خلال عام 2025

الشركة	الرقم	بند الرسملة	عدد الأسهم المسجلة (سهم)	قيمة الأسهم المغطاة (دينار)
القدس للتأمين	1	رسملة ارباح واحتياطي اختياري	2,067,603	2,067,603
كهرباء محافظة اربد	2	رسملة ارباح	5,785,733	5,785,733
الكهرباء الأردنية	3	رسملة ارباح	4,817,475	4,817,475
مناجم الفوسفات الأردنية	4	رسملة ارباح	52,500,000	52,500,000
بنك صفوة الإسلامي	5	رسملة ارباح	30,000,000	30,000,000
المتحدة للتأمين	6	رسملة ارباح	2,000,000	2,000,000
التأمين الوطنية	7	رسملة ارباح واحتياطي اختياري	800,000	800,000
النسر العربي للتأمين	8	علاوة - اختياري - أرباح	6,000,000	6,000,000
المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	9	رسملة ارباح	2,724,696	2,724,696
توزيع الكهرباء	10	رسملة ارباح	4,000,000	4,000,000
المجموع			110,695,507	110,695,507

جدول (3)
الشركات التي قامت بتخفيض رؤوس أموالها في عام 2025

الرقم	الشركة	سبب تخفيض رأس المال	عدد الأسهم المخفضة (سهم)
1	المتخصصة للتجارة والإستثمار	فائض عن الحاجة	250,000
2	المقاية للنقل والإستثمار	الخسائر المتراكمة	6,915,000
3	مجموعة اوفتك (القابضة)	خصم احتياطي الاستحواذ العكسي	18,627,185
4	الإحداثيات العقارية	الخسائر المتراكمة	1,594,692
5	فينيكس العربية القابضة	الخسائر المتراكمة	44,036,790
6	البلاد للأوراق المالية والإستثمار	الخسائر المتراكمة	2,000,000
7	المهنية للاستثمارات العقارية والإسكان	رأس المال الفائض عن الحاجة	1,642,038
8	دار الأمان للتمويل الإسلامي	الخسائر المتراكمة	8,000,000
		رأس المال الفائض عن الحاجة	3,000,000
9	رم للوساطة المالية	الخسائر المتراكمة	1,700,000
10	الأردنية لصناعة الأنابيب	الخسائر المتراكمة	752,500
11	الأولى للتمويل	أسهم خزينة	1,200,000
المجموع			89,718,205

جدول (4)

إسناد القرض التي أصدرتها الشركات المساهمة العامة وتم تسجيلها خلال عام 2025

الرقم	الشركة	تاريخ التسجيل	قيمة الإسناد المسجلة (سند)	عدد الإسناد المسجلة (سند)	قيمة الإسناد المغطاة (دينار)	قيمة الإسناد المغطاة (دينار)
1	الأردنية لعادة تمويل الرهن العقاري	2025/10/23	100,000	100,000	100,000,000	0
المجموع				100,000	100,000,000	0

جدول (5)

إسناد قرض مسجلة في سنوات سابقة وتم تغطيتها خلال عام 2025

الرقم	الشركة	تاريخ التسجيل	تاريخ الإصدار	سعر الفائدة	عدد الإسناد المغطاة (سند)	قيمة الإسناد المغطاة (دينار)
1	التسهيلات الأردنية للتمويل المتخصص *	2024	2025/01/26	6.500%	759	7,590,000
2	الأردنية لعادة تمويل الرهن العقاري	2024	2025/04/06	5.900%	15,000	15,000,000
3	الأردنية لعادة تمويل الرهن العقاري	2024	2025/05/18	6.250%	5,000	5,000,000
4	الأردنية لعادة تمويل الرهن العقاري	2024	2025/06/24	5.900%	9,500	9,500,000
5	الأردنية لعادة تمويل الرهن العقاري	2024	2025/06/24	5.900%	9,500	9,500,000
6	الأردنية لعادة تمويل الرهن العقاري	2024	2025/08/17	6.150%	4,000	4,000,000
7	الأردنية لعادة تمويل الرهن العقاري	2024	2025/09/21	6.050%	5,000	5,000,000
المجموع						55,590,000
48,759						7

تم تغيير اسم الشركة من التسهيلات التجارية الأردنية إلى التسهيلات الأردنية للتمويل المتخصص في 23/03/2025

جدول (6)

إسناد القرض التي تم تسجيلها خلال عام 2025 بالعملات الأجنبية

الرقم	الشركة	تارikh التسجيل	عدد الأسناد المسجلة (سنداً)	قيمة الأسناد المسجلة (دولار)	قيمة الأسناد المغطاة (دولار)
1	لا يوجد				
المجموع					

جدول (7)

الأوراق المالية المسجلة لدى الهيئة الصادرة عن الحكومة أو بكتفالها بالدينار خلال عام 2025

الرقم	نوع الإصدار	تاريخ التسجيل	قيمة الإصدار	تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة
1	سندات الخزينة	2025/01/28	150,000,000	2025/01/09	2028/01/09	6.090%
2	سندات الخزينة	2025/01/28	150,000,000	2025/01/19	2030/01/19	6.100%
3	اذونات شركة الكهرباء الوطنية	2025/01/28	100,000,000	2025/01/12	2026/01/12	5.800%
4	سندات الخزينة	2025/02/09	50,000,000	2025/01/23	2030/01/23	6.073%
5	سندات الخزينة	2025/02/16	200,000,000	2025/02/03	2030/02/03	6.144%
6	سندات الخزينة	2025/03/11	150,000,000	2025/02/10	2030/02/10	6.220%
7	سندات الخزينة	2025/03/11	200,000,000	2025/02/13	2030/02/13	6.281%
8	سندات الخزينة	2025/03/11	75,000,000	2025/02/24	2028/02/24	6.234%
9	اذونات الخزينة	2025/03/11	200,000,000	2025/02/18	2026/02/18	5.900%
10	سندات الخزينة	2025/03/20	150,000,000	2025/03/03	2030/03/03	6.247%
11	سندات الخزينة	2025/03/20	200,000,000	2025/03/10	2030/03/10	6.250%
12	اذونات الخزينة	2025/04/08	100,000,000	2025/03/16	2026/03/16	5.900%
13	سندات الخزينة	2025/04/08	200,000,000	2025/03/17	2030/03/17	6.248%
14	سندات الخزينة	2025/04/08	100,000,000	2025/03/19	2030/03/19	6.250%

6.200%	2028/03/23	2025/03/23	100,000,000	2025/04/23	سندات الخزينة	15
6.250%	2030/04/03	2025/04/03	150,000,000	2025/04/23	سندات الخزينة	16
6.000%	2028/04/08	2025/04/08	150,000,000	2025/04/23	سندات الخزينة	17
6.250%	2030/04/15	2025/04/15	200,000,000	2025/04/23	سندات الخزينة	18
5.900%	2026/04/15	2025/04/15	100,000,000	2025/04/23	اذونات الخزينة	19
6.489%	2030/04/27	2025/04/27	50,000,000	2025/05/07	سندات شركة الكهرباء الوطنية	20
6.000%	2028/04/22	2025/04/22	50,000,000	2025/05/07	سندات الخزينة	21
5.900%	2026/04/22	2025/04/22	100,000,000	2025/05/07	اذونات الخزينة	22
6.500%	2030/06/22	2025/06/22	75,000,000	2025/07/03	سندات شركة الكهرباء الوطنية	23
6.450%	2035/06/19	2025/06/19	150,000,000	2025/07/03	سندات الخزينة	24
6.201%	2030/07/01	2025/07/01	100,000,000	2025/07/15	سندات الخزينة	25
6.194%	2030/07/08	2025/07/08	100,000,000	2025/07/15	سندات الخزينة	26
6.000%	2028/07/16	2025/07/16	50,000,000	2025/08/06	سندات الخزينة	27
6.334%	2032/07/16	2025/07/16	150,000,000	2025/08/06	سندات الخزينة	28
6.325%	2032/07/22	2025/07/22	50,000,000	2025/08/06	سندات الخزينة	29
6.470%	2032/07/23	2025/07/23	50,000,000	2025/08/06	سندات شركة الكهرباء الوطنية	30
6.330%	2035/08/07	2025/08/07	100,000,000	2025/08/25	سندات الخزينة	31
6.330%	2035/08/13	2025/08/13	150,000,000	2025/08/25	سندات الخزينة	32
6.330%	2035/08/19	2025/08/19	150,000,000	2025/08/31	سندات الخزينة	33
5.860%	2028/08/26	2025/08/26	50,000,000	2025/09/28	سندات الخزينة	34
6.316%	2035/09/03	2025/09/03	100,000,000	2025/09/28	سندات الخزينة	35

6.298%	2035/09/11	2025/09/11	100,000,000	2025/09/28	سندات الخزينة	36
5.600%	2027/10/20	2025/10/20	50,000,000	2025/10/29	سندات الخزينة	37
6.021%	2025/12/20	2025/10/07	200,000,000	2025/10/23	اذونات الخزينة	38
5.811%	2025/12/21	2025/11/04	100,000,000	2025/11/17	اذونات الخزينة	39
6.196%	2035/11/13	2025/11/13	150,000,000	2025/12/04	سندات الخزينة	40
3,725,000,000					مجموع سندات الخزينة	
800,000,000					مجموع اذونات الخزينة	
275,000,000					اذونات وسندات شركة الكهرباء الوطنية	
4,800,000,000					المجموع الكلي	

جدول (8)

الأوراق المالية المسجلة لدى الهيئة الصادرة عن الحكومة أو بكتفالها بالعملات الأجنبية خلال عام 2025

الرقم	نوع الإصدار	تاريخ التسجيل	تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	القيمة الاسمية (بالدولار)	القيمة الاسمية (بالدينار)
1	سندات/2025	2025/04/27	2025/04/21	2028/04/21	6.250%	300,000,000	212,700,000
2	سندات/2025	2025/05/21	2025/05/08	2028/05/08	6.125%	215,000,000	152,435,000
3	اذونات/2025	2025/06/17	2025/05/14	2025/11/14	6.000%	60,000,000	42,540,000
4	سندات/2025	2025/06/19	2025/06/04	2027/06/04	6.000%	200,000,000	141,800,000
5	سندات/2025	2025/07/23	2025/07/09	2027/07/09	5.900%	413,000,000	292,817,000
6	سندات/2025	2025/08/14	2025/08/14	2028/08/14	6.250%	200,000,000	141,800,000
7	سندات/2025	2025/10/08	2025/09/22	2030/09/22	5.750%	120,000,000	85,080,000
8	سندات/2025	2025/10/15	2025/10/02	2030/10/02	5.750%	221,000,000	156,689,000
9	سندات/2025	2025/10/15	2025/10/12	2028/10/12	5.630%	300,000,000	212,700,000
11	يورو بوند	2025/11/25	2025	2032	5.750%	700,000,000	496,300,000
12	سندات/2025	2025/11/12	2025/11/06	2029/11/06	5.600%	105,000,000	74,445,000
المجموع							
						2,834,000,000	2,009,306,000

جدول رقم (9)

الشركات التي تمت تصفيتها خلال عام 2025

الرقم	اسم الشركة	رأس المال/دينار	نوع التصفية	تاريخ التصفية	اسم المصفى
1	الإتحاد العربي الدولي للتأمين	6,000,000	إجبارية	2025/01/26	نوفان منصور عقيل العقيل
المجموع					
		6,000,000			

جدول (10)

الشركات التي تحولت صفتها القانونية من مساهمة عامة إلى صفة قانونية جديدة خلال عام 2025

الرقم	اسم الشركة	رأس المال/دينار	تاريخ التحول	الصفة القانونية الجديدة
1	النور للتأجير وإدارة العقارات	500,000	2025/09/09	ذات مسؤولية محدودة
المجموع				500,000

ملحق (2)**جدول المخالفات المرتكبة وأنواعها والإجراءات والتدابير المتخذة بحق المخالفين لعام 2025****جدول (1)**

عدم تضمين التقرير السنوي (تقرير مجلس الإدارة) للشركة المصدرة عن العام 2023 بكافة البنود الإفصاحية المطلوبة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	- استبدال الغرامة المالية المفروضة بتوجيهه تنبيه - قيد في السجل

جدول (2)**عدم تقديم تقرير نتائج الأعمال الأولية للشركة المصدرة عن العام 2024 خلال المدة المحددة**

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإتحاد للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة آفاق للاستثمار والتطوير العقاري القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة سري للتنمية والإستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة الضامنون العرب للتأمين	- تنبيه - قيد في السجل
6	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تنبيه - قيد في السجل
7	الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	- تنبيه - قيد في السجل
8	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- تنبيه - قيد في السجل
9	شركة الثقة للنقل الدولي	- تنبيه - قيد في السجل
10	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
11	شركة المستثرون الصناعية والعقارات	- تنبيه - قيد في السجل
12	شركة بيت المال للادخار والإستثمار للإسكان	- تنبيه - قيد في السجل
13	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
14	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي لتطوير والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
15	شركة وادي الشتا للاستثمارات السياحية	- تنبيه - قيد في السجل
16	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	- تنبيه

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
17	شركة البطاقات العالمية	- قيد في السجل - تنبية
18	شركة أمواج العقارية	- قيد في السجل - تنبية
19	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- قيد في السجل - تنبية
20	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	- قيد في السجل - تنبية
21	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	- قيد في السجل - تنبية
22	شركة مغنيسيباالأردن	- قيد في السجل - تنبية
23	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	- قيد في السجل - تنبية
24	شركة الترافرتين	- قيد في السجل - تنبية
25	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الاستثمارية	- قيد في السجل - تنبية
26	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	- قيد في السجل - تنبية

جدول (3)

**عدم تقديم تقرير سنوي للشركة المصدرة عن العام 2024 يتضمن البيانات المالية مدققة من المدقق
الخارجي خلال المدة المحددة**

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة الإتحاد للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الاستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة التأمين الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة التأمين العربية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة تهامة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	شركة المتوسط والخليج للتأمين - الأردن	- فرض غرامة

10	الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	- قيد في السجل - فرض غرامة
11	الشركة الأردنية للاستثمارات المتخصصة	- قيد في السجل - فرض غرامة
12	شركة الضامنون العرب للتأمين	- قيد في السجل - تنبيه
13	الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	- قيد في السجل - تنبيه
14	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- قيد في السجل - تنبيه
15	شركة الثقة للنقل الدولي	- قيد في السجل - تنبيه
16	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- قيد في السجل - تنبيه
17	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	- قيد في السجل - تنبيه
18	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- قيد في السجل - تنبيه
19	شركة وادي الشتا للاستثمارات السياحية	- قيد في السجل - تنبيه
20	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	- قيد في السجل - تنبيه
21	شركة البطاقات العالمية	- قيد في السجل - تنبيه
22	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- قيد في السجل - تنبيه
23	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	- قيد في السجل - تنبيه
24	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	- قيد في السجل - تنبيه
25	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	- قيد في السجل - تنبيه
26	شركة الإستثمارات والصناعات المتكاملة	- قيد في السجل - تنبيه
27	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	- قيد في السجل - تنبيه
28	شركة الصالحة للاستثمار والتطوير العقاري	- قيد في السجل - تنبيه
29	شركة الترافرتين	- قيد في السجل - تنبيه
30	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	- قيد في السجل - تنبيه

جدول (4)

**عدم تضمين التقرير السنوي (تقرير مجلس الإدارة) للشركة المصدرة عن العام 2024 بكافة البنود
و والإقرارات المطلوبة**

الرقم	اسم الجهة	الإجراءات
1	عمون الدولية للاستثمارات المتعددة	- تنبيه - فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
2	الصناعية التجارية الزراعية / الانتاج	- تنبيه - فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
3	مصانع الكابلات المتعدد	- تنبيه - فرض غرامة - قيد في السجل - فرض غرامة
4	المنارة الإسلامية للتأمين	- قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
5	كهرباء محافظة اربد	- فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
6	سبائك للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
7	الانماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية	- فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
8	اساس للصناعات الخرسانية	- فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
9	الطاقة الكامنة للاستثمارات	- فرض غرامة - قيد في السجل - تأكيد بالالتزام
10	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	التأمين الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	المتوسط والخليج للتأمين - الاردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
13	نور كابيتال ماركتس للاستثمارات المتعددة	- فرض غرامة - قيد في السجل
14	الأردن الدولية للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
15	المتكاملة للتأجير التمويلي	- فرض غرامة

- قيد في السجل		
- فرض غرامة	ابعاد الاردن والامارات للاستثمار التجاري	16
- قيد في السجل		
- فرض غرامة	التسهيلات الأردنية للتمويل المتخصص	17
- قيد في السجل		
- فرض غرامة	الأردنية للاستثمار والنقل المتعدد / الفا	18
- قيد في السجل		
- فرض غرامة	دار الدواء للتنمية والاستثمار	19
- قيد في السجل		
- فرض غرامة	اللبنان الأردني	20
- قيد في السجل		
- فرض غرامة	الاستثمارات العامة	21
- قيد في السجل		
- فرض غرامة	العربية لصناعة الموساير المعدنية	22
- قيد في السجل		
- فرض غرامة	القدس للصناعات الخرسانية	23
- قيد في السجل		
- تنبيه		
- قيد في السجل	الأردن الدولية للتأمين	24
- تأكيد بالالتزام		
- تنبيه		
- قيد في السجل	افق للاستثمار والتطوير العقاري القابضة	25
- تنبيه		
- قيد في السجل	مسافات للنقل المتخصص	26
- تنبيه		
- قيد في السجل	السنابل الدولية للاستثمارات الإسلامية	27
- تنبيه		
- قيد في السجل	(القابضة)	
- تنبيه		
- قيد في السجل	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	28
- تنبيه		
- قيد في السجل	اتحاد المستثمرات العرب للتطوير العقاري	29
- تنبيه		
- قيد في السجل	التحديث للاستثمارات العقارية	30
- تنبيه		
- قيد في السجل	فيلادلفيا لصناعة الأدوية	31
- تنبيه		
- قيد في السجل	سينيوره لصناعات الغذائية	32
- تنبيه		
- قيد في السجل	المتصدرة للأعمال والمشاريع	33
- تنبيه		
- قيد في السجل	الحياة للصناعات الدوائية	34
- تأكيد بالالتزام		
- قيد في السجل	بنك المال الأردني	35
- تأكيد بالالتزام		
- قيد في السجل	البنك الأهلي الأردني	36
- تأكيد بالالتزام		
- قيد في السجل	بنك صفوه الإسلامي	37
- تأكيد بالالتزام		
- قيد في السجل	البنك التجاري الأردني	38

تاكيد بالالتزام	دلتا للتأمين	39
تاكيد بالالتزام	الاولى للتأمين	40
تاكيد بالالتزام	الحمراء المعدنية الأردنية	41
تاكيد بالالتزام	العربية للمشاريع الاستثمارية	42
تاكيد بالالتزام	امواج العقارية	43
تاكيد بالالتزام	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	44
تاكيد بالالتزام	داركم للاستثمار	45
تاكيد بالالتزام	الموارد للتنمية واللاستثمار	46
تاكيد بالالتزام	الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	47
تاكيد بالالتزام	الجمعيات الاستثمارية المتخصصة	48
تاكيد بالالتزام	الاسواق الحرة الأردنية	49
تاكيد بالالتزام	توزيع الكهرباء	50
تاكيد بالالتزام	المستثرون الصناعية والعقارية	51
تاكيد بالالتزام	البراء للتعليم	52
تاكيد بالالتزام	بيت الاستثمار الاردني السعودي للتطوير والاستثمار	53
تاكيد بالالتزام	المتحدة لصناعة الحديد والصلب	54
تاكيد بالالتزام	مصانع الاسمنت الأردنية	55
تاكيد بالالتزام	الصناعات الكيماوية الأردنية	56
تاكيد بالالتزام	الوطنية لصناعة الكوايل والاسلاك الكهربائية	57
تاكيد بالالتزام	العامة للتعدين	58
تاكيد بالالتزام	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	59
تاكيد بالالتزام	الأردنية لإنتاج الأدوية	60
تاكيد بالالتزام	النور للتأجير وادارة العقارات	61
تاكيد بالالتزام	مصانع الاجواخ الأردنية	62
تاكيد بالالتزام	الاستثمارات والصناعات المتكاملة	63
تاكيد بالالتزام	مغنيسيبا الاردن	64
تاكيد بالالتزام	الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	65
تاكيد بالالتزام	الترافرتين	66

جدول (5)

عدم تقديم تقرير ربع سنوي أول للشركة المصدرة عن العام 2025 خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة المتوسط والخليج للتأمين - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة الإتحاد للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة مصانع الإتحاد لنتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الاستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة التأمين العربية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل

- فرض غرامة	الشركة الأولى للتمويل	6
- قيد في السجل		
- فرض غرامة	شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	7
- قيد في السجل		
- فرض غرامة	شركة حديد الأردن	8
- قيد في السجل		
- فرض غرامة	شركة التأمين الأردنية	9
- قيد في السجل		
- فرض غرامة	شركة تهامة للاستثمارات المالية	10
- قيد في السجل		
- تنبية	شركة الضامنون العرب للتأمين	11
- قيد في السجل		
- تنبية	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	12
- قيد في السجل		
- تنبية	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	13
- قيد في السجل		
- تنبية	شركة توليد الكهرباء المركزية	14
- قيد في السجل		
- تنبية	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	15
- قيد في السجل		
- تنبية	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	16
- قيد في السجل		
- تنبية	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	17
- قيد في السجل		
- تنبية	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي لتطوير	18
- قيد في السجل	والاستثمار	
- تنبية	شركة وادي الشتا للاستثمارات السياحية	19
- قيد في السجل		
- تنبية	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	20
- قيد في السجل		
- تنبية	شركة البطاقات العالمية	21
- قيد في السجل		
- تنبية	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	22
- قيد في السجل		
- تنبية	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة -	23
- قيد في السجل	مسك الأردن	
- تنبية	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	24
- قيد في السجل		
- تنبية	شركة مغنىسيا الأردن	25
- قيد في السجل		
- تنبية	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	26
- قيد في السجل		
- تنبية	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	27
- قيد في السجل		

<ul style="list-style-type: none"> - تبيه - قيد في السجل - تبيه - قيد في السجل 	<ul style="list-style-type: none"> - تبيه - قيد في السجل 	شركة الترافرتين 28
		الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب 29

جدول (6)

عدم تقديم تقرير ربع سنوي ثانٍ للشركة المصدرة عن العام 2025 خلال المدة المحددة

الإجراء	اسم الجهة	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة الإتحاد للاستثمارات المالية	1
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	2
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة المنارة الإسلامية للتأمين	3
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة المتوسط والخليج للتأمين - الأردن	4
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الاستثمارية	5
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة التأمين العربية - الأردن	6
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة النسر العربي للتأمين	7
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	الشركة الأولى للتمويل	8
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	9
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة حديد الأردن	10
<ul style="list-style-type: none"> - تبيه - قيد في السجل 	شركة الضامنون العرب للتأمين	11
<ul style="list-style-type: none"> - تبيه - قيد في السجل 	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	12
<ul style="list-style-type: none"> - تبيه - قيد في السجل 	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	13
<ul style="list-style-type: none"> - تبيه - قيد في السجل 	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	14
<ul style="list-style-type: none"> - تبيه - قيد في السجل 	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	15
<ul style="list-style-type: none"> - تبيه - قيد في السجل 	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	16
<ul style="list-style-type: none"> - تبيه - قيد في السجل 	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي لتطوير والاستثمار	17
<ul style="list-style-type: none"> - تبيه - قيد في السجل 	شركة وادي الشتا للاستثمارات السياحية	18

- تبيه - قيد في السجل	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	19
- تبيه - قيد في السجل	شركة البطاقات العالمية	20
- تبيه - قيد في السجل	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	21
- تبيه - قيد في السجل	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسكالأردن	22
- تبيه - قيد في السجل	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	23
- تبيه - قيد في السجل	شركة مغنيسيا الأردن	24
- تبيه - قيد في السجل	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	25
- تبيه - قيد في السجل	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	26
- تبيه - قيد في السجل	شركة الترافرتين	27
- تبيه - قيد في السجل	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	28

جدول (7)

عدم تقديم تقرير ربع سنوي ثالث للشركة المصدرة عن العام 2025 خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة التأمين العربية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة المتوسط والخليج للتأمين - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة الإتحاد للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة مصانع الإتحاد لنتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الاستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة الضامنون العرب للتأمين	- تبيه - قيد في السجل
9	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تبيه - قيد في السجل
10	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- تبيه - قيد في السجل
11	الشركة الأهلية للمشاريع	- تبيه

- قيد في السجل	- تنبية	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	12
- قيد في السجل	- تنبية	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	13
- قيد في السجل	- تنبية	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	14
- قيد في السجل	- تنبية	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	15
- قيد في السجل	- تنبية	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	16
- قيد في السجل	- تنبية	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	17
- قيد في السجل	- تنبية	شركة البطاقات العالمية	18
- قيد في السجل	- تنبية	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	19
- قيد في السجل	- تنبية	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	20
- قيد في السجل	- تنبية	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	21
- قيد في السجل	- تنبية	شركة مغنيسييا الأردن	22
- قيد في السجل	- تنبية	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	23
- قيد في السجل	- تنبية	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	24
- قيد في السجل	- تنبية	شركة الترافرتين	25
- قيد في السجل	- تنبية	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	26

جدول (8)

عدم القيام بمتابعة وإعادة تحميل البيانات المالية المعرفوضة على نظام الأفصاح الإلكتروني، وخلافاً للتعيم الصادر عن الهيئة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	المجموعة الإستشارية الإستثمارية	- تنبية - قيد في السجل
2	الشركة الأولى للتمويل	- تنبية - قيد في السجل
3	شركة مصانع الكابلات المتحدة	- تنبية - قيد في السجل

جدول (9)

عدم تقديم تقرير سنوي للشركة المصدرة عن العام 2024 يتضمن البيانات المالية مدققة من

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإتحاد للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة تهامة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الاستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تبيه - قيد في السجل
9	الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	- تبيه - قيد في السجل
10	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- تبيه - قيد في السجل
11	شركة الثقة للنقل الدولي	- تبيه - قيد في السجل
12	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	- تبيه - قيد في السجل
13	شركة المستثمرون الصناعية والعقارية	- تبيه - قيد في السجل
14	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	- تبيه - قيد في السجل
15	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	- تبيه - قيد في السجل
16	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	- تبيه - قيد في السجل
17	شركة وادي الشتا للاستثمارات السياحية	- تبيه - قيد في السجل
18	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	- تبيه - قيد في السجل
19	شركة البطاقات العالمية	- تبيه - قيد في السجل
20	شركة مصانع الإسمنت الأردنية	- تبيه - قيد في السجل

- تبيه - قيد في السجل	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	21
- تبيه - قيد في السجل	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	22
- تبيه - قيد في السجل	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	23
- تبيه - قيد في السجل	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	24
- تبيه - قيد في السجل	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	25
- تبيه - قيد في السجل	شركة الترافرتين	26

جدول (10)

عدم تقديم تقرير ربع سنوي أول للشركة المصدرة عن العام 2025 بصيغة XBRL

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإتحاد للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة آفاق للاستثمار والتطوير العقاري القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	الشركة الأولى للتمويل	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة المستقبل العربية للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة تهامة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة آفاق للطاقة	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة عقاري للصناعات والإستثمارات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	الشركة الصناعية التجارية الزراعية - الإنتاج	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة مصانع الإتحاد لانتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الإستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
13	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تبيه - قيد في السجل
14	الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	- تبيه - قيد في السجل

- تبيه - قيد في السجل	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	15
- تبيه - قيد في السجل	شركة الثقة للنقل الدولي	16
- تبيه - قيد في السجل	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	17
- تبيه - قيد في السجل	شركة المستثمرون الصناعية والعقارية	18
- تبيه - قيد في السجل	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	19
- تبيه - قيد في السجل	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	20
- تبيه - قيد في السجل	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	21
- تبيه - قيد في السجل	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	22
- تبيه - قيد في السجل	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	23
- تبيه - قيد في السجل	شركة البطاقات العالمية	24
- تبيه - قيد في السجل	شركة مصانع الإسمنت الأردنية	25
- تبيه - قيد في السجل	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	26
- تبيه - قيد في السجل	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	27
- تبيه - قيد في السجل	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	28
- تبيه - قيد في السجل	شركة مغنيسيا الأردن	29
- تبيه - قيد في السجل	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	30
- تبيه - قيد في السجل	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	31
- تبيه - قيد في السجل	شركة الترافرتين	32
- تبيه - قيد في السجل	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	33

جدول (11)

عدم تقديم تقرير ربع سنوي ثانى للشركة المصدرة عن العام 2025 بصيغة XBRL

الإجراء	اسم الجهة	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة الإتحاد للاستثمارات المالية	1
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة آفاق للاستثمار والتطوير العقاري القابضة	2
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة تهامة للاستثمارات المالية	3
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة الأردن الأولى للاستثمار	4
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	5
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة الشرق الأوسط القابضة	6
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة عقاري للصناعات والإستثمارات العقارية	7
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	الشركة الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	8
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة حديد الأردن	9
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	شركة مصانع الإتحاد لنتاج التبغ والسجائر	10
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل 	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الإستثمارية	11
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	12
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	13
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	14
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	شركة الثقة للنقل الدولي	15
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	16
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للاسكان	17
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	18
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	19
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	شركة وادي الشتا للاستثمارات السياحية	20
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	21

- قيد في السجل	- تنبية	شركة البطاقات العالمية	22
- قيد في السجل	- تنبية	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	23
- قيد في السجل	- تنبية	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة -	24
- قيد في السجل	- تنبية	مسك الأردن	
- قيد في السجل	- تنبية	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	25
- قيد في السجل	- تنبية	شركة مغنيسيا الأردن	26
- قيد في السجل	- تنبية	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	27
- قيد في السجل	- تنبية	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	28
- قيد في السجل	- تنبية	شركة الترافرتين	29
- قيد في السجل	- تنبية	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	30

جدول (12)

عدم تقديم تقرير ربع سنوي ثالث للشركة المصدرة عن العام 2025 بصيغة XBRL

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الإتحاد للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	الشركة الأردنية للاستثمار والنقل المتعدد - الفا	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة آفاق للاستثمار والتطوير العقاري القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة تهامة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة الشرق الأوسط القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة عقاري للصناعات والإستثمارات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة حديد الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	شركة مصانع الإتحاد لنتاج التبغ والسجائر	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الإستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- تنبية - قيد في السجل

- تبيه	الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	12
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	13
- قيد في السجل		
- تبيه	الشركة الأهلية للمشاريع	14
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة الثقة للنقل الدولي	15
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية	16
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار للإسكان	17
- قيد في السجل		
- تبيه	الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية	18
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير	19
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	20
- قيد في السجل		
- تبيه	مجموعة رم للنقل والإستثمار السياحي	21
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة البطاقات العالمية	22
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة مصانع الإسمنت الأردنية	23
- قيد في السجل		
- تبيه	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	24
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة - مسك الأردن	25
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	26
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة الشرق الأوسط لصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	27
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة مفنيسيا الأردن	28
- قيد في السجل		
- تبيه	الشركة الدولية لصناعات السيليكا	29
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	30
- قيد في السجل		
- تبيه	شركة الترافرتين	31
- قيد في السجل		
- تبيه	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	32
- قيد في السجل		

جدول (13)

**عدم قيام الشركة المصدرة بـاعلام الهيئة عن أي معلومة جوهرية وخاصة التغيرات في تشكيلاه
مجلس إدارة الشركة خلال المدة المحددة**

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	البنك التجاري الأردني	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة كهرباء محافظة إربد	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة المركز الأردني للتجارة الدولية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة البتراء للتعليم	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	الشركة الأولى للتمويل	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة مصانع الكابلات المتحدة	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	بنك الاستثمار العربي الأردني	- فرض غرامة - قيد في السجل
13	شركة التأمين العربية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
14	شرك القدس للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
15	شركة الشرق الأوسط للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
16	شركة المجموعة العربية الاوروبية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
17	شركة المتوسط والخليج للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
18	شركة الأردن ديتابوليس للأملاك	- فرض غرامة - قيد في السجل
19	الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
20	مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي	- تنبيه - قيد في السجل

- تبنيه	شركة مصانع الاسمنت الاردنية	21
- قيد في السجل		
- تبنيه	الشركة الاردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	22
- قيد في السجل		
- تبنيه	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية	23
- قيد في السجل	والكيماوية والمستلزمات الطبية	
- تبنيه	الشركة المتكاملة للمشاريع المتعددة	24
- قيد في السجل		
- تبنيه	شركة الترافرتين	25
- قيد في السجل		
- تبنيه	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الاستثمارية	26
- قيد في السجل		

(14) جدول

عدم إعلام الشركة المصدرة للهيئة عن التغيرات في أشخاص الإدارة التنفيذية العليا للشركة خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة دلتا للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة الضامنون العرب للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة الإتحاد لتطوير الأراضي	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة وادي الشتا للاستثمارات السياحية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة آفاق للطاقة	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة بنك المال الأردني	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة دلتا للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	الشركة المتكاملة لتطوير الأراضي والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة الضامنون العرب للتأمين	- تبنيه - قيد في السجل
12	الشركة الأردنية لإدارة الصناديق الاستثمارية	- تبنيه - قيد في السجل

جدول (15)

عدم إعلام الشركة المصدرة للهيئة عن أي معلومة جوهرية وخاصة فروقات نتائج الأعمال الأولية والبيانات المالية السنوية خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة المنارة الإسلامية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	الشركة الأردنية للتطوير والاستثمار المالي	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة الإحداثيات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة مستشفى ابن الهيثم	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة العبور للشحن والنقل	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة الشرق الأوسط القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	شركة عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (16)

عدم إعلام الشركة المصدرة للهيئة عن أي معلومة جوهرية وخاصة قرارات مجلس الإدارة التي تتعلق بتوزيع أرباح خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة عمد للاستثمار والتنمية العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة النسر العربي للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة المركز الأردني للتجارة الدولية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة الضمان للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة آفاق للطاقة	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة الإستثمارات العامة	- فرض غرامة - قيد في السجل

- فرض غرامة - قيد في السجل	الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية	8
- فرض غرامة - قيد في السجل	المجموعة الإستشارية الإستثمارية	9
- فرض غرامة - قيد في السجل	شركة الألبان الأردنية	10
- تنبيه - قيد في السجل	مجموعة أوفتك القابضة	11

جدول (17)

عدم إعلام الشركة المصدرة للهيئة عن مواعيد انعقاد الهيئة العامة العادية وغير العادية للشركة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة التأمين الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة البلد للأوراق المالية والإستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة الديرة للإستثمار والتطوير العقاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة رم للوساطة المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة الصناعات الكيماوية الأردنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	شركة الترافرتين	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	الشركة المتحدة لصناعة الحديد والصلب	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	الشركة الأولى للتمويل	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	الشركة المتحدة للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
13	شركة المنارة الإسلامية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
14	شركة حدائق بابل المعلقة للإستثمارات	- تنبيه - قيد في السجل
15	شركة الإنماء العربية للتجارة والإستثمارات العالمية	- تنبيه - قيد في السجل
16	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- تنبيه - قيد في السجل

- تنبيه - قيد في السجل	الشركة الأردنية للإدارة والإستشارات	17
- تنبيه - قيد في السجل	الشركة العامة للتعدين	18
- تنبيه - قيد في السجل	الشركة الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو	19
- تنبيه - قيد في السجل	شركة النور للتأجير وإدارة العقارات	20
- تنبيه - قيد في السجل	شركة الإستثمارات والصناعات المتكاملة	21
- تنبيه - قيد في السجل	شركة مغنيسييا الأردن	22

جدول (18)

عدم إعلام الشركة المصدرة للهيئة عن أي معلومة هامة أو جوهرية أخرى خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة التأمين العربية - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة تهامة للإستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة وادي الشتا للإستثمارات السياحية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	مجموعة أوفتك القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة شيريكو للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (19)

عدم إعلام الهيئة برأي الشركة حول تحفظ مدقق الحسابات القانوني على البيانات المالية

السنوية المدققة خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الشركة الأردنية للتطوير والإستثمار المالي	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة المستثمرون الصناعية والعقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	شركة بيت الاستثمار الأردني السعودي للتطوير والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	شركة الإنماء العربية للتجارة والإستثمارات العالمية	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	شركة آفاق للإستثمار والتطوير العقاري القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	شركة الأردن الأولى للإستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	شركة آفاق للطاقة	- فرض غرامة

9	شركة عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية	- قيد في السجل - فرض غرامة - قيد في السجل
10	الشركة المتكاملة للمشاريع المتعددة	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	شركة مصانع الكابلات المتحدة	- فرض غرامة - قيد في السجل
12	شركة الإستثمارات والصناعات المتكاملة	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (20)

عدم اعلام الهيئة حول انتخاب مدقق حسابات جديد او شغور مكانه خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الاجراء
1	شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة إرنست ويوونج - الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (21)

عدم القيام باعلام الهيئة عن تعديل بيانات المدقق او مكتب التدقيق خلال المدة المحددة

الرقم	اسم الجهة	الاجراء
1	شركة القبح لتدقيق الحسابات	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (22)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قانون الأوراق المالية وقرار مجلس المفوضين من خلال إعطاء صورة مضللة وغير صحيحة عن سعرأي ورقة مالية أو حجم تداولها

الرقم	اسم الجهة	الاجراء
1	الشركة العربية السويسرية للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة الأردن والخليج للاستثمارات المالية	- التأكيد عليهم بالالتزام - قيد في السجل

جدول (23)

شركات الخدمات المالية التي تم فرض قيد التعامل النقدي لعملائها

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	فرض قيد التعامل النقدي
2	الامناء للاستثمار وادارة المحافظ المالية	فرض قيد التعامل النقدي
3	ابداع للاستثمارات المالية	فرض قيد التعامل النقدي
4	الحكمة للخدمات المالية	فرض قيد التعامل النقدي
5	التنمية للأوراق المالية	فرض قيد التعامل النقدي
6	السهم الدولي للاستثمار والوساطة المالية	فرض قيد التعامل النقدي
7	المغتربين الاردنيين للوساطة المالية	فرض قيد التعامل النقدي
8	التعاون العربي للاستثمارات المالية	فرض قيد التعامل النقدي
9	المال الاردني للاستثمار والوساطة المالية	فرض قيد التعامل النقدي
10	الاولى الدولية للأوراق المالية	فرض قيد التعامل النقدي

جدول (24)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قرار مجلس المفوضين فيما يخص قيد التعامل النقدي لعملاء الشركة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الياسمين للأوراق المالية والاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	البلد للأوراق المالية والاستثمار	- توجيهه تنبيه - قيد في السجل
3	الاستثمارات المالية للاسهم والسنادات	- توجيهه تنبيه - قيد في السجل

جدول (25)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادتين (6,5) من تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية وتنظيمها لسنة 2005 فيما يتعلق بانخفاض نسبة صافي حقوق الملكية لرأس المال المدفوع عن 75%

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	رقم للوساطة المالية	- فرض غرامة* - قيد في السجل

<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة* - قيد في السجل 	مبادلة للاستثمارات المالية	2
<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة* - قيد في السجل 	العربية السويسرية للاستثمارات المالية	3
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	المتحدة للاستثمارات المالية	4
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه* - قيد في السجل 	ملتقى التداول	5
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	شعاع للتداول والاستثمار	6
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	الدوايل الدولية للأوراق المالية	7
<ul style="list-style-type: none"> - تنبيه - قيد في السجل 	الياسمين للأوراق المالية والاستثمار	8

* مكرر

جدول (26)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قرار مجلس المفوضين فيما يخص تخفيض الدهم المدينة وساطة الى نسبة ما دون 50% من صافي حقوق الملكية

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الياسمين للأوراق المالية والاستثمار	<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة* - قيد في السجل

* مكرر

جدول (27)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادتين (3) و(4) من تعليمات تداول اعضاء مجالس ادارة / هيئة مديرى شركات الوساطة المالية وموظفيها وذوي العلاقة بهم لسنة 2013.

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الاستثمارات المالية للأسهم والسنادات	<ul style="list-style-type: none"> - فرض غرامة - قيد في السجل
2	الامناء للاستثمار وادارة المحافظ المالية	<ul style="list-style-type: none"> - تنبية - قيد في السجل
3	البلد للأوراق المالية والاستثمار	<ul style="list-style-type: none"> - تنبية - قيد في السجل
4	ابداع للاستثمارات المالية	<ul style="list-style-type: none"> - تنبية - قيد في السجل

جدول (28)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قانون الأوراق المالية وتعليمات الفصل بين أموال الوسيط المالي وأموال عملائه

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الاستثمارات المالية للأسهم والسندات	فرض غرامة قيد في السجل
2	الحكمة للخدمات المالية	تنبيه قيد في السجل
3	شيركو للأوراق المالية	تنبيه قيد في السجل
4	التعاون العربي للاستثمارات المالية	تنبيه قيد في السجل
5	الاولى للاستثمارات المالية	تنبيه قيد في السجل
6	المال الاردني للاستثمار والوساطة المالية	تنبيه قيد في السجل
7	النخبة للخدمات المالية	تنبيه قيد في السجل
8	استثمار للخدمات المالية	تنبيه قيد في السجل
9	اجياد للأوراق المالية	تنبيه قيد في السجل
10	السهم الدولي للاستثمارات المالية	تنبيه قيد في السجل
11	المركز المالي الدولي	تنبيه قيد في السجل
12	المغتربين الاردنيين للاستثمار والوساطة المالية	تنبيه قيد في السجل

لبنان والمهاجر للأوراق المالية

13

تبليه -
قيد في السجل -

14

ابداع للاستثمارات المالية

تبليه -
قيد في السجل -

جدول (29)

**شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (3) من تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية
بالبورصات الأجنبية**

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة التنمية للأوراق المالية	تبليه - قيد في السجل -

جدول (30)

شركات الخدمات المالية التي خالفت تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية فيما يخص قصور في نظام الرقابة الداخلية

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الحكمة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	ابداع للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
3	التنمية للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
4	لبنان والمهاجر للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
5	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
6	الاستثمارات المالية للاسهم والسنادات	- تنبيه - قيد في السجل
7	السهم الدولي للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (31)

شركات الخدمات المالية التي خالفت نظام العضوية في شركة بورصة عمان فيما يخص عدم وجود مدير عام/تنفيذي متفرغ

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	تفوق للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	الاستثمارات المالية للاسهم والسنادات	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (32)

شركات الخدمات المالية التي خالفت تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية فيما يخص دور ضابط الامتثال

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	تفوق للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	الحكمة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
3	الاستثمارات المالية للاسهم والسنادات	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (33)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (8) من تعليمات التمويل على الهاشم لسنة 2018 فيما يخص تجاوز لمبالغ التمويل الممنوحة للعميل الواحد والبالغ 10% من صافي حقوق الملكية.

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الندوة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (34)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (15) من تعليمات التمويل على الهامش لسنة 2018 فيما يخص عدم تصويب نسبة هامش الصيانة للعملاء.

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	المتحدة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	دلتا للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	الوائل الدولية للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	الحكمة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (35)

شركة الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (63) من قانون الأوراق المالية رقم 18 لسنة 2017

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الحكمة للخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	المفتربين الأردنيين للوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل
3	البلد للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (36)

شركات الخدمات المالية التي خالفت معايير الملاعة المالية لشركات الوساطة العاملة في السوق

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	الاولى للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	الياسمين للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (37)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قرار مجلس المفوضين فيما يخص تسديد الذمم الدائنة للعملاء أولًا بأول وان لا تتجاوز اجمالي رصيد الذمم الدائنة للعملاء ما نسبته 90% من قيمة الكفالات المقدمة للهيئة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (38)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قرار مجلس المفوضين فيما يخص تسديد الذمم الدائنة للعملاء أولًا بأول وان لا تتجاوز نسبة الذمم الدائنة للعملاء ما قيمته 20% من صافي حقوق الملكية

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	رقم للوساطة المالية	- فرض غرامة - تنبيه - قيد في السجل

جدول (39)

شركة الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادتين (56/أ) و (66) من تعليمات ترخيص واعتماد الخدمات المالية وتنظيمها لسنة 2005 فيما يخص عدم اتخاذ الإجراءات السليمة لمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية بصورة منتظمة وصحيحة.

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (40)

شركات الخدمات المالية التي خالفت احكام المادة (8/أ) من أسس وإجراءات التعامل مع شكاوى عملاء شركات الخدمات المالية المرخصة لممارسة أعمال الوسيط المالي فيما يخص عدم قيامهم بتضمين مستند منفصل في اتفاقياتهم الموقعة مع عملائهم يتضمن حقهم بالتقدم بأي شكوى تتعلق بالخدمات المقدمة لهم

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	ابداع للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	التنمية للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
3	السهم الدولي للاستثمارات المالية	- تنبيه - قيد في السجل
4	لبنان والمهاجر للأوراق المالية	- تنبيه - قيد في السجل
5	البلاد للأوراق المالية والاستثمار	- تنبيه - قيد في السجل
6	الاستثمارات المالية للسهم والسندات	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (41)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قرار مجلس المفوضين فيما يخص عدم التخلص من العقارات المملوكة من قبل الشركات

الرقم	اسم الجهة	الإجراءات
1	الاستثمارات المالية للأسهم والسندات	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (42)

شركات الخدمات المالية التي خالفت التعميم الصادر عن الهيئة فيما يخص عدم التتحقق من صحة ودقة المعلومات التي يتم تزويدها في ملف الملاعة المالية الالكتروني

الرقم	اسم الجهة	الإجراءات
1	مبادلة للاستثمارات المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (43)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (55/أ) من تعليمات الترخيص والاعتماد وأحكام المادة (11/د) من تعليمات التمويل على الهاوشن فيما يخص عدم تعبئة كافة البيانات الأساسية في اتفاقيات التمويل على الهاوشن الموقعة مع العملاء

الرقم	اسم الجهة	الإجراءات
1	الحكمة لخدمات المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (44)

شركات الخدمات المالية التي خالفت قانون الأوراق المالية من خلال استغلال معلومات داخلية أو سرية لتحقيق مكاسب مادية

الرقم	اسم الجهة	الإجراءات
1	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (45)

الجهة التي خالفت قانون الأوراق المالية من خلال التأثير على المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية

الرقم	اسم الجهة	الإجراءات
1	نديم عباس حسين حرب	- تنبيه - قيد في السجل
2	ابراهيم فتحي شحادة عبدالخالق	- تنبيه - قيد في السجل
3	محمد سعود جخيدم عطيوبي	- تنبيه - قيد في السجل

- تنبيه	- قيد في السجل	وائل حسان عبدالحميد ابو حسان	4
- فرض غرامة	- قيد في السجل	ناصر خليل فكتور انضوني	5
- فرض غرامة	- قيد في السجل	شركة المجموعة الوطنية السريعة لاصدار بطاقات	6

جدول (46)

الجهة التي خالفت قانون الاوراق المالية من خلال استغلال معلومات داخلية أو سرية لتحقيق مكاسب مادية

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	احمد محمد بهجت البلبيسي	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	شركة المحفظة العقارية الاستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (47)

شركات الخدمات المالية التي خالفت المادة (18/ب) من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (فيما يخص تزويد الهيئة خلال المدة القانونية لتقديم تقريرها السنوي برأي المحاسب القانوني بتقرير منفصل عن التقرير السنوي في مدى تطبيق أحكام هذه التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاهما عن الفترة التي يغطيها التقرير).

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	ملتقى التداول	- تبيه - قيد في السجل
2	دلتا للاستثمارات المالية	- تبيه - قيد في السجل
3	نور المال للأسواق العالمية والوساطة المالية	- تبيه - قيد في السجل

جدول (48)

الشركات التي أفصحت عن البنود الواجب ذكرها وتضمينها في تقرير الحكومة وتبين عدم التزامها بها

الرقم	اسم الجهة	الأجراء
1	التأمين الوطنية	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	المتوسط والخليج للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	سبائك للاستثمار	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	العبور للشحن والنقل	- فرض غرامة - قيد في السجل
5	الانماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية	- فرض غرامة - قيد في السجل
6	الأردنية لصناعة الانابيب	- فرض غرامة - قيد في السجل
7	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	- فرض غرامة - قيد في السجل
8	المختصة للتجارة والاستثمارات	- فرض غرامة - قيد في السجل
9	السنابل الدولية للاستثمارات الاسلامية القابضة	- فرض غرامة - قيد في السجل
10	الاولى للتمويل	- فرض غرامة - قيد في السجل
11	ميثاق للاستثمارات العقارية	- فرض غرامة

- قيد في السجل	- فرض غرامة	الاردنية للاستثمارات المتخصصة	12
- قيد في السجل	- فرض غرامة	الجمعيات للمشاريع السياحية	13
- قيد في السجل	- فرض غرامة	سرى للتنمية والاستثمار	14
- قيد في السجل	- فرض غرامة	الاردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	15

جدول (49)

الشركات التي تبين عدم تضمينها بعض البنود الواجب ذكرها في تقرير الحكومة

الرقم	اسم الجهة	الإجراءات
1	أبعاد الأردن والامارات للاستثمار التجاري	- فرض غرامة - قيد في السجل
2	الأردن الدولية للتأمين	- فرض غرامة - قيد في السجل
3	عمد للاستثمار والتنمية العقارية	- فرض غرامة - قيد في السجل
4	الاستثمارات العامة	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (50)

مخالفة أحكام المادة (4/ز) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لعام 2017

الرقم	اسم الجهة	الإجراءات
1	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (51)

الشركات التي خالفت تعليمات شراء الشركات المساهمة العامة للأسهم الصادرة عنها - أسهم الخزينة

الرقم	اسم الشركة	الإجراءات
1	شركة سخاء للاستثمارات المتعددة	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (52)

شركات الخدمات المالية التي خالفت البند (ثالثاً/ب) من قرار مجلس المفوضين المؤرخ في 19/3/2023 لعدم قيامها بتزويد الهيئة بتقرير الفصل بين أموال الوسيط المالي وأموال عامله بشكل منتظم

الرقم	اسم الجهة	الإجراءات
1	شركة الاعتماد المالي الاستثماري للوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل
2	شركة أدميرال ماركتس ايه اس /الأردن	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (53)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام البند (ثامنًا/ب) و(ثالثًا/ب) من قرار مجلس المفوضين رقم (39/2024) تاريخ 6/2/2024 وذلك لعدم قيام الشركة بإبلاغ الهيئة بحد أقصى ثان يوم عمل بالتداولات الغير سلية وعدم تزويدها بنسخة من الاتفاقية الموقعة عند فتح الحساب

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الاعتماد المالي الإستثماري للوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (54)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (14/و) من تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية في البورصات الأجنبية لسنة 2017 وأحكام المادة رقم (18) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 وذلك لعدم قيام الشركة بتزويدها ببيانات المتعلقة بتداولات العملاء عند الطلب

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة مجموعة اكويتي المحدودة /الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (55)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (10/أ) و (10/أ/2) من تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالبورصات الأجنبية وذلك لقيامها بمنح العملاء تمويل والسماح لهم بالتداول دون وجود رصيد كافي مسبق في حسابات العملاء

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة مجموعة اكويتي المحدودة /الأردن	- فرض غرامة - قيد في السجل

جدول (56)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (72) من تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية وتنظيمها لسنة 2005 لعدم قيامها بتزويدها بتقرير نصف السنوي لعام 2025 خلال المدة المحددة بالتشريعات

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة نور المال للأسواق العالمية والوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (57)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام المادة (105/أ) من قانون الأوراق المالية رقم 18 لسنة 2017 بخصوص التزويذ ببيانات غير صحيحة/ مضللة في الوثائق المقدمة للهيئة

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	شركة الاعتماد المالي الإستثماري للوساطة المالية	- تنبيه - قيد في السجل

جدول (58)

شركات الخدمات المالية التي خالفت أحكام البند (ثامنًا) من قرار مجلس المفوضين رقم (39/2024)
تاریخ 6/2/2024 بخصوص التداولات الغير سلیمة للعملاء

الرقم	اسم الجهة	الإجراء
1	أدميرال ماركتس ايه اس الأردن	- تبيه - قيد في السجل
2	إنغوت للوساطة المالية	- تبيه - قيد في السجل
3	شركة نور المال للأسواق العالمية والوساطة المالية	- تبيه - قيد في السجل
4	شركة الاعتماد المالي الإستثماري للوساطة المالية	- تبيه - قيد في السجل

ملحق (3)
مدققي الحسابات المقيدون في السجل لدى الهيئة لعام 2025

جدول (1)

سجل مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة

تسلاسل الشركة	تسلاسل المدقق	الشركة/ المكتب	اسم المدقق	إجازة مزاولة المهنة سارية المفعول
	1		عادل إبراهيم صالح أيوب	499
	2	المجموعة المهنية العربية	نسيم عادل رشاد شاهين	812
	3	شركة جمال حمودة وشركاه /	جمال صابر حسين حمودة	478
	4	المراقبون المهنيون	جمال محمد خير صادق البطيخي	559
	5	شركة رمضان ناصر وشركاه	رمضان عبد القادر محمود ناصر	125
	6	شركة رمضان ناصر وشركاه	امهان إبراهيم محمد أبو رزق	408
	7		جمال محمد فلاح مسعود	285
	8	شركة جمال فلاح مسعود وشركاه لتدقيق الحسابات/	خالد جمال محمد مسعود	1111
	9	المكتب العلمي لتدقيق	زيينات عادل عبدالله الصيفي	431
	10	والمحاسبة والاستشارات	فارس ابراهيم فارس حسن	1122
	11	دويك وشركاه - التجمع	رفيق توفيق خلوى الدويك	386
	12	للإستشارات والتدقيق	فادي رفيق توفيق الدويك	779
	13	مكتب الهندي لتدقيق	مهند يوسف محمود الهندي	844
	14	والاستشارات المالية	يوسف محمود يوسف الهندي	319
	15		شفيق كميل شفيق بطشنون	740
	16	ديلويت اندر توشن (الشرق	كريم بهاء ممدوح النابلسي	611
	17	الأوسط)	محمود عبد السلام جمعة أبو نجم	1110
	18		محمد مازن محمد عثمان	1045
	19		احمد فتحي عبدالله شتيوي	1020
	20		رامي مجدي احمد سمان	594
	21	سمان وشركاه (BDO)	احمد حسين علي الرمحي	868
	22		حسن محمود محمد السعدي	1133
	23		حازم حنا جبر صبابا	802
	24	برايس وتر هاوس كوبرز	عمر جمال انطوان قلانزي	1015

719	عماد علي موسى الريان	مكتب خليفة والريان للتدقيق والاستشارات المالية	25	10
686	عادل غازى عادل عقل	عادل حبيب وشركاه	26	
46	غازى عادل حبيب عقل		27	11
769	إسماعيل محمد أحمد ياغي	المحاسبون الأردنيون	28	
491	ربحي حسن محمد القصاص		29	12
900	إبراهيم علي محمد أبو يوسف	مزود خبرة الشرق الأوسط	30	
570	مأمون إبراهيم محمد الخوالدة	لتدقيق الحسابات	31	13
355	محمد أحمد محمد البشير	الدار العربية لتدقيق الحسابات	32	14
190	محمود سعادة حسن ذيب	محمود سعادة وشركاؤه	33	15
852	محمد محمود عبدالله حرب	الحداثة الدولية لتدقيق الحسابات	34	
843	نizar راجح أحمد سعيفان		35	16
847	حكم أنور صبري القرم	المعيار لتدقيق الحسابات	36	17
966	فراص محمد ماجد علان	المترابطون لتدقيق الحسابات	37	18
929	فتحي عبد الوهاب محمد أبو فرح		38	
395	ميشيل قسطندي ميخائيل فاشه	فاسة ألف وتسعمائة وسبع	39	19
535	Maher حامد احمد جمعه	وخمسون لتدقيق والاستشارات	40	
867	عزيز علي عبد الله عبد القادر	مجموعة طلال أبو غزالة وشركاه	41	
1000	محمد خليل أحمد الأزرق		42	
527	سامي الياس فرح	المحاسبون الاستشاريون	43	
756	ستيف شوقي سلامة كرادشة	للاستشارات المالية وتدقيق الحسابات	44	
1099	فادي سامي عموري		45	
1034	حازم صالح أحمد صالح		46	22

1032	شعبان رياض شعبان مرقه	حازم صالح وشريكه - إكليل الغار لتدقيق الحسابات	47
569	عبد الرحيم محمد طه شيخة		48
1069	أحمد عبد الرحيم محمد شيخة	مكتب المدار لتدقيق الحسابات	49
1145	محمود محمد محمود شيخة		50
895	علي عطية عبدالله عطية	مؤسسة ميثاق للاستشارات وتدقيق الحسابات	51
503	علي حسن عطا سماره		52
1038	شروق نواف الخطيب		53
1079	أسامه فايز حسن شخاته	ارنست و يونغ	54
1154	يسار عبدالله سالم الزريقات		55
1155	احمد محمود عمر أبو عصبة		56
820	ريم شاهر محمد الأعرج	المكتب الدولي المهني للتدقيق -	57
985	محمد احمد الرجبي	كريستون	58
877	نبيل محمد محمود عبيادات	شركة عبيادات والصالح	59
694	نادر بديع جميل الصالح		60
730	محمد حمدان عطيه خطاب	خطاب وشركاه	61
674	حسن أمين حسن عثمان	مجموعة العثمان الدولية محاسبون قانونيون	62
255	إبراهيم سليم ياسين محمد	إبراهيم ياسين وشركاه - دار التدقيق	63
432	يوسف حسن كامل		64
496	عبد الكريم محمد علي قنيص		65
703	وليد محمد يوسف طه	المحاسبون العصريون لتدقيق الحسابات-نيكسيما	66
580	سنان ثائر صبحي غوشة		67

656	حاتم محمد إبراهيم القواسمي	شركة القواسمي وشركاه (KPMG)	68	
872	خالد ماجد حلمي تفاحه		69	32
1002	ريبع محمد حسن شلبي		70	
606	إبراهيم منذر إبراهيم حمودة		71	
822	فهد منذر إبراهيم حمودة	المهنيون العرب	72	33
481	أمين عبد الرحمن محمد سمارة		73	
577	عمران مصطفى عمر التلوي		74	34
761	منير محمد خليل القواسمي	المدققون العرب	75	
561	نبيل إبراهيم عرسان حداد		76	
921	أحمد محمد أحمد عرعراوي	الأخوة لتدقيق الحسابات	77	35
1021	معتز محمد صالح الطريفي	مكتب المدونة لتدقيق الحسابات	78	36
955	بلال عمر خليل القواسمي		79	
671	حسام توفيق محمود رحال	مكتب المحاسبون المتضامنون	80	
660	نعميم محمد سليم باطه		81	37
539	محمد جمال بشر مصطفى النوباني	شركة نوباني ومعرفة لتدقيق الحسابات	82	
718	أسامة محمود أحمد معرفة		83	38
635	خالد موسى أبو دهيم	مكتب أبو دهيم ويوسف محاسبون ماليون ومستشارون قانونيون	84	
1065	شادي اسحق يوسف		85	39
834	محمد وليد محمود التلوي		86	
684	إبراهيم يعقوب عبد الفتاح الخطيب	المدققون المعتمدون	87	40
835	خالد وليد محمود التلوي		88	
758	رامي محمد عبد الرحيم سنونو	تنظيم الأعمال للاستشارات	89	41
723	بهاء الدين روحى كلبونة		90	
509	عصام محمد مكي	آفاق الريادة لتدقيق الحسابات	91	42

607	عدنان محمد عبد المول الدرديسي	مكتب الحكماء لتدقيق الحسابات	92	43
892	رضوان سليمان داود بدوي		93	
917	حسن عيد سليمان أبو صعييليك	بيت الاستشارات للمهنية	94	44
1005	طارق يوسف عبد الرحمن ابزيع		95	
942	أحمد مصطفى حامد رمضان	حلول الأعمال لتدقيق الحسابات	96	45
836	عبد الحميد عبد الله أحمد أبو صقرى		97	
710	أحمد محمد سليمان العباسي	شركة العباسي وشاهين وعوادة	98	
633	محمد مصطفى حسن عوده	محاسبون قانونيون	99	46
783	رشيد محفوظ رشيد رفيفي	مؤسسة رشيد رفيفي- بيكر تلي	100	47
193	محمد عبد الله عوض الله	المؤسسة العربية لتدقيق والمحاسبة	101	48
881	علي عبد القادر عبد الرحيم جاروشة	المنهجية لتدقيق الحسابات	102	49
1060	عامر فياض سامي الطاهر	شركة عبد المجيد الطاهر	103	
1082	عبد المجيد تيسير عبد الحميد الطاهر	وشركاه-الريادة لتدقيق الحسابات والاستشارات المالية والضرورية	104	50
918	يزن فاروق جميل حدادين	الحسني وحدادين لتدقيق والاستشارات	105	51

جدول (2)

سجل مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة باستثناء الشركات المساهمة العامة

رقم الاجازة	اسم المدقق	الشركة/ المكتب	ترتيب الشركة
367	باسم باسيل الياس الاطرش	مؤسسة باسم الاطرش لتدقيق الحسابات	1
642	غسان منذر أسعد الصابر	مكتب الصابر محاسبون قانونيون	2
801	رمزي البخاري	الابتكار الدولية لتدقيق الحسابات	3
313	فهد عبد الحميد هاشم قشلان	مؤسسة قشلان لتدقيق الحسابات	4
994	رامي نجيب عبد الله	أسوار القدس لتدقيق الحسابات وشركاه	5
971	مؤيد أحمد محمد سالم	طريق المعرفة لتدقيق الحسابات	6
1049	يوسف محمود علي الحياري	مكتب الحياري لتدقيق الحسابات	7
610	رائد حسين عرسان الراميني	مؤسسة رائد الراميني- ماتريكس لتدقيق الحسابات	8
1050	باسم مفید احمد طنوس	مكتب الفكر المعياري لتدقيق الحسابات	9
1061	حمزة "محمد خير" هشام الصباغ	مؤسسة الصباغ لتدقيق الحسابات والاستشارات	10
1078	مراد ابراهيم عمر عثمان	البصيرة محاسبون قانونيون	11
647	جواد رفيق فايز القبح	شركة القبح لتدقيق الحسابات	12



هيئة الأوراق المالية

Jordan Securities Commission

مبني سوق رأس المال . شارع المنصور بن أبي عامر منطقة العبدلي . حي المدينة الرياضية
عمان . المملكة الأردنية الهاشمية

8802 ص. ب.:

الرمز البريدي: 11121

المدينة: عمان

الهاتف: 0096265607171

الفاكس: 0096265686830

عنوان البريد الإلكتروني: info@jsc.gov.jo

موقعي على الانترنت: www.isc.gov.jo